الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دراسة تحليلية وقياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980- 2014)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبتين :

- سمية لهوير
- زينة غنيو

إشراف الأستاذ:

د/ الطاهر جليط

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	نعيمة خضراوي	رئيسا
الأستاذ	د/الطاهر جليط	مشرفا ومقررا
الأستاذ	أحمد بودغدغ	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

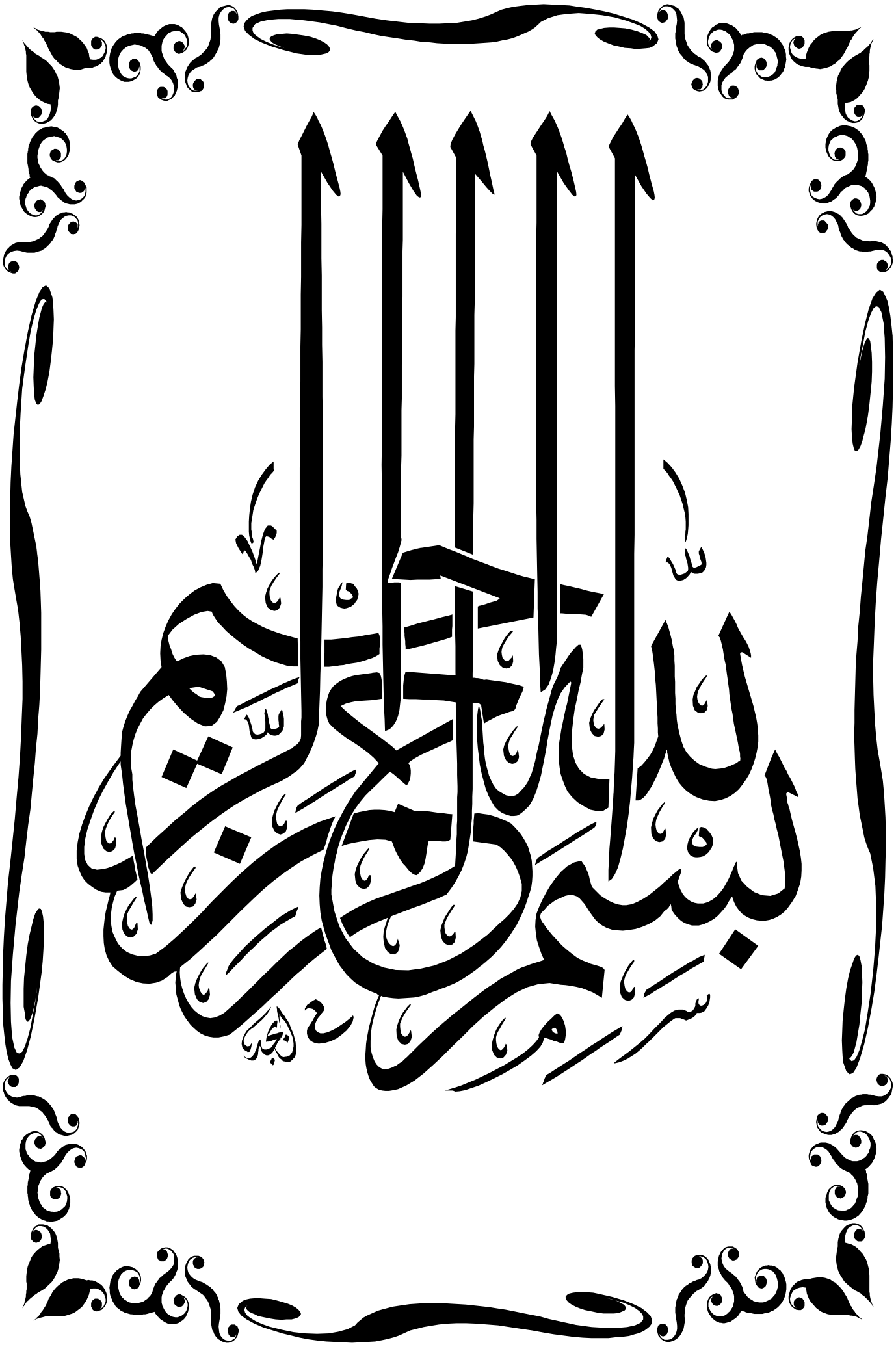
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

بسم الله والصلاة والسلام على المصطفى

وخير السلام على أصحابه وآله أجمعين

نشكر الله المعطي المنان الواحد المستعان الذي جعل لنا الصعب سهلا فأضاء لنا الطريق وأمدنا بإرادة العمل والتوفيق فقدمناه متواضعا ميسورا فنحمده سبحانه ولا نحصي عليه ثناءا.

ونتقدم بالشكر إلى:

المشاعل المضيئة المعلقة في دربنا الدراسي والتي أنارت لنا بصائرنا وعقولنا من أول مراحل الدراسة إلى يومنا هذا.

ونخص الذكر بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى من أنار دربه بحثنا من خلال نصائحه وإرشاداته الأستاذ " د.الطاهر جليط "

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من يحمل نبراس العلم ليضيء به سبيل العلم

سمية زينة

فهرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة	
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية البطالة	9
المطلب الأول: تعريف البطالة	9
المطلب الثاني: أنواع البطالة	11
المطلب الثالث: أسباب البطالة	16
المطلب الرابع: قياس البطالة	18
المبحث الثاني: آثار البطالة وعلاجها	21
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة	21
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة	22
المطلب الثالث: علاج البطالة	24
المبحث الثالث: عموميات حول سوق العمل	29
المطلب الأول: الطلب على العمل	29
المطلب الثاني: عرض العمل	33
المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل	36
خلاصة	39
الفصل الثاني: الإطار الفكري للبطالة في النظريات الاقتصادية	
تمهيد	41
المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة	42
المطلب الأول: التوازن العام عند الكلاسيك	42

المطلب الثاني: سوق العمل عند الكلاسيك	45
المطلب الثالث: التفسير الكلاسيكي للبطالة	49
المبحث الثاني: النظرية الكينزية في تفسير البطالة	53
المطلب الأول: مسلمات النظرية الكينزية	53
المطلب الثاني: سوق العمل عند كينز	55
المطلب الثالث: التفسير الكينزي للبطالة	59
المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير البطالة	67
المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري والبحث عن العمل	67
المطلب الثاني: نظرية اختلال سوق العمل والأجور الكفؤة	71
المطلب الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل	74
المطلب الرابع: نظرية العقود الضمنية والمشتغلون الباحثون عن العمل	76
خلاصة	78
الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للبطالة في الجزائر	
تمهيد	80
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر	81
المطلب الأول: القوى العاملة في الجزائر وتوزيعها	81
المطلب الثاني: أنواع وأسباب البطالة في الجزائر	89
المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	92
المبحث الثاني: إجراءات التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر	96
المطلب الأول: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر	96
المطلب الثاني: سياسات وبرامج التشغيل الحكومية	100
المطلب الثالث: تقييم بعض الهيئات المكلفة بتسيير سوق العمل في الجزائر	102
المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر	105
المطلب الأول: دراسة تطور واستقرارية المتغيرات المفسرة للبطالة	105
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	110
المطلب الثالث: تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي var	112
المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة لردود الصدمات وتحليل التباين	119

خلاصة	122
الخاتمة العامة	124
قائمة المراجع	129
الملاحق	
الملخص	

قائمة

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.3)	توزيع البطالين في الجزائر للسنوات 2003،2009،2010	88
(2.3)	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014	92
(3.3)	تحديد درجة تأخر اختبارات ديكي فولر الموسعة	109
(4.3)	نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر البسيط	110
(5.3)	نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع	110
(6.3)	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات (INF.PPT.GPIB.DEP)	111
(7.3)	نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرين(CHO.HAB)	112
(8.3)	تحديد درجة تأخر نموذج (VAR)	113
(9.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة البطالة	116
(10.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لمعادلة النفقات العامة	117
(11.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة النمو الاقتصادي	117
(12.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة النمو السكاني	118
(13.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة التضخم	118
(14.3)	دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة أسعار النفط	118
(15.3)	تحليل مكونات التباين	121

قائمة

الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	منحنى الطلب على العمل	30
(2.1)	التوازن في سوق العمل في الأمد القصير	31
(3.1)	منحنى عرض العمل	35
(4.1)	التوازن في سوق العمل	38
(1.2)	دالة الإنتاج عند الكلاسيك	43
(2.2)	الإنتاجية الحدية للعمل	44
(3.2)	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	46
(4.2)	الطلب على العمل عند الكلاسيك	47
(5.2)	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	48
(6.2)	نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك	50
(7.2)	عرض العمل عند كينز	57
(8.2)	التوازن في سوق العمل عند كينز	58
(9.2)	الفجوة الانكماشية	60
(10.2)	منحنى فليبس في صورتيه	62
(11.2)	معدل الأجرة الكفؤة	73
(1.3)	تطور حجم السكان النشيطون وإجمالي السكان في الجزائر للفترة من 1980-2014	81
(2.3)	تطور معدلات النشاط في الجزائر للفترة من 1986-2014	82
(3.3)	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من 2000- 2011	83
(4.3)	توزيع العمالة في الجزائر حسب فئات العمر للفترة من 2000-2011	84
(5.3)	توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة من2000 -2011	85
(6.3)	توزيع البطالة حسب فئات العمر للفترة من 2000-2011	86
(7.3)	توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة من 2000-2011	87
(8.3)	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية للسنوات 2003، 2010، 2009	88
(9.3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2000	93
(10.3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2014	94
(11.3)	تطور المتغيرات المفسرة للبطالة للفترة من 1980-2014	105
(12.3)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	116
(13.3)	تحليل دوال الاستجابة لردود الصدمات	119

قائمة

الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	تطور حجم السكان الإجمالي والسكان النشيطون في الجزائر للفترة من 1980-2014
2	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من 2000-2011
3	توزيع العمالة حسب فئات العمر للفترة من 2000-2011
4	توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس للفترة من 2000-2014
5	توزيع البطالة حسب فئات العمر للفترة من 2000-2011
6	توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة من 2000-2014
7	تطور متغيرات الدراسة
8	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط
9	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع
10	تقدير نموذج VAR
11	تحليل دوال الاستجابة لردود الصدمات

مقدمة

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، فهي معظلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها قد يقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية عويصة، فنظرا لخطورة الظاهرة واختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث احتلت مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته فأصبحت محل جدل وصراع فكري كبيرين، حيث تعددت الأبحاث والنظريات الاقتصادية التي جاءت في صدد تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وكذا النظريات الحديثة في تفسير البطالة.

بالرغم من آثار البطالة وانعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، إلا أنها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة منها على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول التي لا تزال تعاني الظاهرة منذ زمن بعيد، فقد شهدت معدلات بطالة مرتفعة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نتيجة لمخلفات الاستعمار وتدمير الاقتصاد الوطني، ومع بداية الثمانينيات ونظرا لكثافة حجم الاستثمارات العمومية كنتيجة لارتفاع أسعار البترول فقد شهدت الجزائر معدلات بطالة مستقرة نسبيا، لكن هذه الأخيرة ومع حلول سنة 1986 وانهيار أسعار البترول عرفت نموا متزايدا حيث أصبحت الحكومة الجزائرية عاجزة عن خلق مناصب عمل نتيجة لتقلص إيرادات الدولة وبالتالي تراجع حجم الاستثمارات التي سبق لها وأن امتصت جزء من البطالة، هذه الأزمة التي كان لها الدور الكبير في تخلي الدولة الجزائرية عن الاشتراكية والتحول إلى اقتصاد السوق، وكذا تبني إصلاحات اقتصادية مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي كان من أهدافها إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير مما أدى إلى رفع معدل البطالة نتيجة للقرارات الملزمة للهيئتين كغلق وتصفية المؤسسات العمومية العاجزة وما ترتب عليها من تسريح فردي وجماعي للعمال، حيث أن مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع العام الاقتصادي العمومي أدت إلى رفع معدل البطالة في نهاية التسعينيات، لكن ابتداء من سنة 2001 وعودة انتعاش أسعار النفط أضفى ذلك نوعا من الراحة المالية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس إيجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة، فهذه السنة هي بداية تطبيق برنامج الاستثمارات الاقتصادية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) والتي شكلت منعرج نوعي في سوق العمل الجزائري بحيث مثل خفض معدل البطالة إحدى أولوياتها، وذلك نتيجة لإدراك الحكومة الجزائرية للخطورة المرتبطة بظاهرة البطالة والآثار السلبية الناجمة عنها وكذا كونها هدر في أهم مورد من موارد الإنتاج والمتمثل في عنصر العمل مما يؤدي إلى ضعف فرص زيادة الناتج المحلي

وفرص تحسين مستوى الدخل الفردي مما يعرقل بدوره مسيرة التقدم والتنمية الاقتصادية التي تتطلع الجزائر لبلوغها، فقد كان لزاما على الحكومة الجزائرية التحرك أملا في التصدي للظاهرة والعمل على إتاحة فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف وفرص العمل من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة ظاهرة البطالة وعلاجها، ولعل أهمها الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا سياسات وبرامج التشغيل الحكومية والتي كان لها أثر كبير على سوق العمل الجزائري، ومما لا شك فيه أن إدراك طبيعة وواقع البطالة في الجزائر وكذا محدداتها هو السبيل الأنجع للحد من الظاهرة، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي أهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014 ؟**

وللإجابة على السؤال الرئيسي المطروح نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي نظرة أهم المدارس الاقتصادية للبطالة؟
- ✓ ما هو واقع البطالة في الجزائر؟
- ✓ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر وما مدى نجاعتها؟
- ✓ ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر؟
- ✓ كيف يمكن التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ هناك اختلاف وتباين كبيرين في وجهات نظر المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة؛
- ✓ يشهد معدل البطالة في الجزائر تذبذبات تبعا للظروف الاقتصادية التي يشهدها البلد خلال الفترة 1980-2014؛
- ✓ تعددت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر، ولهذه الإجراءات دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر؛
- ✓ تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر في معدل النفقات العامة، وأسعار النفط؛

- ✓ يعتبر معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط من أهم العوامل التي تساهم في امتصاص معدل البطالة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن دوافع وأسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ أهمية موضوع البطالة على المستوى الجزئي والكلي؛
- ✓ كون هذه الدراسة مكملة لدراسات عديدة سواء تلك التي تطرقت لظاهرة البطالة على حدى أو تلك التي ربطتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية؛
- ✓ كون موضوع البحث له علاقة بالتخصص المدروس.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ دراسة ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي والتعرف على أهم أنواعها؛
- ✓ محاولة الإحاطة بظاهرة البطالة التي تشكل عائق لكل بلد يحاول بلوغ التنمية الاقتصادية؛
- ✓ الوقوف على السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للحد من البطالة؛
- ✓ معرفة محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 وذلك من أجل التسهيل من إجراءات التخفيف منها.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة في كونها تعطي فكرة شاملة عن أهم المشاكل التي تسببها البطالة في الجزائر سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي ومعرفة محدداتها ومن ثم التمكن من علاجها.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع سوف يتم إتباع ما يلي:

المنهج الوصفي، من أجل التعرف على الإطار المفاهيمي للبطالة وكذا الإطار النظري لها في النظريات الاقتصادية؛

- ✓ المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير العوامل المسببة لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، بالإضافة إلى تحليل أثر الصدمات في المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة؛
- ✓ المنهج الكمي، ونوظف بذلك أساليب الاقتصاد القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الشهير الخاص بالنمذجة القياسية "Eviews 7.0 "وكذلك الاستعانة ببرنامجEXEL لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية إرتئينا إلى تقسيم العمل بالطريقة التالية:

الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للبطالة والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية البطالة أما المبحث الثاني فتم فيه التعرض إلى آثار البطالة وكيفية علاجها، في حين تم تخصيص المبحث الثالث إلى عموميات حول سوق العمل كونه الإطار المكاني الذي يشهد ظاهرة البطالة، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان الإطار الفكري للبطالة في النظريات الاقتصادية والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث أولها تفسير البطالة في النظرية الكلاسيكية ثم تفسير البطالة في النظرية الكينزية وأخيرا النظريات الحديثة في تفسير البطالة.

الجانب التطبيقي: حيث انحصر في الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان دراسة تحليلية وقياسية للبطالة في الجزائر والذي انقسم بدوره إلى ثلاث مباحث تم التطرق في أولها إلى واقع البطالة في الجزائر ثم عرض إجراءات التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر في المبحث الثاني وأخيرا الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر.

حدود الدراسة:

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجلى من خلال محاولة بناء نموذج قياسي انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي، وذلك من أجل معرفة الأثر الناجم عن التقلبات في المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في (معدل النفقات العامة، معدل النمو الاقتصادي، أسعار

البترول، معدل السكان الإجمالي، معدل التضخم) على معدل البطالة في الجزائر وذلك من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة للفترة من سنة 1980 إلى2014، وقد تم اختيار هذه الفترة نظرا لتزامنها بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي كان لها أثر كبير على سوق العمل والبطالة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات حول الموضوع خاصة في جوانبه النظرية وسوف نقوم بعرض بعض منها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي:

أولا. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية(1985-2007)–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، حيث قام الطالب بعرض المذكرة من خلال طرح الإشكالية التالية "ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟"، وقد حاول الإجابة عليها من خلال الدراسة التطبيقية لتأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بالاستعانة ببرنامج EVIEWS وEXEL وقد تحصل على نتائج أهمها تأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي وهذا من خلال فترة الدراسة 1985-2007، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف تبين أن المتغير المفسر للبطالة قبل نقطة الانعطاف أي خلال 1985-2000 تمثل في حجم السكان الإجمالي، أما بعد ذلك فتمثل في الناتج المحلي الحقيقي مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ لمعدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى تقلص في معدلات البطالة بنسب ملحوظة حيث انخفضت ب 15.09% بين سنتي 2000 و2007 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

ثانيا. رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)-، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2012، فقد قام الطالب بعرض الأطروحة من خلال طرح الإشكالية التالية" ما هو واقع البطالة في الجزائر؟"، ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى أن الإنفاق العام يؤثر تأثيرا عكسيا على معدل البطالة حيث أن الصدمة في هذا الأخير قد تكون لها آثار عكسية على معدل البطالة على طول عدة سنوات، كما توصل إلى أن عرض العمل له علاقة طردية مع معدل البطالة إلا أنها ضعيفة وسرعان ما تختفي وذلك ناتج عن ظرفية مناصب العمل الشاغرة وزيادة عروض العمل بنفس النسبة التي يتزايد معها حجم البطالة والقوى العاملة، وأن معدل النمو الاقتصادي أهم مؤشر يدخل في معادلة تعريف البطالة وأن العلاقة بين المتغيرين عكسية يمتد أجلها إلى الأمد القريب والمتوسط.

صعوبات الدراسة

إن أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك الصعوبات التي تقف أمام أي باحث في مجال الاقتصاد القياسي عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة البطالة وإسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة بالإضافة إلى نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المتغيرات الاقتصادية الكلية واختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة عنها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: آثار البطالة وعلاجها

المبحث الثالث: عموميات حول سوق العمل

تمهيد

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد أي مجتمع يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، فهي تعبر عن الخلل بين الطلب على العمل وعرضه عندما يتجاوز هذا الأخير الطلب عليه فيؤدي ذلك إلى نشوء أزمة بفعل وجود أفراد لا يجدون عملا وعليه تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف الدولة إلى زيادة حجم العمالة وتخفيض معدلات البطالة وذلك لتفادي الآثار والتكاليف الناجمة عنها وإيجاد الحلول المناسبة لعلاجها.

عند تحليل ظاهرة البطالة لابد من التطرق عموما إلى سوق العمل نظرا لكونه الإطار المكاني الذي يشهد ظاهرة البطالة فهو يمثل نقطة التبادل بين الأفراد الذين يتطلعون إلى وظائف أو مناصب والذين يبحثون عن عمال مقابل أجر معين، تحدث فيه البطالة انطلاقا من اختلال التفاعل بين الطلب على العمل وعرض العمل.

ومن أجل فهم ظاهرة البطالة، يتعين الوقوف بشكل عام عند الإطار النظري لها، من خلال المباحث الرئيسية التالية:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: آثار البطالة وعلاجها

المبحث الثالث: عموميات حول سوق العمل

المبحث الأول: ماهية البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها العديد من دول العالم وقد تزايدت بشكل واضح في الآونة الأخيرة، فكانت محط اهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لتمايز وتزايد أنواعها وكذا تنوع أسبابها، وعلى ضوء ذلك تم تخصيص هذا المبحث لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني وكذا معرفة مختلف أنواع البطالة وأسبابها وكيفية قياسها.

المطلب الأول: تعريف البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغة هذا التعريف لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها، وفيما يلي بعض التعاريف المقدمة للبطالة:

تعرف البطالة على أنها "عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب فيه، وقادر عليه وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل " [(1)].

كما تعرف على أنها " الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه عند مستوى معين من الأجور، ومن ثم فإن حجم البطالة يمثل الفجوة بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم خلال فترة زمنية معينة "[(2)].

وتعرف على أنها " تتمثل في وجود أشخاص من مجتمع معين، قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه، في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة "[(3)].

كما تعرف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[(4)]:

1. **أن يكون الفرد بدون عمل:** ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

([1]) فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص335.

([2]) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص183.

([3]) السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص316.

([4]) Muller J et autres, **Manuel et application Economie**, 4ème édition , Dunod, Paris , 2004, p71.

2. **أن يكون الفرد متاحا للعمل:** ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن ثم يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل كالطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل، وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية.
3. **أن يكون الفرد باحثا عن العمل:** أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، كالتسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أو الحكومية وغيرها من الطرق.

في حين يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية[5]:

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و60 سنة.
- ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

اتفق الاقتصاديون والخبراء على تعريف البطال بأنه" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى معين من الأجر ولا يتمكن من إيجاده "[6].

يلاحظ أن التعاريف السابقة تنطلق في مجملها من مفهوم مشترك للبطالة وهو:

" البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه ".

فبذلك فإن البطالة وفق هذا المفهوم[7]:

- ✓ لا تشمل من هم خارج سن العمل، والذي تحدده قوانين الدولة عادة، والأعراف والتقاليد السائدة فيها.
- ✓ أنها لا تشمل غير القادرين على العمل رغم أنهم في سن العمل كالمرضى والعجزة وغيرهم من الفئات التي لا تستطيع أداء العمل.
- ✓ أنها لا تشمل من هم في سن العمل والقادرين عليه من غير الراغبين فيه.

([5]) L'office national des statistique**, l'emploi et le chômage**, (donnée statistiques, n 226, éditions ONS), Algerie, 1995, p 08.

([6]) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 335.

([7]) إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص267.

- ✓ يستبعد من العاطلين عن العمل الأفراد الذين هم في سن العمل ويعتبرون خارج قوة العمل كالطلاب والمتقاعدون، ربات البيوت، وما إلى ذلك.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط وأشكال هذه الظاهرة ليست ثابتة أو نهائية وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار طبقا لجوانب اهتمام الباحثين وبناءا على المعيار المتبع لتصنيف ودراسة هذه الظاهرة وكذلك وفقا لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة عن العمل فقد أمكن تقسيم ظاهرة البطالة إلى ما يلي[8]:

أولا. حسب نمط التشغيل: تنقسم البطالة حسب نمط التشغيل إلى:

1. **البطالة السافرة:** ويقصد بها وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكنهم لم يجدوه فهم عاطلون عن العمل بشكل كامل ولا يمارسون أي عمل لفترة تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي وهي البطالة الناتجة عن فائض الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة أو الصناعة بسبب أن القطاعين المذكورين بحاجة إلى كفاءات تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة للأسباب التالية[9]:

- ✓ انخفاض الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة؛
- ✓ عدم وجود التوازن بين قوة العمل المتاحة وفرص العمل التي تتاح في المجتمع، أي وجود فائض من العمالة لا يوجد لها مكان في الواقع العملي؛

2. **البطالة المقنعة أو المستترة:** وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة وهي التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي كانت تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن

([8]) إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 222.

([9]) إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص153.

سحبه من النشاط الإنتاجي دون أي تأثير على الناتج الكلي بسبب أن الإنتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفر[10].

ثانيا. حسب طبيعة النشاط الاقتصادي: تشمل البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي ما يلي:

1. **البطالة الدورية:** هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية وهي أهم نوع من أنواع البطالة لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي، فترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي عندما ينخفض الطلب الكلي والإنتاج الكلي في الاقتصاد فيترتب عليه اتجاه المشروعات إلى إنتاج بقدر أقل من السلع والخدمات وبالتالي تستخدم عددا أقل من العمال، وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عندما يرتفع الطلب الكلي والإنتاج الكلي، وهذا النوع من البطالة يركز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة[11].
2. **البطالة الاحتكاكية:** تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها[12].

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب[13]:

- ✓ انتقال العاملين من عمل إلى آخر ومن منطقة إلى أخر بغية تحسين أمورهم المعاشية أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية، كذلك انتقال العمال من وإلى سوق العمل؛
- ✓ نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، كما تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية ويلاحظ ذلك بشكل خاص في قطاعات الإنشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية وينتج عن ذلك ارتفاع البطالة.

([10]) إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص223.

([11]) حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص257.

([12]) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص 164.

([13]) نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 246.

تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل، إلا أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية.

إن هذا النوع من البطالة لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية وذلك لارتباطه بعوامل وقتية وتؤول إلى الزوال بشكل ذاتي، فربما قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. **البطالة الهيكلية:** تعرف على أنها حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تسبب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة[14].

يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية[15]:

- ✓ عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتوجات؛
- ✓ التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بالصناعات الأخرى؛
- ✓ تحدث البطالة أيضا نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل؛

هناك أيضا حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة

([14]) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص268.

([15]) محمدى فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص 222.

لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية ويتضح من ذلك أن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظريا وعمليا يختلفان في الأسباب ، فالبطالة الهيكلية ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية في الغالب بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية[16].

كذلك تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى، وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمرا طبيعيا [17].

ثالثا. حسب طبيعتها الخاصة: تنقسم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

1. **البطالة الاختيارية:** هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين عن العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها لا يرغبون بالالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة وقد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العالية، لكن هذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع خبرات مثل هؤلاء الأفراد، غير أن هذا النوع من البطالة لا يظهر ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[18].
2. **البطالة الإجبارية:** تتمثل في وجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه، فهذا النوع من البطالة يشكل مشكلة اقتصادية تتطلب إجراءات مختلفة لمواجهتها[19].

([16]) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص248.

([17]) نفس المرجع، ص249.

([18]) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص330.

([19]) نفس المرجع، ص331.

تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، كحالات التقاعد المبكر للعمال كما تحدث هذه البطالة عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص للتوظف وهذا النوع من البطالة ينتشر بشكل واضح في مراحل الركود والكساد أو خصخصة المؤسسات الحكومية، أو برامج إعادة الهيكلة [20].

3. **البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب الكلي على العمال في مواسم معينة، حيث يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، فهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر [21].

يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن كل منهما سببه هو انخفاض الطلب على العمالة، لكن الفرق بينهما يكمن في أن البطالة الدورية سببها هو انخفاض في الطلب الكلي بينما بسبب البطالة الموسمية هو انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وفي قطاعات محددة ومن ثم تكون أكثر انتظاما ويمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة [22].

4. **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية لقطاع معين، بسبب تفرد أو إحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع، كما قد يواجه الاقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاضا في الطلب على سلعة معينة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري للبلد [23].
5. **البطالة السلوكية:** ويقصد بها الحالة التي تؤدي إلى إحجام ورفض القوة العاملة في الاقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في العديد من الوظائف التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف [24].

([20]) مجدي عبد الفتاح سليمان، **عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 28.

([21]) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص191.

([22]) حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص147.

([23]) إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص223.

([24]) نفس المرجع، ص 224.

رابعا. أنواع أخرى للبطالة: تتمثل فيما يلي [25]:

1. **بطالة الفقر:** وهي البطالة التي تنشأ بسبب انخفاض درجة التنمية في الاقتصاد، حيث أن الاستخدام الكامل له علاقة مباشرة بمعدل النمو الاقتصادي، فإذا تراجع هذا الأخير تقلص الطلب على العمل وظهرت البطالة والغالب فيها أن الأفراد لا يجدوا في محيطهم فرص ثابتة ومستمرة للعمل وهي تسود عموما في الدول المتخلفة اقتصاديا.
2. **بطالة المهمشين:** وهم الذين بلغوا سن العمل ويرغبون فيه ولا يتمكنون من الحصول على عمل منتظم أو مستقر، ومن ثم فهم دائما على هامش العملية الإنتاجية ويعتبرهم المجتمع فائضا سكانيا مما يصيبهم بالإحباط وعدم الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم ويدفعهم غالبا إلى اللجوء إلى الانحراف وارتكاب الجرائم.
3. **البطالة الفنية:** يشير هذا النوع من البطالة إلى تلك العمالة التي يتم الاستغناء عنها نتيجة استخدام أساليب تكنولوجية متقدمة تتطلب تأهيل علمي معين ومهارات فنية عالية، بمعنى آخر تنشأ هذه البطالة كنتيجة للتقدم التكنولوجي في وسائل الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات، والتي تتطلب حجم أقل من العمالة نتيجة لإحلال الآلات، والحاسبات الآلية محل العمالة اليدوية [26].
4. **المطلب الثالث: أسباب البطالة**

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع وتحدث البطالة لأسباب مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي [27]:

1. زيادة الكثافة السكانية، حيث أن هذه الكثافة تؤدي إلى التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل أو بمعنى آخر عدم وجود التناسب بين فرص العمل المتاحة وبين الطلب عليها من القوى البشرية مما يؤدي إلى انتشار البطالة وزيادة حجمها؛
2. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين من المعاهد والجامعات وانتشار الأمية وتدني المستوى التعليمي وكذا تخلف برامج التدريب؛
3. عدم مواكبة السياسات التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة؛
4. التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال؛

([25]) زينب صالح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص78.

([26]) أحمد ماهر، **تقليل العمالة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص354.

([27]) أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص302.

5. عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل، فعدم التنسيق بين هذه الجهات وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى انتشار البطالة؛
6. رغبة بعض الشباب في الالتحاق في عمل معين على الرغم من عدم توافره وتوافر غيره، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار البطالة نظرا لرفضه العمل في هذا المجال، من أجل أن يتاح له في المستقبل الالتحاق بالعمل الذي يرغبه؛
7. تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة وانسحابها من ميدان الإنتاج وفشل برامج التنمية بالعناية بالجانب الاجتماعي وتراجع الأداء الاقتصادي وعجز القوانين المحفزة على توليد فرص عمل؛
8. أشكال التعويض وقوانين العمل؛
9. عجز النظم المعلوماتية في إعطاء صورة دقيقة فيما يتعلق بتشخيص حالة سوق العمل؛
10. تفضيل البعض عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على مال بطريقة سهلة كالتسول والسرقة والتجارة في المخدرات؛
11. قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة وكذلك تدني مستوى الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تدني مستوى التوظف، حيث أنه إذا كان الإنفاق الكلي مرتفعا في مستواه فإن مستوى الناتج سوف يكون مرتفعا والأمر كذلك بالنسبة لمستوى التوظف [28].

إضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى تتمثل في [29]:

- ✓ عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب يؤدي إلى زيادة حجم البطالة من ناحيتين، حيث أنه قد يرفض هذا الشخص العمل الموجه إليه لعدم تناسبه مع مؤهلاته ومن ثم يصبح عاطلا غير منتج حقيقة للمجتمع، أما الناحية الثانية فقد يقبل الشخص هذا العمل مؤقتا لحين البحث عن عمل يتناسب مع مؤهلاته، وقد يقبله بصفة دائمة نظرا لحاجته إلى أجر العمل؛
- ✓ السياسات الاقتصادية غير الرشيدة المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، فقد اهتمت البلدان النامية كثيرا بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها؛
- ✓ آليات السوق من بين الأسباب التي تؤثر على معدلات البطالة انخفاضا وارتفاعا فإذا حققت الشركات أرباحا وتوازنات مالية فتسمح لها بتوسيع نشاطاتها المختلفة والطلب على يد عاملة أكثر ولا يأتي ذلك إلا إذا كانت

([28]) حسين عمر، **الاقتصاد لكل قارئ**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ،1997، ص302.

([29]) عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان،1997، ص303.

في وضعية سوقية حسنة وهذا بزيادة الطلب على منتجاتها في السوق أما إذا كانت وضعيتها السوقية سيئة تلجأ إلى أسهل الحلول وهي التقليل من نشاطها فهي بذلك تضحي بنسبة من اليد العاملة المتوفرة لديها لتعويض الخسائر الناتجة.

المطلب الرابع: قياس البطالة

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها حيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة حيث يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة [1].

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية [2]:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/الفئة النشطة) *100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا: الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

1. يقصد بالعاملين كل من يشغل عملا مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد الراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم، ويلاحظ أن هناك فئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي[3]:

- ✓ الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لذلك يستبعد الأفراد دون سن معينة وهم الأفراد دون السن القانوني للعمل وهو 15–16 سنة فما تحت وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش وهو60 سنة فما فوق؛

([1]) علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص10،11. ص10،11.

([2]) Gregory.N.M **, macro economie** , 3emè édition, De Boeck, Paris,2006, p42.

([3]) ibide , p42.

- ✓ الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛
- ✓ الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه في ظل الأجور المتاحة وذلك باختيارهم، أو الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

إن استخدام الصيغة السابقة الذكر لحساب معدل البطالة قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية للوصول إلى معدلها الحقيقي، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدل البطالة وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها[1]:

- ✓ قد يكون معدل البطالة المحتسب بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية نظرا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل؛
- ✓ يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك غالبا كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مشغلة لا يظهرها معدل البطالة الإجمالي؛
- ✓ لا يعطي معدل البطالة الإجمالي صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء لذا يستحسن العمل على احتساب معدل البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة وذلك للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛
- ✓ لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، فكلما طالت هذه الفترة كانت تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية؛
- ✓ أن معدل البطالة لا يؤشر بالبطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص337.

على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.

على الرغم من بساطة صيغة حساب معدل البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة إلا أنها الصيغة التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدول، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدل البطالة ما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية[1]:

- عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم، هذا من ناحية أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد معلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى؛
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها؛
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

(1) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص13.

المبحث الثاني: آثار البطالة وعلاجها

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسة أو اجتماعية، وقد اهتمت الحكومات بمحاربة ظاهرة البطالة وما تخلفه من آثار وخيمة وعليه تم تخصيص هذا المبحث لعرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظاهرة البطالة وسبل علاجها.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

1. إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبئ الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام [1]؛
2. تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالانخفاض لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور [2]؛
3. تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذا قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا، فإنه سيصبح أقل إنتاجية وعطاء[3]؛
4. هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة، ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله [4]؛

([1]) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص335.

([2]) نفس المرجع، ص336.

([3]) السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص330.

([4]) نفس المرجع، ص330.

5. الهدر في الموارد الإنتاجية، فالبطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمس خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة [1]؛

6. إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض مستوى الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة [2].

بالإضافة إلى بعض الآثار تتمثل في [3]:

- ✓ انخفاض حجم الإنفاق الوطني وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج؛
- ✓ انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع؛
- ✓ اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح هذه الأخيرة غير مستقرة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم مما يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية للبطالة

للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة ومن بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر [4]:

1. ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة أمنية تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها وما تخلفه من خسائر في الأرواح والأموال؛

([1]) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، 2002، ص271.

([2]) حسام داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص261.

([3]) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص275.

([4]) نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص249.

2. ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكيك العائلي في المجتمع أو تشرد الأطفال وانحرافهم الأخلاقي؛
3. لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتقاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛
4. اضطراب الأوضاع الاقتصادية مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية؛
5. ضعف الوحدة الوطنية والشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع؛
6. يؤدي انتشار البطالة إلى زيادة عدد المتعطلين وهذا يعني عدم وجود مورد رزق لهم للإنفاق على احتياجاتهم الضرورية والأساسية مما يؤدي إلى شعورهم باليأس والضياع خاصة إذا ما كان الأفراد العاطلين لا يحصلون على أي إعانات من الدولة سواء كانت إعانات نقدية أو عينية [1].

إضافة إلى ذلك نذكر ما يلي [2]:

- ✓ يؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية المترتبة عن انتشار البطالة وزيادة عدد العاطلين إلى تفشي كثير من الأمراض الاجتماعية الخطيرة حيث يزداد حقد العاطلين وشعورهم بالكراهية اتجاه الطبقات التي تحيا حياة كريمة؛
- ✓ يؤدي انتشار ظاهرة البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم؛
- ✓ إن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما يؤثر بلا شك على مدى استقراره السياسي فتفشي البطالة فيه وزيادة عدد المتعطلين به، ومع زيادة طول الفترة التي يعاني فيها الأفراد من البطالة، فهذا كله يهدد أمن البلاد اقتصاديا وسياسيا، ففي الدول التي يزداد فيها معدل البطالة تعمل بعض الجهات المدمرة والتي تستهدف تدمير اقتصاد البلد على استقطاب الأفراد الذين هم في حالة بطالة وتستغل هذا الوضع من أجل تنفيذ مآرب خاصة بها تهدد أمن البلد السياسي.

([1]) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص275، 276.

([2]) محمدى فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 228.

بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وبما أن معدل البطالة يرتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدل البطالة ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته والسعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياستها المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات، فلا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي لذلك الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في بلد من بلدان العالم[1].

المطلب الثالث: علاج البطالة

لا يوجد هناك ما يشير في الأدبيات النظرية إلى إمكانية إتباع وصفة مثلى قد يتم من خلالها القضاء على البطالة ولكن جميع ما سيأتي يعتبر محاولات وإجراءات اقتصادية قد تقلل من تفشي هذه الظاهرة في المجتمعات التي تعانيها.

أولا. الإجراءات قصيرة المدى: وتتمثل الإجراءات القصيرة لمعالجة ظاهرة البطالة فيما يلي [2]:

1. التوسع في برامج التدريب والتدريب التحويلي، وإعادة التأهيل في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة التي تتطلب مهارات وإمكانيات متواضعة؛
2. وضع برامج حكومية للنهوض بالقطاع الزراعي، كونه الأكثر قدرة على استيعاب العمالة الفائضة وطالبي العمل والنهوض بقطاع السياحة في الدول التي تتمتع بميزة سياحية هامة، لما لهذا القطاع من دور في استيعاب أعداد كثيرة من المؤهلين وغير المؤهلين للعمل؛
3. الترويج الإعلاني والقيام بحملات التوعية التي تشجع العمل وكذلك دعم وحماية القطاع الخاص على النهوض لما له من دور في استيعاب أعداد كبيرة من طالبي العمل؛
4. إعادة المراجعة لسياسة التعليم في الدولة عموما، وللخطط والتخصصات التي تعمل بموجبها ومحاولة الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني، ومتطلبات أسواق العمل؛

(1) نفس المرجع، ص 228.

(2) إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص 229، 230.

5. تأميم فرص العمل لصالح العمالة المحلية ومحاولة التخلص من العمالة الأجنبية بفرض قوانين صارمة تحد من تطور ونمو هذه العمالة، وتكون فيها الميزة لصالح العامل المحلي باستثناء المهن التي يفرضها هذا العامل والتي يكون له ميزة نسبية فيها مثل الخدمات؛
6. عقد مؤتمرات التشغيل بين أصحاب العمل وطالبيها وتفعيل التواصل بين الجامعات وأصحاب العمل؛
7. العمل على تعديل تشريعات التقاعد والضمان الاجتماعي الخاصة بسن التقاعد، حيث يجب منح المتقاعدين سن أبكر لإحلال الشباب مكانهم، مع أن التوجهات الحكومية الحالية تقتضي برفع سن التقاعد بسبب زيادة العمر المتوسط للإنسان، مما يعمق من ظاهرة البطالة؛
8. تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، شرط توفر مؤسسة وطنية ودولية قادرة على توفير التمويل اللازم والتأهيل والتدريب الكافي للعاملين في هذه المشروعات نظرا لصعوبة هاته الأخيرة في الحصول على التمويل إلا بضمانات مجحفة؛
9. تخفيض أجور الموظفين ذوي الرواتب العالية التي لا تتناسب مع جهودهم ومهاراتهم، لإتاحة المجال لاستخدام الوفورات المتحققة لتشغيل المزيد من العمال وتشجيع العمل الحر لتغيير الفكر الذي كان سائدا، وهو أن الحكومة هي المسؤولة عن تشغيل الخريجين.

ثانيا. إجراءات الأجل الطويل: يضم هذا المستوى الإجراءات العلاجية التالية [1]:

1. ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له وبالتالي انخفاض معدل البطالة؛
2. الحد من عمليات العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشآت الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم ميزات وحوافز تشجيعهم على العمل وترك البطالة؛
3. ضرورة تطوير برامج تنموية لجدب وتوطين رؤوس الأموال المهاجرة لإعادة استثمارها واستغلالها في مشروعات حيوية وداخل التراب الوطني لها، مما يزيد من فرص العمل المتاحة أمام العاطلين عن العمل؛

(1) سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 194.

4. ضرورة اعتماد وتنفيذ برامج ملائمة للتنمية البشرية على المدى الطويل من خلال الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك هناك إجراءات لمعالجة ظاهرة البطالة تتمثل في [1]:

- ✓ خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة، مما يجعل النوبة الواحدة للعمل متداولة بين عدد من العمال؛
- ✓ دعم صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين وتوفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع لتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة؛
- ✓ إنشاء مكاتب عمل تضطلع بمهمة الاستقصاء عن أماكن العمل، فإن وجدت بعض الأماكن المزدحمة بالعمال العاطلين فسرعان ما ترسلهم إلى الأماكن الأخرى المفتقرة إليهم، وكذا توظيف العمال العاطلين وتقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل؛

ثالثا. إجراءات لمعالجة أنواع محددة من البطالة: بالإضافة إلى الإجراءات السابقة الذكر فإنه يمكن معالجة البطالة من خلال وضع حل لكل نوع من أنواعها وذلك كما يلي:

1. إذا كانت البطالة دورية يتم الحد منها من خلال السياسة النقدية والمالية، فالمفروض أن تعتمد الحكومات على السياسات النقدية والمالية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي [2]؛

ومن بين هذه السياسات نذكر:

- ✓ إجراءات للسياسة النقدية والمتمثلة في [3]:

➢ عمليات السوق المفتوحة وفي هذه الحالة يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية كسندات الخزينة وعليه تكثر الأموال في أيدي الجمهور ويزيد الطلب؛

➢ سعر الفائدة وذلك من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه من البنوك التجارية المتعاملة معه مما يزيد من التسهيلات والتعامل بالكمبيالات فيزيد الطلب؛

➢ الاحتياطي الإلزامي حيث يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني الذي يفرضه على البنوك التجارية فتزداد قدرتها على منح الائتمان.

([1]) محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 297.

([2]) عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 308.

([3]) عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص190،191.

- ✓ إجراءات خاصة بالسياسة المالية والمتمثلة في:
- ➢ زيادة النفقات العامة سواء كانت جارية أو نفقات استثمارية فيزيد الطلب في السوق؛
- ➢ تخفيض الضرائب وفي هذه الأحوال فإن الدخول المخصصة للإنفاق تزداد وبالتالي تزداد القدرة على الشراء لدى الجمهور فيزيد الطلب؛
- ➢ تسديد القروض الداخلية ودفع الفوائد المستحقة وبذلك تزيد السيولة النقدية ويزيد الطلب.

والفكرة المحورية في هذه الإجراءات هي زيادة الطلب، حيث تقوم على أساس أن أي زيادة في الطلب تؤدي إلى زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الاستخدام.

أما فيما يخص علاج البطالة الهيكلية والإجبارية والمقنعة يكون كما يلي [1]:

2. إذا كانت البطالة هيكلية فإنه يمكن علاجها عن طريق إتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل وذلك عن طريق إيجاد مراكز لتدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي تكون بمثابة حلقة اتصال بين العمال ورجال الأعمال وكذا يتم الحد منها عن طريق تشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تتناسب مع تخصصاتهم أو خبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات؛
3. إذا كانت البطالة إجبارية فإنه يمكن علاجها والتقليل منها عن طريق تخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمال وذلك بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على طلب واستخدام المزيد من الأيدي العامة الرخيصة؛
4. يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر خاصة إذا ما صاحب ذلك إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من العمالة الناتجة عن الزيادة السكانية السريعة؛
5. اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل إلى آخر والتي تصاحب تغيرات في الفن الإنتاجي أو التغيرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية والتي ترتبط بالبطالة الاحتكاكية [2]؛

([1]) أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص276،277.

([2]) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص246.

6. إذا كانت البطالة موسمية يمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق تحسين طرق الانتاج الزراعي ونشر الزراعات المكثفة والزراعة المحمية وهكذا يتم استخدام العمل الزراعي في أكثر من موسم واحد وربما على مدار السنة أما بالنسبة للصناعات والحرف الموسمية فيتم التغلب عن هذه المشكلة بتطوير طرق الإنتاج والتخزين وكذلك بتدريب أعداد من أصحاب الحرف على مهن حرفية أخرى تلاءم المواسم التي يكون يتعطلون عن العمل بها، كما يمكن الحد من هذا النوع من البطالة من خلال التقدم التكنولوجي ورفع المستوى الفني للعمال، واستخدام منجزات العلم، وحتى تدريب أعداد من أصحاب الحرف على مهن حرفية أخرى تلاءم المواسم التي يتعطلون فيها عن العمل، هذا بالنسبة للصناعات والحرف الموسمية، أما بالنسبة للزراعات الموسمية فيمكن الحد من البطالة الناجمة عنها عن طريق تحسين طرق الإنتاج الزراعي في أكثر من موسم واحد على مدار السنة، أيضا من خلال توزيع عادل للعمل على قطاعات الإنتاج المختلفة، كسحب فائض العمال من بعض القطاعات، واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة[1].

([1]) عبد الحكيم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص192.

المبحث الثالث: عموميات حول سوق العمل

يشكل سوق العمل نواة تخطيط القوى العاملة التي تمثل بدورها أداة هامة في يد المسيرين من أجل وضع خطة مستقبلية لتقدير حجم العمالة اللازمة لتعظيم أرباحهم، وعلى أساس ذلك يتحدد الطلب على العمل ومن ثم يتحدد حجم البطالة في المجتمع ولهذا يعتبر الوقوف عند سوق العمل جزء لا يتجزأ من دراسة وفهم ظاهرة البطالة في أي مجتمع وبناءا على ما سبق سيتم في هذا المبحث عرض المفاهيم العامة لسوق العمل كالطلب عليه وعرضه وأخيرا التوازن فيه.

المطلب الأول: الطلب على العمل

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج الذي يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها.

أولا. تعريف الطلب على العمل: الطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين، ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تحدد مكونها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة، وعليه يمكن القول أن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة الإنتاجية وبناءا على الطلب المستقبلي على السلع والخدمات [1].

كما أن الطلب على العمل يعني الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي ويمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه فإن صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل، كما أن للطلب على العمل خاصيتين، فتتمثل الأولى في أن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل، والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور [2].

([1]) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 49.

([2]) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

ثانيا. قانون ومنحنى الطلب على العمل: فيما يلي قانون ومنحنى الطلب على العمل:

1. **قانون الطلب على العمل:** ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما زاد مستوى الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة، كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح والطلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي w/p من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل من جهة أخرى والتي نعرفها اختصارا ب MPL وهي التغير في الإنتاج نتيجة لتغير العمل بوحدة واحدة [1].
2. **منحنى الطلب على العمل:** إن منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمنشأة الإنتاجية يمثل قيمة الناتج الحدي للعمل، تحت فرضيتي المنافسة التامة وثبات كمية خدمات عوامل الإنتاج الأخرى وتناقص قيمة الناتج الحدي للعمل وذلك لأنه مع تزايد عدد العاملين يزداد الناتج و لكن بمعدل متناقص وذلك بسبب تناقص العوائد الحدية كما يتبين في الشكل التالي والذي يوضح أنه عند انخفاض معدل الأجر الحقيقي من (W_1) إلى(W_2) فإنه أدى إلى زيادة الطلب على العمل من (L_1) إلى (L_2) [2].

الشكل رقم(1.1): منحنى الطلب على العمل

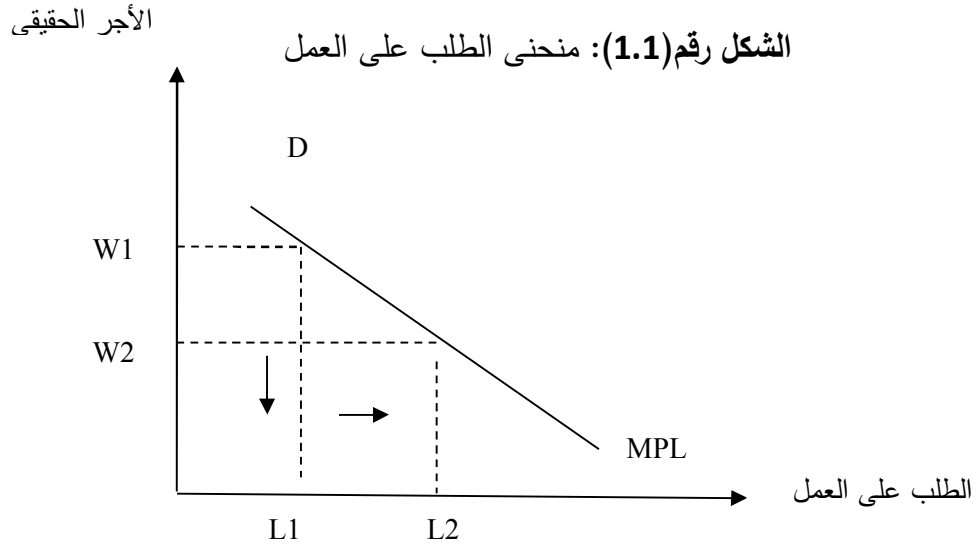

المصدر: مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 33.

حيث أن: D تمثل منحنى الطلب على العمل، و($L_1.L_2$) يمثلان الطلب على العمل وتمثل MPL الإنتاجية الحدية للعمل، W :الأجر الحقيقي وهو يساوي W/P أي الأجر النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار.

([1]) نفس المرجع، ص 32.

([2]) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ينقسم طلب المنشأة على العمل إلى قسمين هما الطلب على العمل في الأمد القصير والطلب عليه في الأمد الطويل.

- ✓ **الطلب على العمل في الأمد القصير**: عندما يكون كل من رأس المال ودالة الإنتاج غير قابلين للتغير فإنه من الطبيعي أن يكون تغير الإنتاج نتيجة لتغير الأيدي العاملة، ويستند طلب المنشأة على العمل إلى عدد من الافتراضات وهي [1]:
  - ➢ أن صاحب العمل يسعى إلى تعظيم الربح وأن المنشأة تستأجر عاملين متجانسين للإنتاج هما العمل ورأس المال أن الأجر بالساعة يمثل التكلفة الوحيدة لعنصر العمل؛
  - ➢ أن كلا من سوق العمل وسوق السلع المنتجة هي أسواق تنافسية وبذلك يمكن اعتبار معدل الأجر ثابتا.

وبذلك يمكن اعتبار معدل الأجر ثابت ومعدل سعر السلعة ثابت أيضا ويتحقق شرط توازن المنشأة في الأمد القصير عند الشرط التالي[2]: $MPL = w/p$

حيث أن: MPL تمثل الإنتاجية الحدية للعمل و w تمثل الأجر النقدي و P تمثل المستوى العام للأسعار.

أي أن تشغيل العاملين يجب أن يزداد إلى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي للعامل وكما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1): التوازن في سوق العمل في الأمد القصير

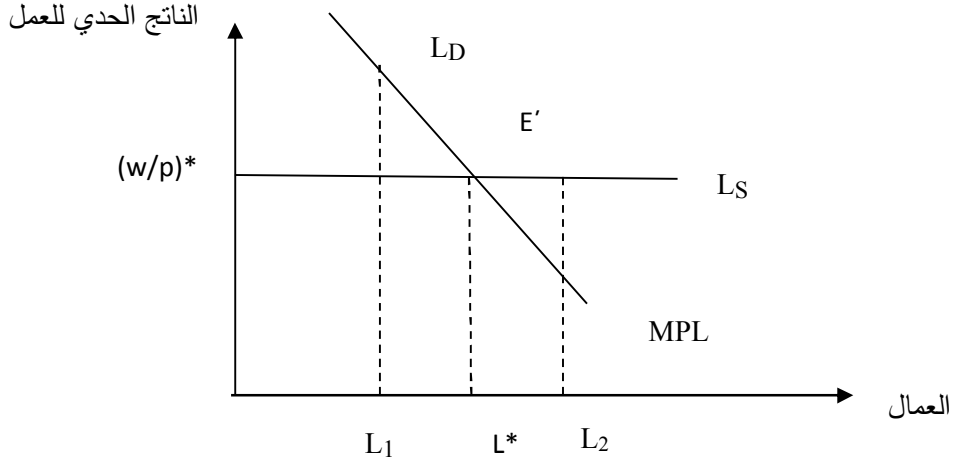

المصدر: مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص38.

([1]) عاصم بن طاهر عرب، **اقتصاديات العمل**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994، ص 16.

([2]) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يتضح من الشكل أن التوازن في سوق العمل في الأمد القصير يحدث عندما يتقاطع الطلب على العمل LD والذي يمثل قيمة الناتج الحدي للعمل MPL بالنسبة للمنشأة الإنتاجية مع الأجر الحقيقي للعامل W/P وذلك في النقطة E.

- ✓ **الطلب على العمل في الأمد الطويل:** في الأجل الطويل يكون المنتج حرا في تغيير رأس المال والأيدي العاملة التي يرغب في توظيفها، ولذلك فالمنتج يقوم بمزج الكميات المناسبة من رأس المال والعمل بحيث يحقق المستوى الأدنى من تكلفة الإنتاج والمستوى الأعلى من الأرباح حيث أن شرط التوازن في الإنتاج لدى المنشأة هو أن يكون الناتج الحدي للدينار الأخير المصروف على رأس المال يساوي الناتج الحدي للدينار الأخير المصروف على العمل، أي [1]:

الإنتاجية الحدية لرأس المال/ سعر رأس المال = الإنتاجية الحدية للعمل/ سعر العمل

ثالثا. العوامل المحددة للطلب على العمل (عدا الأجور): يرتبط الطلب على العمل بمجموعة من العوامل والمتغيرات والتي لها علاقة مباشرة به وتؤثر فيه (عدا الأجور) وأهمها ما يلي [2]:

1. **معدل النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة المحققة في الناتج القومي الإجمالي، أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل والعكس صحيح، فإن زيادة الطلب على العمل في هذه الحالة تعمل على تحريك منحنى الطلب عليه إلى اليمين وتزداد بذلك الكمية المطلوبة من العمل.
2. **الاستثمار:** يزداد الطلب على العمل كلما زاد حجم الاستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، حيث أنه مع أي زيادة حاصلة في كمية رأس المال الناجمة عن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج مما يزيد بذلك استخدام وتشغيل العمال.
3. **التطور التكنولوجي:** إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المتحقق، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة لرأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل

([1]) نفس المرجع، ص 39 –41.

([2]) عاصم بن طاهر عرب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وبالتالي ينخفض الطلب على العمل والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل.

4. **التقاعد:** إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني أن جزء من القوى العاملة يقوم بترك العمل حينما يصل إلى سن متقدمة معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدر المتقاعدين.
5. **القوانين والأنظمة:** هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أو من مناطق جغرافية أو إقليمية معينة ومن ثم فإن الطلب على العمل من هذه الفئات يزداد وفق القوانين والأنظمة الصادرة، كالاشتراط على منشأة معينة القيام بفتح مصنع لها في منطقة معينة وأن توظف نسبة معينة من أبناء المنطقة.
6. **الوفيات:** كلما ازدادت الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة وتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل.

المطلب الثاني: عرض العمل

يصدر عرض العمل عن العمال أو العائلات، حيث لا يمكن الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف تقوم بتحديد ظروف عرض العمل.

أولا. تعريف عرض العمل: يقصد بعرض العمل عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ما بين 15 -60 سنة، ويسمى بالسكان الفعال أو القوة البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى هذا القسم من المجتمع بالسكان غير الفعال[1].

كما يعرف عرض العمل على أنه يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة [2].

([1]) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

([2]) نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 80.

ونظرا لاختلاف مفهوم عرض العمل، فقد جرى تقسيم عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص كما يلي[1]:

1. **أصحاب العمل:** وهم الأفراد الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت أمرتهم وإدارتهم.
2. **العاملون لحسابهم:** وهم العمال الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم دون أن يقوموا بتأجير آخرين.
3. **الأجراء:** وهم الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم تعويضا يكون على شكل أجور أو رواتب أو عمولات أو مواد عينية.
4. **العمال العائليون:** وهم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد الأسرة بمقابل أو بدون مقابل.
5. **آخرون:** وهم العاملون الذين يصعب تحديد حالتهم على ضوء ما تقدم من تقسيمات عرض العمل.

ثانيا. قانون عرض العمل: ينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجور ولكن إلى حد معين من الأجر، ففي الحالات الاستثنائية وبعد حد معين من الأجر فإن أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها، أي أن العلاقة في الحالة الاعتيادية طردية بين الأجر وكمية العرض من العمل، ذلك لأن العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل [2].

ثالثا. منحنى عرض العمل: يبين منحنى عرض العمل العلاقة بين عدد ساعات العمل التي سيعرضها العمال عند مستويات مختلفة من الأجور، والمنحنى في العادة موجب الميل، أي ينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين عاكسا العلاقة الطردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى الأجر، أما في الحالات الاستثنائية وبعد مستوى معين من الأجر ينعكس ميل المنحنى من الأعلى إلى الأسفل نحو اليسار وتصبح العلاقة في هذا المجال عكسية وذلك بسبب تفضيل العمال للراحة على العمل والشكل التالي يوضح أن منحنى عرض العمل يرتفع في بدايته إلى أعلى حيث يزيد العامل من ساعات عمله بارتفاع الأجر أي

(1) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المجال A-B ومع ارتفاع الأجر أعلى من W_0 يصبح العامل يفضل وقت الفراغ ومن ثم يرتد المنحنى إلى الخلف أي المجال C-B حيث تبدأ ساعات العمل في الانخفاض مع ارتفاع الأجر[1].

الشكل رقم(3.1): منحنى عرض العمل

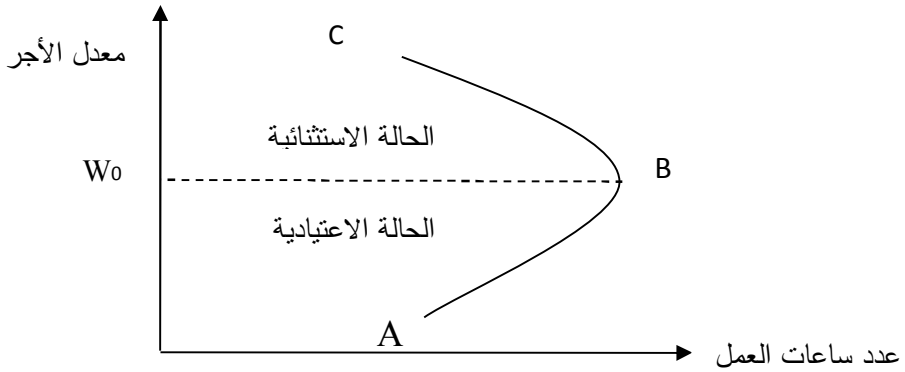

المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 62.

رابعا. العوامل المحددة لعرض العمل: يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية نستطيع أن نوجزها فيما يلي [2]:

1. **ساعات العمل:** حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل؛
2. **نسبة السكان في سن العمل:** أي نسبة السكان المشتغلون والباحثون عن العمل إلى مجموع السكان يتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل والعكس صحيح، كما يؤثر حجم السكان على عرض العمل، إذ كلما ازداد معدل النمو السكاني ازداد معه عدد الأشخاص القادرين على العمل والعكس صحيح؛
3. **التركيب النوعي من حيث الجنس والعمر:** إن مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية من حيث الجنس والعمر تتخذ اتجاهات مختلفة تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ففي البلدان السائرة في طريق النمو يبدو سن العمل مبكرا كما أن مساهمة المرأة في قوة العمل تكون منخفضة إضافة إلى زيادة نسبة الوفيات بسبب الظروف المعيشية على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة، فعلى الرغم من انخفاض معدلات السكان فإن هناك زيادة ملحوظة في حجم القوى العاملة بالإضافة إلى حرية اختيار العمل، ظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل والعوامل المؤثرة فيه، التعليم والإعداد المهني تقسيم العمل وظروف المعيشة.

([1]) نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 61، 62.

([2]) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

4. **الهجرة:** يؤثر انتقال العاملين المتوفر من الأيدي العاملة كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها في أعمال معينة.

المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل

بعد التطرق إلى كل من العرض والطلب على العمل من المناسب الانتقال إلى التوازن في سوق العمل والذي يحدث نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق وذلك بعد التعرض إلى مفهوم سوق العمل.

أولا. مفهوم سوق العمل: فيما يلي تعريف وخصائص سوق العمل:

1. **تعريف سوق العمل:** سوق العمل هو السوق المسئول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة[1].

كما يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وصاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، وبعد التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية [2].

2. **خصائص سوق العمل:** لسوق العمل مواصفات معينة تميزه عن غيره من أسواق السلع والخدمات الأخرى، وتعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة به، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي [3]:

- ✓ غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل وهذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة وذلك بسبب نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور

(1) نفس المرجع، ص 31.

(2) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3) نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 15- 17.

العالية، هذا بالإضافة لعدم وجود رغبة العمال في الانتقال جغرافيا أو مهنيا حيث توجد الأجور العالية وذلك للأسباب التالية [1]:

- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدم في السن؛
- عدم شعوره بالرضا بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها، وتزايد مسؤولياته العائلية يدعوه للاستقرار؛
- عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي بالمكان مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي؛
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة.

- ✓ سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة؛
- ✓ ارتباط عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم لكميات مختلفة من وقت الفراغ ولمستويات مختلفة من الدخل أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعيات العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، وكذلك تأثر عرض العمل بعوامل مثل نظم التأمينات ضد البطالة والمعاشات والإجازات وغيرها، وهذا يختلف عن عرض السلع والخدمات الأخرى الذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للإنتاج؛
- ✓ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقني وتنعكس آثار هذا التقدم على البطالة في سوق العمل إما في انتشارها عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة أو تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة؛
- ✓ سوق العمل كأي سوق آخر، يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي ولكن توجد الفروق التالية على جانبي الطلب والعرض فيما بين سوق العمل والأسواق الأخرى وتتمثل هذه الفروق فيما يلي [2]:

- **بالنسبة لجانب الطلب:** الطلب على المنتج النهائي يعكس المنفعة المباشرة التي يحصل عليها المستهلك من السلعة، بينما الطلب على المنتج على خدمات العمل يعتمد على الطلب السوقي على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه " طلب مشتق" أي مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها، ومنه فإن الطلب على العمل يعكس مباشرة إنتاجية العمال.

([1]) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

([2]) نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص17.

- **بالنسبة لجانب العرض:** فإننا نواجه عدة حقائق لا يمكن إهمالها، فالعامل يبيع خدمات عمله محتفظا برأس ماله في نفسه، فهو يقدم الخدمة ولكن لا تنتقل خبراته إلى مشتري الخدمة واستحالة الفصل بين خدمات العمل وبين العامل الذي يقدمها، فهو يقوم بتسليم الخدمة بنفسه، فعليه أن يكون موجودا طوال فترة تقديم أو بيع الخدمة، كما يتطلب تقديم وعرض قدرات متخصصة لنوعيات معينة من خدمات العمل فترة طويلة لإعدادها (كالتعليم والتدريب).

ثانيا. التوازن في سوق العمل: يحصل التوازن في سوق العمل عندما تتساوى كمية العرض L_S من العمل مع كمية الطلب على العمل L_D، فإذا تم رسم منحنى دالة العرض من العمل ومنحنى دالة الطلب على العمل على ورقة واحدة فإن هذين المنحنيين يتقاطعان في نقطة واحدة A إحداثياتها L_0 و W/P يحددان مستوى الاستخدام ومعدل الأجر الحقيقي في وضع التوازن على التوالي، بالنظر إلى الشكل رقم (4.1) نلاحظ أن معدل الأجر الحقيقي W/P يرضى الراغبين بالعمل كما يرضي أرباب العمل، مما يجعل عرض العمل مساويا للطلب عليه[1].

الشكل(4.1): التوازن في سوق العمل

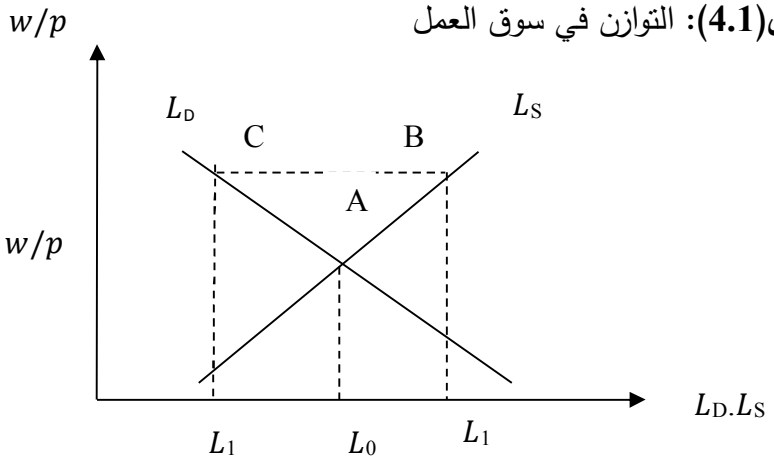

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الجزء الأول، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص296.

(1) أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الجزء الأول، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص296.

خلاصة

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يعتبر الفهم الحقيقي لظاهرة البطالة يؤدي إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

رغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها، كما أن أنواع البطالة تختلف بحسب العوامل المرتبطة بها، كما يتباين علاج البطالة من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل نفس الدولة تبعا للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها، فيتوجب على أي دولة وضع حلول لمكافحة للآثار المترتبة عن البطالة والحد منها وكذلك إعطاء حل مناسب لكل نوع من أنواعها، كما يتوجب عليها أن تولي أهمية لسوق العمل لكونه يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأسواق وتجعل منه أكثر حساسية وتقلبا نظرا لارتباطه بعوامل غير اقتصادية تؤثر في جانبي طلب وعرض القوى العاملة في سوق العمل .

الفصل الثاني: الإطار الفكري للبطالة في النظريات الاقتصادية

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة

المبحث الثاني: النظرية الكينزية في تفسير البطالة

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير البطالة

تمهيد

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم كونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد كانت ولا تزال تمثل أحد التحديات الأساسية في الاقتصاد ولهذا احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة هامة ومتميزة في الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته والذي ينظر إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، أهم هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية والتي جاءت كانتقاد لها، فكان هناك اختلاف واضح بين هاتين النظريتين في تفسيرهما لظاهرة البطالة.

لا يقتصر تفسير البطالة في التحليل الاقتصادي على النظريتين السابقتين فقط وإنما توجد عدة نظريات مفسرة لظاهرة البطالة والتي قامت بإدخال فروض أكثر دقة وواقعية على النظريتين السابقتين لهم حتى يتمكنوا من تفسير أسباب وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة، حيث تتمثل هذه النظريات في نظرية رأس المال البشري، نظرية البحث عن العمل، نظرية اختلال سوق العمل والأجور الكفؤة، نظرية تجزئة سوق العمل، نظرية العقود الضمنية ونظرية المشتغلون الباحثون عن العمل.

من أجل التعرف على محددات البطالة لابد من التعرض إلى النظريات السابقة، حيث أن كل نظرية منها تقر بوجود عامل أساسي هو السبب في حدوث البطالة حسبها وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة

المبحث الثاني: النظرية الكينزية في تفسير البطالة

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير البطالة

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير البطالة

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي والتي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل ظاهرة البطالة في النظام الرأسمالي والتي تمتاز بافتراضها وهو ضرورة ترك الاقتصاد حرا دون تدخل من الحكومة مما يجعله يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك وكانت محور للنقد الذي جاء به "جون مينارد كينز" فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى التوازن العام وسوق العمل عند الكلاسيك وتفسيرهم للبطالة.

المطلب الأول: التوازن العام عند الكلاسيك

يقوم التحليل الكلاسيكي على العديد من الفروض والتي تعتبر أساس التوازن في الاقتصاد، كما أن التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي ينطلق من دالة الإنتاج الكلية والإنتاجية الحدية للعمل وهي مشتق دالة الإنتاج الكلية وكما يتحدد على أساسها الطلب على الأيدي العاملة.

أولا. فرضيات النظرية الكلاسيكية: قامت المدرسة الكلاسيكية على العديد من الفروض والمتمثلة فيما يلي[1]:

1. توفر شرط المنافسة الكاملة في جميع الأسواق ومعناه وجود عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يستطيع أي طرف منهم التحكم في الأسعار والتأثير فيها، أي أنها تتحدد دوما بتفاعل قوى السوق المتعارضة المتمثلة في الطلب والعرض؛
2. حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل وتحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة؛
3. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وثبات الناتج الوطني الكلي؛
4. الفترة القصيرة الأجل وحتمية وتلقائية التوازن؛
5. العرض هو الأساس بينما الطلب الكلي يتجه تلقائيا لمساواة العرض؛
6. كمية النقود هي التي تؤثر في المستوى العام الأسعار وليس العكس؛
7. التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج بما فيها عنصر العمل.

وعموما يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية ترتكز على فرضيتين أساسيتين هما [2]:

(1) السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 71.

(2) نفس المرجع، ص72.

- ✓ المنافسة الكاملة ونظرا لتوافر هذه المرونة في الأسعار وخاصة في معدلات الأجور نحو الانخفاض ولهذا فهناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل؛
- ✓ استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب نظرا لأن العرض دائما يخلق الطلب المساوي له وهو ما يعرف ب "قانون ساي".

ثانيا. دالة الإنتاج وحجم الإنتاج الكليان: تمثل دالة الإنتاج الكلي العلاقة بين الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج والكميات الناتجة من السلع والخدمات على صعيد الاقتصاد الكلي ويمكن القول أن دالة الإنتاج الكلية هي علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي y والمتغيرين الأساسين، العملL ورأس المالK [3].

$$Y= f(L.K)$$

باعتبار أن ذلك يتم في الفترة القصيرة الأجل وبناءا على ذلك يكون عنصر رأس المال ثابتا خلال الفترة وعنصر العمل متغير، فتصبح دالة الإنتاج السابقة كالتالي [4]: $Y=(L.K')$

أي أنها دالة لمتغير واحد وهو عنصر العمل مما يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد في الفترة القصيرة الأجل بعنصر اليد العاملة المستخدمة فحسب:

$$Y= f(L)$$

يفيد التحليل الكلاسيكي للفترة القصيرة الأجل أن إنتاجية L موجبة: $Y'L= dy/dL \geq 0$

لكنها متناقصة أي أن: $Y''L = d^2y/dL^2 < 0$

هذا يعني أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص، كما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1.2): دالة الإنتاج عند الكلاسيك

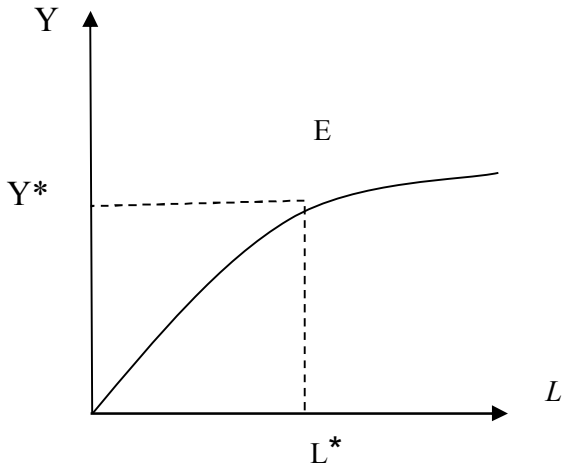

source : Thierry.T,**lessentiel de la macro économie**,Gualino.Paris,2000,p23.

(3) محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص91.
(4) نفس المرجع، ص92.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه لتعظيم حجم الإنتاج y ينبغي تعظيم حجم العمالة L الذي سيساهم في عملية الإنتاج، وهي إشكالية الكلاسيك فيما يخص سوق العمل، حيث أنهم درسوا هذا الأخير معظمين بذلك حجم القوى العاملة المساهمة في عملية الإنتاج، حيث تعرف الإنتاجية الكلية للعمل على أنها حصة العامل الواحد من الإنتاج، وبشكل مبسط يمكن القول أن انخفاض الإنتاجية سوف يؤدي بالمؤسسات إلى طلب المزيد من العمالة من أجل إنتاج الكمية نفسها منه والوصول به إلى وضع التوازن عند النقطة E التي تمثل حجم العمالة اللازم للتوازن*L ، وهذا يعني أن ذلك يساعد على تخفيض معدل البطالة[5].

ثالثا. الإنتاجية الحدية للعمل: تمثل الإنتاجية الحدية للعمل مشتق دالة الإنتاج الكلي عند عنصر العمل، وهي ميل المماس لدالة الإنتاج، حيث يكون المستقيم الممثل للإنتاجية الحدية للعمل متناقص بزيادة حجم التوظف إشارة إلى تناقص إنتاجية العمال بزيادة حجم التوظف والاستخدام، فالشكل التالي يوضح انخفاض مماس دالة الإنتاج عند المستوى الجديد من الاستخدام إلى dy_0/dL مما يعني انخفاض قيمة الإنتاجية الحدية للعمل MPL عما كانت عليه سابقا وذلك كما يوضحه الشكل التالي[6]:

الشكل رقم (2.2): الإنتاجية الحدية للعمل

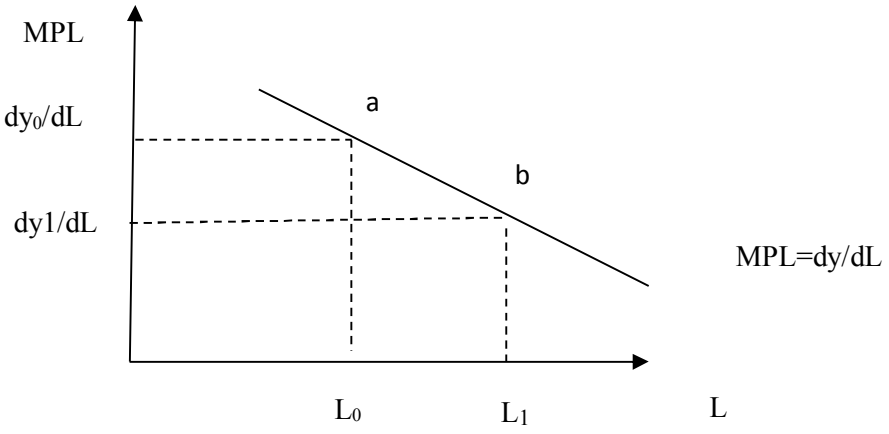

المصدر: أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص36.

لكي يتمكن القطاع الإنتاجي من القيام بإنتاج السلع والخدمات المختلفة فإن ذلك يتطلب منه مزج كميات مختلفة من عنصري الإنتاج وهما العمل ورأس المال، لذلك يقوم القطاع الإنتاجي بطلب خدمات

(5) محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص8.

(6) أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص37.

عنصر العمل لاستخدامها في العملية الإنتاجية، وسوف تقوم مؤسسات الأعمال التي يتكون منها القطاع الإنتاجي بطلب المزيد من العمال كلما كان استخدامهم مربحا وإنتاجياتهم الحدية أكبر من الأجر الحقيقي الذي يتقاضونه، أي أنه انطلاقا من الشكل أعلاه يتضح أن مؤسسات الأعمال لا تتوقف عن طلب المزيد من العمال حتى ينتقل طلبها عليهم من النقطة L_0 إلى النقطة L_1 محافظة على إنتاجية حدية لهم أكبر من الأجر الحقيقي الذي يتقاضونه فتنخفض الإنتاجية الحدية من dy_0/Dl إلى $dy1/dL$ ومن ثم ينخفض منحنى الإنتاجية الحدية للعمل من النقطة a إلى النقطة b.

حيث أن هذا المستوى من العمالة هو الذي يحقق أكبر ربح للمنشأة وبناءا على ذلك فإن شرط توازن القطاع الإنتاجي في طلبه على العمل هو: $W=w/p=MPL=dy/dL$

حيث أن W هو معدل الأجر الحقيقي ويساوي معدل الأجر الاسمي w مقسوم على المستوى العام للأسعار P، ومنه فإن طلب المؤسسة على الأيدي العاملة المشتق من دالة الإنتاج الكلية ما هو إلا دالة في معدل الأجر الحقيقي [7].

المطلب الثاني: سوق العمل عند الكلاسيك

إن الكلاسيكيين يعتبرون أن العمل سلعة يتحدد سعرها في سوق العمل كباقي السلع الأخرى من خلال تقاطع رغبات عارضي العمل ورغبات طالبي العمل، حيث تمثل المؤسسات الإنتاجية من خلال توظيفها للعمال جهة طالب العمل والذي بيانيا يعبر عنه بمنحنى الطلب على العمل، بينما جهة عرض العمل تعبر عن سلوك المالكين لعنصر العمل من عمال وأجراء والذي يمثل بيانيا بمنحنى عرض العمل.

أولا. عرض العمل: يصدر عرض العمل عن العمال وفي رأي الكلاسيكيين يرتبط عرض العمل إيجابا بمعدل الأجر الحقيقي ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العمل، القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز w وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز P وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز W، فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي[8]: $W=w/p$

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل: $L_S = L^S(W) = L^S(w/p)$

أي أن عرض العمل هو دالة في الأجر الحقيقي W والعلاقة بين عرض العمل L^S ومعدل الأجر

(7) السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص30.
(8) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص،94،93.

الحقيقي W إيجابية أي أن: $L^{S'} = d\,L^S/dw > 0$

حيث أنه كلما ازداد معدل الأجر الحقيقي كلما ارتفع عرض العمل، فإذا فرضنا أن الدالة المعنية هي مستمرة وقابلة للاشتقاق والتفاضل فإنه يمكن أن نمثل هذه الدالة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(3.2): دالة عرض العمل عند الكلاسيك

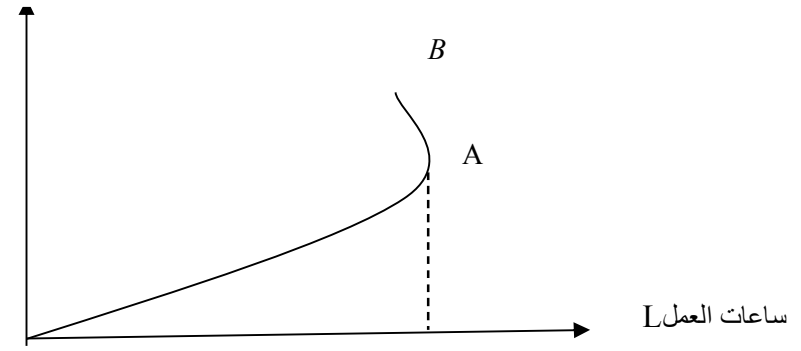

Source: Bernard Bernier, Yves Simon, **initiation à la macro économie**,8Eme édition, Dunod, 2001 , p325.

نلاحظ أن هذا المنحنى يشبه منحنى عرض أية سلعة، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من هذه السلعة وسعرها، أي فيما يخص هنا بين كمية العمل (عدد العمال، عدد الساعات) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة العمل) فكلما زاد معدل الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل وذلك من النقطة A إلى النقطة B وترتكز هذه العلاقة على فرضيتين أساسيتين هما[9]:

1. **الفرضية الأولى:** أن العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي حيث يفهم من هذا أن تغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذا تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.
2. **الفرضية الثانية:** أن العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم وذلك في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة.

بعبارة أخرى عندما يعرض العمال خدماتهم، فإنهم ينقصون من الاستهلاك من أجل زيادة في الدخل وتطبيقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية، سواء بالنسبة للدخل أو استهلاك الراحة من جهة ولتزايد التعب الحدي للعمل أو عدم الرغبة في العمل من جهة أخرى، فإن زيادة عرض العمل لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي.

(9) نفس المرجع، ص ص95، 96.

ثانيا.الطلب على العمل: إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمال جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي[10].

فإذا رمزنا ب Ld للطلب على العمل و w للأجر الاسمي و P للمستوى العام للأسعار، فإن w/p الأجر الحقيقي، ورياضيا يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية[11]:

$$Ld = Ld\ (W) = Ld(w/p)$$

إذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة وقابليتها للاشتقاق، ويكون لدينا: $L^{d'} = dL^d / dw < 0$

هذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين w/p و L^d ، حيث كلما زادت w/p سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على العمل من أصحاب المؤسسات وبيانيا يمكن توضيح ذلك كما يلي[12]:

الشكل رقم(4.2): الطلب على العمل عند الكلاسيك

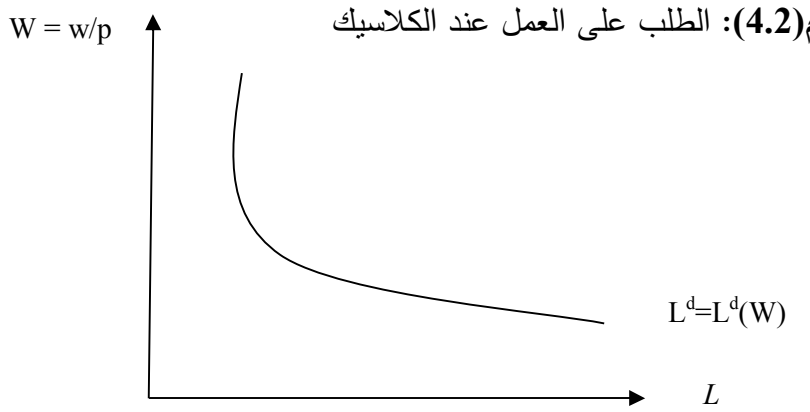

Source : Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macro économie**, 8ème édition, Dunod, 2001, p326.

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه أي منحنى طلب على أية سلعة مترجما بذلك العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال L^d وسعرها w/p أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة العمل.

ثالثا. التوازن في سوق العمل: يتحقق توازن سوق العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي عن طريق تقابل الطلب على العمل L^d مع عرض العمل L^s، وينتج عن هذا التوازن تحديد مستوى التوظف التوازني L^* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني W^* الذي يرضي كل من العمال والمنتجين، وذلك وفقا للشكل التالي:

(10) السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص73.

(11) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص98.

(12) Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macro économie**, 8ème édition, Dunod, 2001, p326.

الشكل رقم(5.2): التوازن في سوق العمل

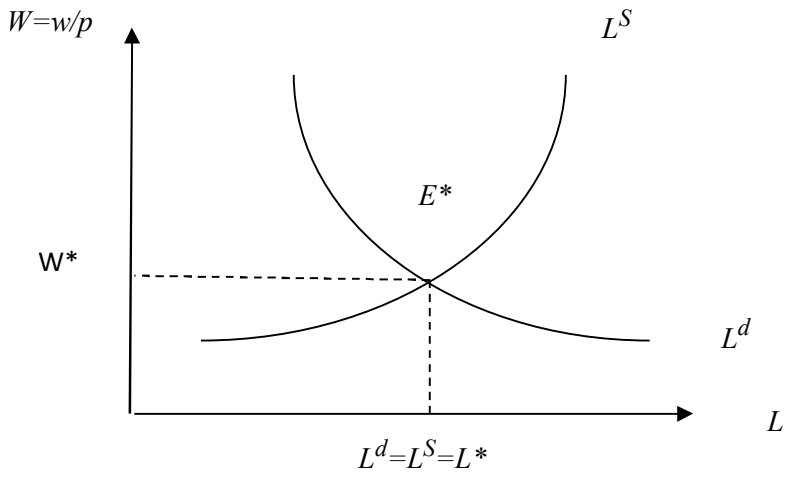

المصدر: محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص102.

يتحدد التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه، أي عند النقطة *E بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوازن يتم عند التشغيل التام والذي أوضح الفكر الكلاسيكي أنه يتحقق إذا ما تحققت الشروط أو الفروض التالية [13]:

1. المرونة التامة للأسعار والأجور في الاتجاهين الصعودي والنزولي؛
2. وجود حرية في سوق العمل وعدم وجود احتكارات شرائية أو نقابات عمالية.

بمعنى أن كل فرد يرغب في العمل وقادر عليه سوف يجده عند أجر التوازن، وبالتالي فإن البطالة في رأيهم تمثل حالة استثنائية ومؤقتة فهي تحدث فقط إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال أعلى من الأجر التوازني، هذا الوضع سيترتب عليه انخفاض أرباح أصحاب الأعمال ومن ثم يقل الطلب على العمل، في نفس الوقت يزيد العرض من القوى العاملة، حيث يمثل هذا الوضع حالة مؤقتة، حيث يترتب على ارتفاع معدل البطالة انخفاض الأجور الحقيقية حتى تتم العودة إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التشغيل الكامل وبالتالي فالمرونة العالية للأجور والأسعار تضمن دائما للاقتصاد الكلاسيكي التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، فهي كفيلة بمعالجة ظاهرة البطالة والقضاء عليها دون تدخل الدولة بسياساتها الاقتصادية وعليه فالمدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فإن وجدت فإما تكون بطالة

(13) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا مرجع سبق ذكره، ص44.

اختيارية اختار أصحابها حالة التعطل نظرا لتدني مستويات الأجور، أو بطالة احتكاكية ناتجة عن تنقل العمال بين مناصب الشغل بحثا عن ظروف وأجور أفضل[14].

تجدر الإشارة بأن تخفيض الأجر الحقيقي w/p هو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، فعندما ينخفض معدل الأجر الحقيقي يدفع المستخدم نحو زيادة الطلب على عنصر العمل، حيث يمكن الوصول إلى تخفيض w/p بطريقتين[15]:

- ✓ تخفيض الأجر الاسمي w وبقاء سعر البيع p ثابتا مما يؤدي إلى انخفاض w/p؛
- ✓ ارتفاع في الأسعار p مع بقاء الأجر الاسمي ثابتا مما يؤدي إلى تخفيض w/p.

المطلب الثالث: التفسير الكلاسيكي للبطالة

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس في تفسير ظاهرة البطالة، فقد سيطرت هذه الأخيرة على جزء كبير من تحليلات المدرسة وقد تم مقابلة التفسير الكلاسيكي للبطالة بمجموعة من الانتقادات كانت ناتجة أساسا عن الفرضيات التي تقوم عليها المدرسة.

أولا. البطالة عند الكلاسيك: لقد احتلت مشكلة البطالة مكانة هامة في التحليل الكلاسيكي باعتبارها من أكثر المشاكل إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، حيث انصب تحليلهم لظاهرة البطالة على التحليل الطويل لما يحدث فيه من تغيرات كبرى حيث ربطوها بالمشكلة السكانية وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، إذ يعتبر قانون ساي للأسواق الذي يقر بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، من النتائج التي توصل إليها الكلاسيك، فقد أشاروا إلى أنه بالرغم من احتمال زيادة عرض منتجات صناعية معينة عن الطلب عليها بصفة مؤقتة، أي إذا أخطأ المنظمون في تقديراتهم حول الطلب على هذه السلعة إلى أنه من المستحيل أن توجد حالة عامة من زيادة الإنتاج على الطلب وذلك لافتراضهم أن الغاية من كل نشاط اقتصادي تتمثل في الاستهلاك، والذي يعتمد على الدخل حيث يعتمد بدوره على الإنتاج وعلى ذلك فإن القيام بالإنتاج لابد وأن يمثل طلبا على شيء ما ويترتب على الاعتقاد بصحة قانون ساي استحالة وجود حالة عامة من فائض الإنتاج وبالتالي فإن احتمال وجود حالة عامة من البطالة أمر غير محتمل[16].

(14) أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص53، 54.

(15) السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص74.

(16) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص49.

بمعنى آخر تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع وأن التوازن الاقتصادي هو توازن التشغيل الكامل، كما كان يرى معظم الاقتصاديين الكلاسيك أن الاقتصاد القومي هو في حالة توازن كامل عند مستوى التشغيل الكامل مما يعني عدم وجود بطالة وإن وجدت فهي بطالة اختيارية فقط نشأت بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، مما يصرف البطالين عن العمل لعدم رضاهم بالأجور المتداولة في سوق مثالية تتسم بالمنافسة التامة، خاصة إذا كانت لهؤلاء العمال مداخيل أخرى، كما اعتقد الكلاسيك أن تلقائية النظام الرأسمالي ستضمن لهم التوازن العام للاقتصاد دون تدخل الدولة، كما أن دور هذه الأخيرة في الاقتصاد سيكون سلبي في تحقيق التوازن أكثر من كونه سياسة اقتصادية هادفة لتحقيق استقرار اقتصادي بخلق مناصب الشغل[17].

كما تجدر الإشارة إلى أن الكلاسيك يرى أن السبب الرئيسي في وجود البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية ويمكن تفسير ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(6.2): نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك

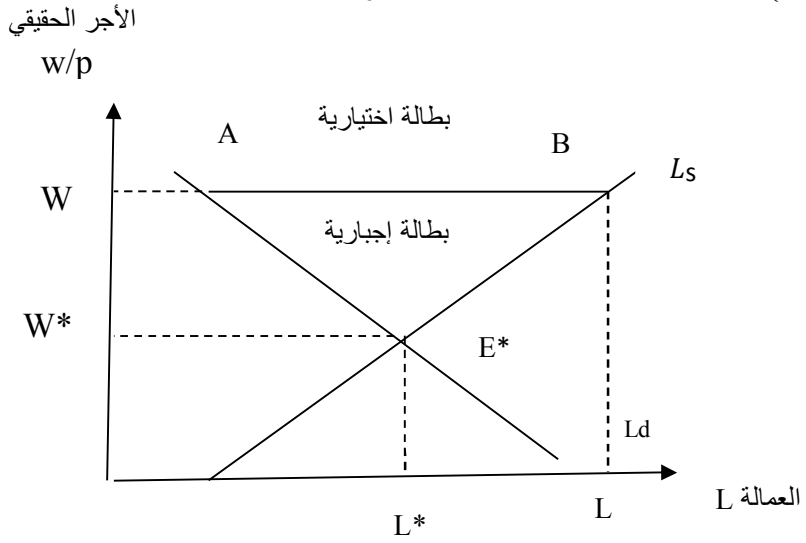

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص296.

من خلال الشكل يتضح أن سوق العمل يتوازن عند النقطة *E حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل L_d مع الكمية المعروضة منه L_s، كما يتحدد مستوى الأجر الحقيقي التوازني *W فإذا تم افتراض أن هناك نقابات عمالية قوية ترى أن هذا الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، فإنها تعمل على رفع الأجور النقدية ومع ثبات الأسعار فإن الأجور الحقيقية ترتفع إلى المستوى W وهو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني*W

(17) محمد الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص253.

الشيء الذي يؤدي إلى وجود بطالة اختيارية وتقدر بالمسافة (L*-L) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب عليها، فيرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة هذا النوع من البطالة الاختيارية، حيث إذا وافقت النقابات العمالية على خفض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي ويعود سوق العمل مرة أخرى إلى التوازن[18].

فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل يؤدي إلى بطالة إجبارية، ففي حالة الأجر W تقدر البطالة الإجبارية بالمسافة (A-B) غير أن وجود هذه البطالة يؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة *E، في هذه الحالة تختفي البطالة الإجبارية تماما، ويحدث العكس عند أي مستوى للأجر أقل من أجر التوازن *W وبالتالي فإن مرونة الأجور والأسعار تكفلان القضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل وعليه فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة بسياسات لمعالجة ظاهرة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[19].

ثانيا. تقييم النظرية الكلاسيكية: يعتبر الاقتصادي "جون مينارد كينز" أول اقتصادي قام بتقديم انتقادات لاذعة للنظرية الكلاسيكية سواء من ناحية الافتراضات التي تقوم عليها أو من ناحية تحليلها لبعض الظواهر وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي[20]:

1. عدم قابلية الأجور للانخفاض بصفة مستمرة كما جاء به الكلاسيك ذلك لوجود حد أدنى للأجور تحدده الحكومات مع النقابات ورجال الأعمال؛
2. من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن الاستخدام الكامل كما جاء به الكلاسيك، كما أن فكرة عدم حدوث فائض في الإنتاج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية والدليل على ذلك أزمة الكساد الكبير عام (1929- 1933) ؛
3. زيادة الطلب الكلي أو نقصانه له تأثير أكبر على حجم الإنتاج y من تأثير التغير في الأسعار على الإنتاج، أي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا في ظل زيادة الطلب؛

(18) نفس المرجع، ص254.

(19) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص296، 297.

(20) السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص ص88، 89.

4. إن فكرة المنافسة الكاملة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود له في الواقع، حيث لا يمكن عرض سلع متجانسة يكون فيها السعر ثابتا دائما؛
5. أن حجم الإنتاج يعتمد على عدة عوامل وليس على عنصر العمل فقط كما هو الحال عند الكلاسيك؛
6. يرفض "كينز" فكرة حيادية النقود التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية.

ثالثا. تقييم التفسير الكلاسيكي للبطالة: تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أهم مدارس الفكر الاقتصادي نظرا لإسهاماتها البالغة والملموسة التي أضافتها للنظرية الاقتصادية عبر الأزمان المختلفة، إلا أن التحليل الكلاسيكي للبطالة تميز بقصور واضح تجلى في تلك الفروض التي غالبا ما لا تتوفر عليها أسواق العمل وتكون بعيدة عن الواقع الاقتصادي، كالمرونة العالية في الأجور ونظرتهم الإيجابية للطلب، أي أنهم لا يتوقعون أبدا حدوث قصور في الطلب الكلي سواء للسلع أو الخدمات أو للعمل وأن الطلب دائما يساير العرض، فبعض المسلمات التي توصل إليها تحليلهم والتي مفادها أن سوق العمل يتوازن تلقائيا ومن دون تدخل الدولة وذلك عند مستوى التشغيل الكامل أين يوفر مناصب العمل لكل الراغبين والقادرين على العمل ممن تسمح لهم أعمارهم بالعمل، دون الأخذ بعين الاعتبار مدى رضا العاملين بالانخفاض المستمر في الأجور ومدى تأثرهم بهذه الانهيارات فيها، بالإضافة إلى افتراضهم تبعية الطلب الدائمة للعرض وأن الاقتصاد يتمكن من توفير مناصب عمل لكل القوى العاملة وإمكانية انعدام البطالة، فهذه الاعتقادات كلها غير منطقية وهي بمثابة النقد الحقيقي الذي يمكن توجيهه للتحليل الكلاسيكي للبطالة، حيث يشهد التاريخ الاقتصادي أن تطبيق هذه الأفكار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أدى إلى انهيار جل اقتصاديات العالم بما فيها الدول الصناعية في أزمة الكساد العالمي أين ارتفعت معدلات البطالة في الدول العظمى لتتجاوز سقف 30%[21] .

(21) رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص79.

المبحث الثاني: النظرية الكينزية في تفسير البطالة

أدى حدوث الكساد العالمي الكبير في عام 1929 إلى زعزعة الثقة في النظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها وذلك لأنها اعتبرت البطالة ظاهرة مؤقتة وأن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه الظاهرة بشكل تلقائي بعكس ما كان الاقتصاد العالمي يمر به من ارتفاع معدل البطالة، فهيأت هذه الظروف الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية وامتدت آثارها إلى جميع الأجيال اللاحقة، إن هذه النظرية الجديدة هي التي أطلق عليها اسم النظرية الكينزية، وبناءا عليه تم تخصيص هذا المبحث لعرض بعض جوانب النظرية الكينزية إبتداء بالمسلمات التي قامت عليها مرورا إلى سوق العمل عند كينز وأخيرا التفسير الكينزي للبطالة.

المطلب الأول: مسلمات النظرية الكينزية

يستند كينز في تحليله للاقتصاد الكلي على مجموعة من الافتراضات تعتبر انتقادات للأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية، حيث ترتكز النظرية الكينزية على افتراضين أساسيين هما جمود الأجور والأسعار، الطلب الكلي الفعال وفيما يلي توضيح هذه الافتراضات.

أولا. جمود الأجور والأسعار: بعكس النموذج الكلاسيكي الذي يفترض مرونة الأجور والأسعار، فإن النموذج الكينزي يفترض جمود الأجور والأسعار، أي ثباتها، حيث يفترض النموذج الكينزي جمود الأجر النقدي وبالتالي فإن [22]:

$$W = w$$

حيث يرمز بـw لمعدل الأجر الاسمي(النقدي) وW لمعدل الأجر الحقيقي، يرجع ثبات مستوى الأجر النقدي w إلى أن مستوى الأجر الحقيقي في سوق العمل قد يكون غير مرن في الاتجاه النزولي وبالتالي فإن وجود بطالة أو فائض عرض عمل لن يسبب انخفاض الأجر الحقيقي، فمن ثم يظل الأجر النقدي ثابتا مما يؤدي إلى استمرار البطالة، حيث يرجع جمود الأجور إلى معارضة النقابات العمالية وقوانين العمل لانخفاض الأجور، حيث تلزم القطاع الإنتاجي بحد أدنى من الأجور النقدية لا تتأثر بظروف سوق العمل وكذلك يرى النموذج الكينزي أنه من الممكن أيضا ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار وقد حدث ذلك بالفعل عندما حدث الكساد الكبير عام (1929- 1933) في بداية صياغة النموذج الكينزي، حيث وصلت الأسعار إلى

(22) السيد محمد أحمد السريتي، **النظرية الاقتصادية المتقدمة**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص334.

أدنى المستويات وظلت ثابتة عندها، وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار P يمكن جموده أو ثباته أيضا، لكن مع ملاحظة أن النموذج الكينزي لا يفترض بالطبع الجمود التام للأجور والأسعار وإنما يفترض أن الأجور والأسعار ليست مرنة تماما أي لا تتمتع بمرونة تامة في الاتجاهين النزولي والصعودي كما افترض ذلك النموذج الكلاسيكي.

ثانيا. الطلب الكلي الفعال: هو الطلب الفعلي المقرون بالقدرة على الشراء، عكس الطلب العادي الذي يتميز بالرغبة فقط في الشراء، لذلك يرى البعض أن الطلب الفعال هو ثمن الطلب الذي يتساوى فعلا مع ثمن العرض الكلي في حالة التوازن [23].

يعرف من وجهة المنتج أنه الدخل الكلي الذي يأمل المنتجون الحصول عليه من حجم معين من التشغيل، أي أن [24]: الطلب الكلي الفعال= الإنفاق الكلي = الدخل الوطني (في التوازن)

يعتبر الطلب الكلي الفعال هو جوهر النموذج الكينزي وهو الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات في حالة اقتصاد مغلق وبناءا عليه يتحدد مستوى الإنتاج، فبعكس النموذج الكلاسيكي الذي اعتبر أن سوق العمل هو السوق الاستراتيجي، فإن النموذج الكينزي يعتبر سوق السلع والخدمات هو السوق الاستراتيجي حيث يتحدد الطلب على العمل في النموذج الكينزي في أوقات الكساد بالطلب الفعال وليس وفقا لمستوى الأجر الحقيقي، لأن جمود الأجور والأسعار يجعل الأجر الحقيقي ثابتا أو جامدا، كذلك لا يكون هناك أية مبرر لزيادة الطلب على العمل، إلا إذا كان الإنتاج الذي ينتجه العمال لا يباع في الأسواق، فإذا كانت هناك بطالة أو كساد فإن الطلب على العمل لن يزيد إلا إذا تحسنت الأوضاع وبدأ الطلب الكلي على الإنتاج يزيد وبالتالي يبدأ رجال الأعمال في زيادة طلبهم على العمال لمقابلة الطلبات التي ترد إليهم[25].

بالإضافة إلى الفرضيتين السابقتين فإن النظرية الكينزية تقوم على بعض الافتراضات والتي لا تقل أهمية عن سابقتها وهي [26]:

(23) عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص265.
(24) نفس المرجع، ص265.
(25) السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص335.
(26) شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص188، 189.

1. انطلق "كينز" من كون الحالة الطبيعية التي تسود الاقتصاد دوما والتي تمثل الوضع الطبيعي هي حالة التشغيل غير الكامل، وهذا يعني أنه اعترف بوجود بطالة قسرية في المجتمع والتي تسعى جميع الدول إلى تقليصها؛
2. كما اعتقد أن المحدد الرئيسي للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ليست هي القوى العاملة، بل قد يلعب رأس المال والتكنولوجيا دورا فعالا خاصة في المدى البعيد لكنه أوضح أن الاستخدام يمكن أن يعتبر المحدد للطاقة الإنتاجية في المدى القصير؛
3. دعا "كينز" لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في أوقات الأزمات حتى أنه أصبح ضرورة حتمية مع تزايد التقلبات التي تعرفها دول العالم؛
4. أوضح "كينز" أن الجماعات التي تتخذ قرار الإنفاق ليست نفسها التي تتخذ قرار الإنتاج، وهذا التفاوت في القرارات يكون سببا في حدوث الأزمات الاقتصادية التي أنكرها الكلاسيك؛
5. اعتقد "كينز" أن حالة المنافسة الكاملة التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي ليست لها وجود في الحياة العملية بل هي مجرد حالة نظرية.

المطلب الثاني: سوق العمل عند كينز

إن تقديم الانتقادات لأسس التحليل الكلاسيكي من طرف "كينز" تم من خلال توصله إلى أنه لتحقيق التوازن لابد من التركيز على الطلب الكلي وليس على العرض الكلي حيث أن هذا الأخير يكون خاضعا للطلب وليس العكس.

أولا. الطلب على العمل: لا يختلف "كينز" عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، فيقبل فرضية المنافسة الكاملة والتي يسعى في إطارها المنتجون لتحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، فنموذج الدالة المعتبر هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير وله نفس الخصائص[27]:

$$Y = f(L) \quad \text{مع كون} \quad df(L)/dL > 0 \quad \text{و} \quad d^2f(L)/dL^2 < 0$$

بموجب فرضية المنافسة الكاملة لا يمكن التلاعب بالأسعار وقاعدة التوازن في هذه الحالة هي استمرار المنتج في عرض السلع المنتجة حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع الإنتاجية الحدية بالقيمة، حيث

(27) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص266.

أن التكلفة الحدية تتمثل في الأجر الاسمي w أما قيمة الإنتاجية الحدية فما هي إلا الإنتاجية الحدية للعمل في السعر السوقي للسلع المنتجة: $P*d(L)/dL$

شرط توازن المنتج إذن هو: $P*df(L)/dL = w$

يمكن كتابة هذه الصيغة في شكل حقيقي: $df(L)/dL=w/p$

أي أن المنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تتساوى إنتاجية العمل العينية بمعدل الأجر الحقيقي، حيث تمثل العلاقة السابقة دالة الطلب على العمل وهي مشتق دالة الإنتاج حيث أنها دالة مستمرة ومتناقصة مما يمكن الأخذ بمقلوبها لكتابة دالة الطلب على العمل في الشكل [28]:

$$Ld = f'^{-1}(w/p)$$

ثانيا: عرض العمل عند كينز: يظهر الاختلاف في التحليل الكينزي على مستوى عرض العمل في نقطتين أساسيتين هما [29]:

1. حسب كينز، إن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، من منطلق أن عقود العمل المبرمة بين أرباب العمل والعمال لا تحدد القدرة الشرائية للعمل وإنما تكتفي فقط بتحديد الأجر الاسمي، حيث أن العامل عند توظيفه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأجر الحقيقي المعمول به في السوق وذلك يعود لتأثر الأجور مستقبلا بالتضخم وهذا التأثير بحكم أنه يتم في المستقبل فهو غير معلوم بالنسبة للعامل وعليه يتفاوض هذا الأخير على الأجر السائد في السوق فقط أي أن العمال يعانون ظاهرة الخداع النقدي ذلك أنهم معرضون لانخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار والعامل لا يملك في الأجل القصير الوسائل الكفيلة التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور ومستوى الأسعار الذي غالبا ما تكون معرفتهم لها ضعيفة وغير واضحة؛
2. إمكانية جمود الأجر النقدي في الاتجاه الهبوطي، أي عدم إمكانية انخفاض الأجر دون مستوى معين، فمن الوجهة العلمية من غير المعقول أن تكون هذه الأجور مرنة نحو الارتفاع ونحو الانخفاض كلما حدث تدبدب في سوق العمل والسبب يعود إلى وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية تعمل على حماية العمال.

---

(28) نفس المرجع، ص 267.

(29) Thierry.T, **lessentiel de la macro économie** ,Gualino ,Paris, 2000, p27.

ويمكن التعبير عن دالة العرض الكينزية كالتالي [30]: $L_S = f^s(W)$

مع الشرطين التاليين : $dL^S/dW > 0$ و $W=W'$

الشكل رقم(7.2) : عرض العمل عند كينز

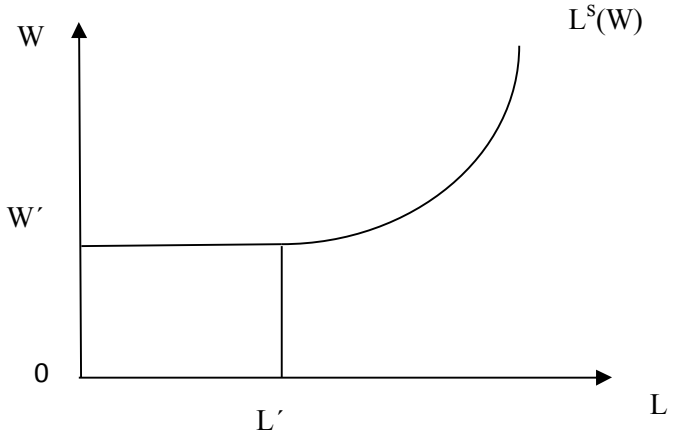

المصدر: محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص272.

يعني الشرط الأول أن دالة عرض العمل متزايدة مع معدل الأجر الاسمي، ويعني الشرط الثاني أن هناك حد أدنى له W′ مما يعطي منحنى عرض العمل السابق والذي يتكون من جزئين[31]:

- ✓ الجزء الأفقي ومعناه أنه من أجل معدل الأجر الإسمي W، يعرض العمال كمية من العمل بين الصفر و L′ ؛
- ✓ الجزء المتصاعد الذي يفيد بأنه عندما يتم توظيف كل الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الاسمي W′ فإذا أريد زيادة حجم العمل رفع هذا المعدل.

ثالثا. التوازن في سوق العمل عند كينز: يتحدد توازن سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل والطلب عليه وذلك في نقطة واحدة، ويمكن التعبير عن دالة العمل بدلالة الأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي ومنه يمكن مقابلة كل من دالة العرض والطلب على العمل في معلم واحد كما يبينه الشكل التالي [32]:

(30) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص272.

(31) نفس المرجع، ص273.

(32)السعيد بريبش ، مرجع سبق ذكره، ص ص198، 199.

الشكل رقم(8.2): التوازن في سوق العمل عند كينز

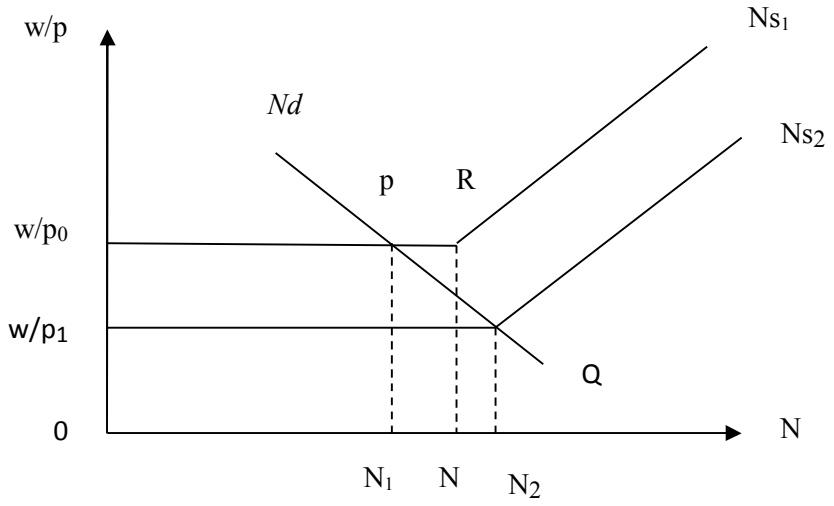

المصدر: السعيد بريبش ، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص198.

يلاحظ من الشكل أن N تمثل توازن الاستخدام الناقص، فعندما يصل معدل الأجر الحقيقي إلى حده الأدنى w/p حيث أن p_0 المستوى العام للأسعار ثابتا، فإن العمال يعرضون كمية من العمل تقع بين0 و N ويمثل منحنى عرض العمل بخط أفقي يقع على نفس مستوى معدل الأجر الحقيقي w/p_0 وبعد تشغيل جميع العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجرw فإن استخدام عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الاسميw، بالتالي فإن منحنى عرض العمل يتحول مساره نحو الأعلى بدءا من النقطةp المقابلة لمستوى الاستخدام w الذي يقيس عدد العمال الراغبين في العمل بمعدل الأجر الاسمي w.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يكون في النقطة p التي تقابل حجم الاستخدام N_1 ولكنه بما أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل w/p_0 يساوي N فإن المسافة بين N_1وN تقيس مستوى البطالة الإجبارية أي أن هذه البطالة في رأي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى أجر معين وإنما لعدم وجود فرص عمل[33].

إن عدد العمال N_1 يحقق توازن سوق العمل $N_d=N_s$ ولكن هذا التوازن هو توازن الاستخدام الناقص أو التشغيل الناقص إذ أن هناك عدد من العمال يرغبون في العمل بالحد الأدنى للأجر ولكنهم لم يجدوا فرصة عمل، حيث يرى كينز أنه من أجل تحقيق الاستخدام الكامل يجب على أصحاب المنشآت أن يزيدوا من الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار لتعويض ذلك حيث أن الزيادة

(33) محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص273.

في الأسعار تؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى w/p_0 وبالتالي انتقال منحنى عرض العمل نحو الأسفل من Ns_1 إلى Ns_2، الأمر الذي يعطينا نقطة تقاطع أخرى بين منحنى طلب العمل وعرضه في النقطة Q في هذه الحالة فإن Q تقابل مستوى استخدام N_1 أكبر من N، والنتيجة تخفيض مستوى البطالة الإجبارية.

المطلب الثالث: التفسير الكينزي للبطالة

يختلف تفسير كينز لظاهرة البطالة وما ينتج عنها من اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي عن تفسيرات الكلاسيك إلى حد كبير، حيث أنه لاحظ أن معدلات الأجور لا تتكيف بالسرعة والكم اللازمين لإعادة التوازن في أسواق العمل، فبين أن جمود الأجور نحو الانخفاض يتميز بالجمود التام مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية في الاقتصاد ككل.

أولا. البطالة عند كينز: يعتبر كثيرا أن مستوى العمالة يتحدد من وجهتين أساسيتين الأولى تتمثل في الطلب الفعال أما الثانية فهي الأجور [(34)].

1. **من ناحية الطلب الفعال:** إن السبب الرئيسي للبطالة في النظرية الكينزية هو عدم كفاية الطلب الكلي أي النقص في الإنفاق على السلع والخدمات بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل طاقاته الإنتاجية التي لا تتغير في الأمد القصير، حيث يتحدد مستوى العمالة عند كينز بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي وذلك على أساس افتراض ثبات الأثمان بما فيها الأجور هذا التلاقي يحقق التوازن الذي يحدد مستوى الناتج والدخل وليس شرط أن يكون التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، فقد يتحقق عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل وهنا يقل مستوى الناتج القومي الذي يتحقق عن المستوى الذي يمكن تحقيقه لاستخدام كل القوى العاملة والموارد المادية الموجودة تحت تصرف المجتمع، هذا المستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل، هذا الأخير لا يتحقق نظرا لعدم كفاية الطلب الكلي الفعال حيث يظهر الفرق بين الطلب الكلي الفعال المتحقق والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل في ثغرة انكماشية تنعكس في صورة بطالة للقوى العاملة ويمكن توضيح فكرة الفجوة الانكماشية من خلال الشكل الموالي.

(34) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص298.

الشكل رقم(9.2): الفجوة الانكماشية

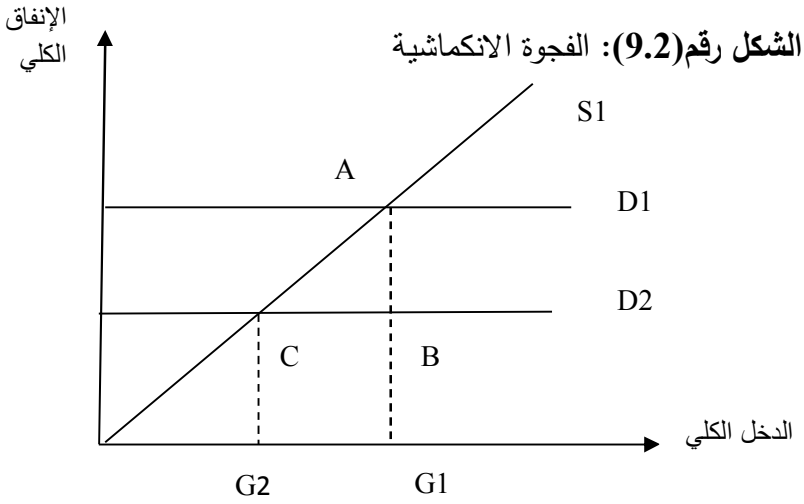

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص303.

حيث يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بالرمز G1 وبالرمز G2 للناتج التوازني الفعلي وبالرمز S1 للعرض الكلي.

من خلال الشكل يلاحظ أن التوازن الذي يمكن المجتمع من تحقيق الناتج المحتمل G_1 يحدث عند النقطة A حيث يساوي العرض الكلي S_1 الطلب الكلي DG1 ومن ثم يسمى D_1G_1 بطلب العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي للمجتمع أقل من طلب العمالة الكاملة كأن يكون DG_2 فإن التوازن يحدث عند النقطة B وعندئذ يكون الناتج التوازني الفعلي G_2 أقل من الناتج المحتمل G_1 ويقال عندئذ أن هناك فجوة انكماشية تسبب البطالة في المجتمع، حيث تقاس الفجوة الانكماشية بالفرق بين طلب العمالة الكاملة DG_1 والطلب الفعلي للمجتمع DG_2 أي بالمسافة A-B [35].

2. **من ناحية الأجور:** رفض كينز وأتباعه فكرة مرونة الأجور لدى التفسير الكلاسيكي إذ يرى أن الأجور تميل إلى الجمود أي أنها لا تتكيف مع المستوى الذي يجعل العرض مساويا للطلب في سوق العمل، بخلاف سوق السلع والخدمات الذي تتصف أسعاره بالمرونة تبعا لظروف العرض والطلب [36].

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون أي تخفيض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام فضلا عن جمود أجورهم وعدم مرونتها [37].

(35) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 304.

(36) سعاد عطا الله فرج، **البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22، 2008، ص 94.

(37) ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 345.

وذلك نظرا لأنه في المجتمعات التي تسود فيها النقابات العمالية من الصعب تخفيض الأجور بسهولة، كما أنه في المجتمعات التي تسودها شركات كبيرة الحجم تتوافر لديها مقدرة احتكارية ليس من السهل تخفيض الأسعار وإن كان من الممكن رفعها من قبل هذه الشركات أي أن الأسعار جامدة في الاتجاه النزولي ومرنة في الاتجاه الصعودي، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا ولا يعترض على مثل هذا الاتجاه بل يعتبره سلوكا رشيدا من قبل العمال وذلك رغبة منهم في الحفاظ على أجورهم النسبية، مما لا شك فيه فإن العمال يتعلقون بأجورهم الحقيقية وليس القيمة النقدية لها فقط مثلما يتعلقون بأجورهم النقدية وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، لكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم النقدية لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي، دون أن يؤدي ذلك إلى تغير أجورهم الحقيقية النسبية، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة من العمال فقط[38].

على ضوء التحليل يفترض كينز أن المساومات العمالية بين العمال وأصحاب العمل تتناول فقط تحديد الأجر النقدي وهو المتغير الذي يقع في دائرة الإمكانية المباشرة للطرفين المتفاوضين، أما الأجر الحقيقي فهو خارج نطاق هذه الدائرة ولا يمكن للطرفين التفاوض بشأنه "مباشرة"، فعلى الرغم من استعداد أصحاب العمل ومنشآت الإنتاج، لتوظيف عدد أكبر من العمال عند مستوى أقل من الأجر إلا أن كل من طرفي النزاع سيقف عاجزا عن فرض أي ضغط يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وهو "السعر النسبي" الأهم، الذي يستلزم انخفاضه زوال البطالة [39].

3. **تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس:** كانت من أهم النتائج التي توصلت إليها النظرية العامة ل"كينز تركيز التحليل الاقتصادي على ظاهرة البطالة والتوظف وذلك لكون النظرية العامة ل"كينز" كانت انعكاسا لظاهرة البطالة أثناء أزمة الكساد الكبير في أروبا عام 1929-1933 إلا أنه عندما استعادت هذه الدول عافيتها بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدل البطالة ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين الظاهرتين [40].

(38) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 324.

(39) أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص165، 166.

(40) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص361.

وضح فيلبس في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا(1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في حالة تزايد الطلب الكلي بمعدل كبير وذلك في حالات الرواج فإن رجال الأعمال يعملون على زيادة الأجور النقدية لإغراء عمال إضافيين للعمل لديهم وعندما تضاف هذه الأجور المرتفعة إلى تكاليف الإنتاج فإن تكلفة الإنتاج ترتفع وبالتالي ترتفع الأسعار، أي أن تخفيض معدل البطالة أدى إلى ارتفاع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد[41].

فيما بعد قد تم تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية وذلك كما موضح في الشكل رقم(10.2) حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم، وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظف وبالتالي يزداد معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية ولهذا يكون منحنى فيلبس سالب الميل[42].

الشكل رقم(10.2): منحنى فيلبس في صورتيه

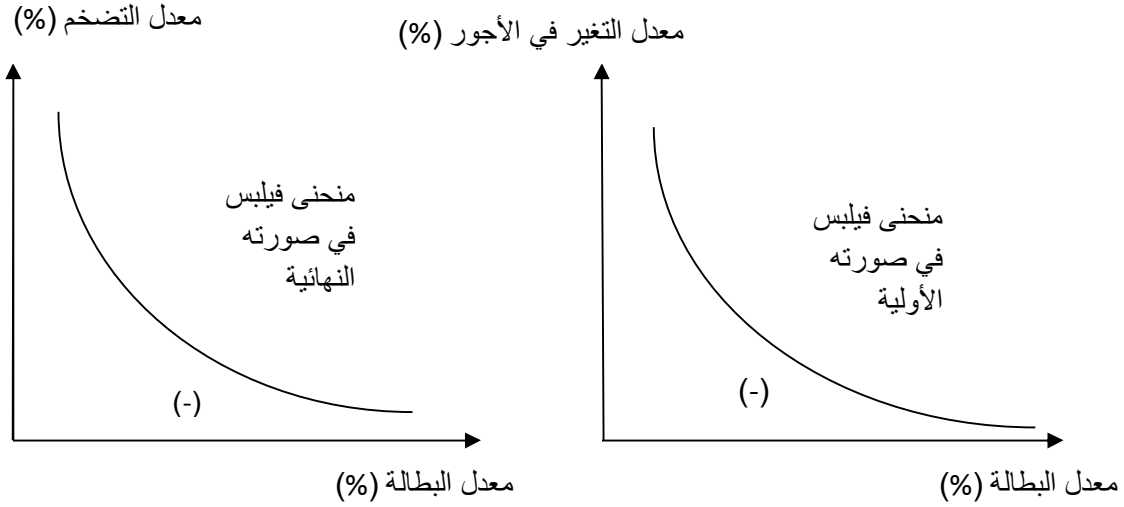

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص309.

يشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم والعكس صحيح، لذا يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية

(41) حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص191.
(42) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص308.

المفاضلة بين علاج مشكلة التضخم وعلاج مشكلة البطالة طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى [43].

فمن خلال تحاليل فيلبس يمكن استخلاص أنه لتخفيض معدل البطالة لابد أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم، كما أن تحليل منحنى فيلبس يوفر دعما للنموذج الكينزي إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي، وهذا من شأنه أن يتسبب في توسع مستمر في مستوى الاستخدام والإنتاج [44].

إن فشل هذه العلاقة دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان" و"أدموند فيلبس" إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيلبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل [45].

حيث وصف "فريدمان" في نقده الشهير لمنحنى فيلبس بأنه مظلل تماما، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من معدل الأجر الحقيقي، حيث يعتقد "فريدمان" أن سبب ذلك هو أخذ فيلبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة الأجور الحقيقية، فرفض "فريدمان" هذا الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار، بالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، حيث كان هذا أهم انتقاد وجه لمنحنى فيلبس، لهذا فإذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيلبس هي: $W= f(u)$

فإن معادلة الأجور عند "فريدمان" هي: $W = f(u) + p_E$

حيث أن: W تمثل الأجور ،u تمثل معدل البطالة و P_E تمثل التوقعات التضخمية[46].

(43) نفس المرجع، ص309.

(44) ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص186.

(45) أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص266.

(46) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص369.

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يعني أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيلبس، حيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة وأجل قصير معين، فمند أواخر عقد الستينيات وخلال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي مما كان له تأثير كبير في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية، مما أدى في الأخير بعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل [47].

إلا أن قضية العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم لم يثبت صحتها على إطلاقها، فقد شهدت العديد من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير، فكان هناك معدل البطالة كبير ومعدلات تضخم ملموسة أيضا وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي وقد أزال هذا الوضع العلاقة التي بينها منحنى فيلبس [48].

4. تفسير البطالة وفقا لعلاقة أوكن: إن السياسات الموجهة لتخفيض معدل البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة داخل الاقتصاد القومي، فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض أنها تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة، إلا أنه يجب التفريق بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا، حيث تؤدي الزيادة في معدلات النمو المعتمدة على عنصر العمل إلى تخفيض معدل البطالة بينما تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على التكنولوجيا إلى زيادة معدل البطالة، حيث يؤدي استعمال التكنولوجيا إلى الاستغناء على بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأجور [49].

فقد اكتشف الباحث الأمريكي Arthur Okun في عام 1962 وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال فترة 1947-1957 وتوصل إلى أن انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى على حالها وقد أرجع "أوكن" ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي نظرا لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء معدات جديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة أقل لرأس المال

(47) نفس المرجع، ص369.

(48) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص274.

(49) محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص48.

ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون عن العمل دوريا ما لديهم من مهارات وكذلك يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كافي مما يترتب على ذلك الإضرار بقدراتهم الإنتاجية والتي من الصعب إعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة ويقاس معدل النمو الاقتصادي ومدى أثره على البطالة حسب قانون "أوكن" بالعلاقة التالية(50):

$$\Delta Ut= \beta 0-\beta 1\Delta yt+et$$

حيث أن: ΔU_t يمثل التغير في نسبة البطالة، Δyt: التغير في معدل النمو الاقتصادي.

$\beta 0$: الحد الثابت ،$\beta 1$: المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة،et نسبة الخطأ.

ثانيا. تقييم التفسير الكينزي للبطالة: شكلت النظرية الكينزية ثورة في علم الاقتصاد، فلقد كان لها أثر كبير فيه لكنها أثارت ردات فعل كثيرة للاقتصاديين وفيما يلي سيتم استعراض أهم الانتقادات المقدمة للنظرية الكينزية فيما يخص تحليلها للبطالة والمتمثلة فيما يلي(51):

1. بنى "كينز" تحليله على حالة الكساد الاقتصادي ولكنه في نفس الوقت لم يستطع تفسير حالة الكساد التضخمي أي ارتفاع الأسعار والبطالة معا؛
2. كانت نظرة "كينز" للاقتصاد نظرة ساكنة وعلى المدى القصير فقط؛
3. أهمل كينز في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار والتقلبات في الأسعار وقد يقبل قبول ذلك الإهمال المعتمد في أحوال البطالة ومع ذلك فلا يمكن قبوله في أحوال التشغيل الكامل أو بالقرب من التشغيل الكامل (52)؛
4. النظرية الكينزية قد اقتصرت على مناقشة ظاهرة البطالة في الدول الرأسمالية وذلك في المدة القصيرة، دون أن تدرس التطور التاريخي الذي ستنتهي إليه في المدة الطويلة، فالتحليل الكينزي خاص بطريق سير الرأسمالية المتقدمة لا بمصيرها، كما أن هذه النظرية تصدق فقط بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ولا تصدق للمتخلفة منها (53)؛

(50) نفس المرجع، ص49.

(51) أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص116.

(52) سكينة بن حمودة ، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص208.

(53) زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 136.

5. أما فيما يخص موقف "كينز" فيما يتعلق بسلوك العمال اتجاه مستوى الأسعار العام، فبالرغم من وجود حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي فإنه من الصعب تعرض العمال لظاهرة الخداع النقدي في كل العائلات فعلا، ففعالية ظاهرة الخداع النقدي تقبل عندما يكون معدل التضخم ضعيف، لكن الأمر يختلف عندما يتجاوز التضخم بعض الحدود فليس من عامل يغض النظر عن التضخم الجامح والمفتوح وأكثر من ذلك وتحسبا لارتفاع الأسعار في المستقبل قد يقوم العمال بالمطالبة برفع الأجور [54]؛
6. تعتبر النظرية الكينزية منزلقا يؤدي حتما إلى تدخل الدولة الكامل ومن ثم تأميم النشاط الاقتصادي، ذلك لأن في إتباع الدولة لسياسة التشغيل الكامل خلال الأزمات وتسهيل التسليف وتخفيض معدلات الفائدة بإتباع سياسات توسعية سيؤدي إلى التضخم لأنه على الدولة حسب رأي كينز أن تشغيل العاطلين عن العمل عندما لا يتمكن القطاع الخاص من ذلك ولكي تتمكن الدولة من القيام بذلك لا بد لها أن تطلب المال من مواطنيها لكن هؤلاء لن يقدموا على التسليف، عندها تضطر الدولة على اعتماد سياسة التضخم النقدي أو تضطر للتدخل الكامل [55].

(54) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص87.

(55) سمير حسون، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 110.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير البطالة

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعا لسوق العمل، حيث تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل والمتمثل في أن جميع المتعاملين في سوق العمل على علم كامل بما يجري فيه، حيث أنه يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل كما هو الحال عند الكلاسيك أو أنه سوق تنافسي غير كامل للعمل كما هو الوضع عند كينز، غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة مند أوائل سبعينيات القرن الماضي، لذا فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة التي سعت النظر إلى تطوير وتعديل النظريات السابقة من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير ظاهرة البطالة ولعل أهم هذه النظريات، نظرية رأس المال البشري، نظرية تجزئة سوق العمل، نظرية العقود الضمنية ونظرية المشتغلون الباحثون عن العمل وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري والبحث عن العمل

قام "ج.س بيكر" سنة 1964 بإعطاء تحليل جديد لتفسير اختلال سوق العمل المتمثل في البطالة، حيث انطلق من فكرة معارضة للفرضية النيوكلاسيكية التي تعتبر أن العمل متجانس، فركز "بيكر" في تحليله على الجانب التعليمي أو المستوى التعليمي لطالب العمل في تفسيره لهذا الاختلال وقام قبله "س. ستيغلر" سنة 1962، بإدخال فكرة جديدة لتفسير ظاهرة البطالة منطلقا من نقد الفرضية التي تقول أن هناك معلومة كاملة يمتلكها الأعوان الاقتصاديين حول سوق العمل، حيث يقترح تحليل مبني على أساس مدة البحث عن العمل [56].

أولا. نظرية رأس المال البشري: ظهرت نظرية رأس المال البشري خلال الستينيات وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراء ها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة وبالتالي فإن هذا الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها [57].

(56) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص96.

(57) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص32.

ظهرت نظرية رأس المال البشري أمام ظاهرة مزدوجة هي عدم قدرة دوال الإنتاج التقليدية التي تقدر العمل من جانب كمي فقط على تغيير التنمية والصعوبات التي واجهتها المقاربات النيوكلاسيكية الخاصة بسوق العمل لتغيير التباين في الأجور، معتمدة على ثلاث فرضيات أساسية وهي [58]:

1. كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد؛
2. كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات ومنه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا؛
3. الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض عمل للعمل، حيث تنظر إلى جانب العارض للعمل فقط، مهملة جانب صاحب العمل ولهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق العمل، حيث أن كل فرد يستثمر في تكوين نفسه والتعلم لأنه يتوقع الحصول على أجر جيد عن طريق تلاؤمه مع الطلب على العمل، كما تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد هما اختلاف الأجور وتطور البطالة، وباعتبارها تحليلا مفسرا للبطالة، ربما أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس مال في التكوين والتعليم، فإن هذه النظرية تفترض أن هناك أشخاصا ليس لديهم تكوينا أو تعليما وهو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز"ج.س بيكر" في فكرته لإعطاء تحليل لظاهرة البطالة على دور المستوى التعليمي، الذي يعتبر خاصية فردية من بين عدة خصائص والتي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة.

- ✓ **انتقادات نظرية رأس المال البشري:** حاول عدة اقتصاديين إثبات هذه النظرية تطبيقا، حيث قاموا بعدة دراسات معظمها قياسية وتوصلوا إلى نتائج تخالف ما جاءت به نظرية رأس المال البشري، من ثم وجهت لها الانتقادات التالية [59]:

- ➢ التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروق ضخمة بين النساء والرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني؛

(58) مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 15، 16.

(59) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص98.

- ظاهرة انقسام سوق العمل، حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر، فالشباب هم الأكثر حظا للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر منهم سنا، حيث لا يمكن للتكوين أن يكون ذا مردود لهم في فترة قصيرة عكس الشباب؛
- هناك الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دورا هاما في الحصول على عمل، مثل تلاءم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الاتصال سهلا، كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة؛
- أما النقد الأخير فيعود إلى كون نظرية رأس المال البشري هي النظرية الجزئية التي حاولت إيجاد تفسير لاختلال سوق العمل المتمثل في ظاهرة البطالة خلال عشرية كاملة من 1960 -1970، أما النظرية الثانية التي حاولت تفسير نفس الظاهرة وفي نفس الفترة، فركزت على فكرة البحث عن العمل.

ثانيا: نظرية البحث عن العمل: ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه وهذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، بالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات [60].

حيث تسعى هذه النظرية إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل والمتمثلة في [61]:

1. تواجد بطالة وعروض عمل غير مشغولة؛
2. الحفاظ على تضخم مرتفع رغم وجود بطالة مرتفعة؛
3. تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في تقسيم الأعمال، معتمدة على الفرضيات التالية:

- ✓ نقص المعلومات، حيث أن كل بطال يبحث عن العمل الأحسن أجرا والمشكل أنه لا يعلم ما هو الأجر الأحسن، لأن الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى؛
- ✓ كلما كانت مدة البحث في سوق العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا؛
- ✓ للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بالموظفين (أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا؛

(60) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص46.

(61) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص ص99، 100.

- ✓ تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة؛
- ✓ تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في سوق العمل؛
- ✓ أن هناك حدا أدنى للأجور لن يقبل العمال الحصول على أدنى منه، يسمى "الأجر الاحتياطي" أو"أجر القبول" بمعنى أن الشخص يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عن العمل إذا كان الأجر أكبر أو يساوي أجر القبول.

وفقا لهذه النظرية فإن الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه، حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف تتمثل الأولى في التكاليف المباشرة مثل تكاليف إعلانات البحث عن وظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات، أما الثانية منها فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في– تكلفة الفرصة البديلة – الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن وظيفة ملائمة(62).

لقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، ينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أنه نظرا لانعدام خبرتهم بسوق العمل يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

خلاصة ذلك أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل للقوى العاملة بين الاستخدامات المختلفة طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول الفرد على أفضل فرصة عمل متاحة وتعتبر هذه النظرية محدد أساسي للبطالة في الأجل القصير (63).

- ✓ **انتقادات نظرية البحث عن العمل:** على الرغم من الجديد الذي أدخلته نظرية البحث عن العمل في تفسير دوافع التعطل، إلى أنها محل انتقادات أيضا شأنها شأن نظرية رأس المال البشري، فتتمثل أوجه القصور في نظرية البحث عن العمل فيما يلي (64):

(62) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص48.

(63) نفس المرجع، ص49.

(64) مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص15.

- عدم تطابق هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي فبينما تدعي النظرية أن التعطل هو رغبة الأفراد في البحث عن وظائف أفضل، يلاحظ أن سبب البطالة لدى معظم العاطلين يعود بالدرجة الأولى إلى تسريح العمال، خصوصا في فترات الركود الاقتصادي؛
- أثبتت غالبية الدراسات التي أجريت في العديد من الدول الصناعية أن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛
- من منطلق البحث عن عمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بزيادة فترة التعطل، لكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة التعطل كلما قلت فرصة التوظف؛
- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع بمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: نظرية اختلال سوق العمل والأجور الكفؤة

جاءت نظريتي اختلال سوق العمل والأجور الكفؤة كرد لقصور النموذج الكلاسيكي في تفسير معدلات البطالة المرتفعة، إذ أن الأولى رفضت فرضية مرونة الأجور والأسعار والثانية تفترض أن إنتاجية العمل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي وهي دالة متزايدة فيه.

أولا. نظرية اختلال سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي"E.Malinvaud" كمحاولة لتفسير معدل البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل، وتبنى هذه النظرية على أساس فرض جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، نتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، مما يقود إلى البطالة الإجبارية[65].

لا تقتصر نظرية اختلال سوق العمل على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار إلى حالة من الاختلال بين العرض والطلب، نظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء

(65) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص35.

في الأجور أو الأسعار، فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن حيث تظهر البطالة فينتج عن التفاعل بين السوقين نوعين من البطالة هما [66]:

1. **النوع الأول:** يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، يترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي؛
2. **النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، تكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل، بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

✓ **انتقادات نظرية اختلال سوق العمل:** على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها[67]:

- اقتصر تحليل البطالة في هذه النظرية على الفترات قصيرة الأجل ويقوم على دراسة مظاهر الاختلال في الأسواق المختلفة داخل كل فترة ولكنه يهمل تماما العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة ولا يتم مراجعتها بعد كل فترة زمنية قصيرة؛
- افتراضها تجانس عنصر العمل، حيث يوجد أنواع مختلفة منه لأن البطالة الإجبارية أو الكينزية يتم معالجتها من خلال السياسات المالية التي تشجع زيادة الطلب الكلي والبطالة الاختيارية أو الكلاسيكية تعالج من خلال خفض الأجور مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والطلب الكلي مما يزيد من حدة البطالة الكينزية وبالتالي فإن هذه النظرية لا تستطيع الوصول لوصف سياسة اقتصادية محددة لعلاج ظاهرة البطالة، لأنها تقر بوجود نوعين من البطالة.

ثانيا. نظرية الأجور الكفؤة: تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثم ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، بمعنى

(66) سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص31.

(67) مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص247.

آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية [68].

من ثم يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية [69]:

1. الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية وهذا ما نجده في البلدان النامية؛
2. تحفيز العمال عن التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه بالإضافة إلى أن المؤسسة التي تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمل، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى والشكل رقم(11.2) يوضح حركية العمال وسعيهم للحصول على وظائف بأجور مرتفعة، وقيام المؤسسات الاقتصادية بتوظيف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع للحفاظ على العناصر الكفؤة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال؛

الشكل رقم(11.2): معدل الأجرة الكفؤة

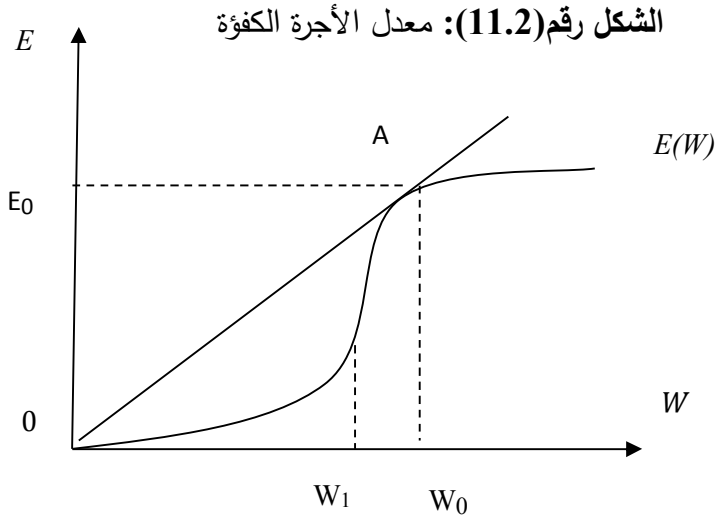

Source : Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macro économie**,8ème édition, Dinod, 2001, p338.

3. زيادة إنتاجية عنصر العمل إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبير في حالة حصولهم على أجورا أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

(68) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص34.

(69) Tremblay, R, **macroéconomique modernes**, théories et réalite , edidtion etudes vivantes, Quèbec ,1992, p286.

لقد استطاع نموذج الكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفؤة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب ولماذا لا تقدم على توظيف العمال العاطلين الذين قد يقبلوا العمل عند أجور أقل.

المطلب الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية في سنوات السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية على يد "M.Piore" و"DB.Doeringer"، حيث سمحت الدراسات التي قاما بها في تلك الفترة والتي تفسر أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرف والنوع والسن والمستوى التعليمي، تهدف هذه النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى[70].

تفترض النظرية وجود خمسة أنواع من أسواق العمل تختلف من حيث التكوين والوظائف والخصائص المرتبطة بكل منهم على النحو التالي [71]:

1. **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور؛
2. **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر شروطها الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية؛
3. **السوق الأولية:** تضم مناصب عمل ذات أجور عالية ومتميزة بالاستقرار، تتميز بظروف عمل جيدة ومغرية، أمان نسبي في العمل ومستقبل مهني وإمكانية الترقية حيث تتوافر فرص جيدة للتدريب أثناء العمل، يشغل هذه المناصب الأفراد ذو الأولويات من الفئة النشيطة وعلاقات العمل في هذا السوق واضحة ومقننة؛
4. **السوق الثانوية:** تتكون السوق الثانوية من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة، لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية أو الاثنين معا، تستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، تضم هذه السوق بالإضافة إلى الشباب فئة المهاجرين والإناث، منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة

(70) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص32.

(71) جيلالي شرفي، **دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص28.

وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقد كافي وآمن من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فيها فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير، يندرج تحت هذا السوق قطاع الزراعة، ووحدات الصناعات التحويلية غير المنظمة وقطاع الخدمات والتجارة وغالبية وحدات قطاع البناء؛

5. **السوق الرئيسية:** تتكون السوق الرئيسية من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عالي من المهارات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل أو التدريب أو عن طريق المنافسة، فبحكم كبر هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها وتكون فئة الأعمار ما بين 25- 45 سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق، فيدرج البعض تحت هذه السوق كافة منشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشآت القطاع الخاص المنظم.

إلا أن معظم الأدبيات تتفق على وجود ثنائية في سوق العمل على أقل تقدير بحيث يكون هناك سوق رئيسية لما يسمى بالوظائف الراقية، وسوق ثانوية للوظائف الدنيا، على أساس هذا الاتفاق فقد عملت الأدبيات المتخصصة بمحاولات عدة لاختبار ثلاث فرضيات على النحو التالي [72]:

- ✓ وجود أقسام لسوق العمل واضحة المعالم إلا أن خطوط تماسها ربما لا تكون قابلة للتحديد بواسطة الأدوات الإحصائية أو الكمية المتوفرة المتعارف عليها؛
- ✓ أن القيود على حركة العمال تحول دون انسياب العمال من قسم لآخر في سوق العمل مما يعني أن أسواق العمل لا تقوم بترتيب مساومات العرض بالطلب؛
- ✓ أن كل قسم في سوق العمل له آلياته الخاصة لاختيار العمال وتحديد الأجور وأن نظرية رأس المال البشري ليست قابلة للتطبيق في الأقسام الدنيا لسوق العمل.

خلاصة القول أنه يمكن بطريقة غير مباشرة أن يكون ظهور البطالة ناجم عن هذا التقسيم، الذي يرجع إلى آلية سير بعض أقسام السوق.

(72) نفس المرجع، ص29.

المطلب الرابع: نظرية العقود الضمنية والمشتغلون الباحثون عن العمل

اهتمت نظريتي العقود الضمنية والمشتغلون الباحثين عن العمل بدراسة العلاقة بين أرباب العمل والعمال وكذا بين المشتغلون والباحثون عن العمل.

أولا. نظرية العقود الضمنية: تقترن نظرية العقود الضمنية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم"Azariadis"، "Baily" و"Gordon" واستطاع هؤلاء من خلال النظرية إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد تقديم الحديث للعمل، حيث تقوم على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، يعني أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقيات بشكل رسمي ومكتوب [1].

ترى هذه النظرية أن الأجور غير مرنة لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى[2]:

إلى[2]:

1. الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؛
2. عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بنسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن؛
3. للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال والموظفين على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار مداخيلهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال الذين أظهروا استعدادهم

(1) نوال بن فايزة، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص26.

(2) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص106.

لتحمل المخاطر المالية بالإقدام على القيام بمشروعاتهم بينما العمال يظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر بأن يعملوا لحساب غيرهم [1].

- ✓ **انتقادات نظرية العقود الضمنية:** من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي [2]:
  - لقد تبين لدى الاقتصاديين أن هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية بل تكتفي بإظهار دور وفعالية عقود المداخيل الثابتة بدلا من المداخيل المتغيرة الملاحظة واقعيا في معظم المؤسسات والتي تتميز بالأجور المستقرة ولكن بالتغيرات الكبيرة في مستوى التشغيل؛
  - هذه النظرية لم تستطع أن تفسر أسرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

ثانيا: نظرية المشتغلون الباحثون عن العمل: إن البطالة الناتجة عن التشاورات التي تجمع أرباب العمل في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كمعطية اقتصادية هامة نجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة والعمال المرشحين للتوظيف ولو عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي يعانون منها غير أن هذه الفئة الأخيرة ليس لها أي دور في تحديد مستوى الأجور على عكس الفئة الأولى، فالعمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل[3].

كما أن أصحاب العمل تحملوا تكاليف تدريب وتكوين المشتغلين وهذا ما يدفع بالمؤسسة تفضيل العمال الحاليين والتمسك بهم بارتفاع إنتاجياتهم وحتى لا تضيع تلك التكاليف التي تحملتها في سبيل وإعداد هذه العمالة، حتى لا تضطر المؤسسة إلى تحمل تكاليف البحث عن عمالة جديدة وتدريبها، في حالة ما إذا لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة انكماشية تسعى إلى تخفيض أجورهم ليرفعوا من مستوى التوظف ولكن سوف يستخدمون قوة مساومتهم حتى يضمنوا بقائهم في المؤسسة وهذا يرجع بالطبع إلى قوتهم الاحتكارية لصرف النظر عن معدلات البطالة السائدة[4].

(1) نوال بن فايزة، مرجع سبق ذكره، ص28.

(2) نفس المرجع، ص 27.

(3) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص50.

(4) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص108.

خلاصة

بعد التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للبطالة عبر مختلف مدارس ونظريات الفكر الاقتصادي تبن أن هناك جدلا واختلافا فكريا بين الاقتصاديين فيما يتعلق بتفسير وتحليل ظاهرة البطالة.

حيث يرى الكلاسيك أن الناتج دائما عند مستوى التشغيل الكامل وأن سوق العمل في حالة توازن باستمرار بسبب مرونة الأجور والأسعار، وأن النظرية الكلاسيكية تعترف بوجود بطالة اختيارية فقط وأنها ربطت ظهورها بالزيادة السكانية والنمو الاقتصادي واعتبرت الأجور النقدية متغيرا أساسيا في تحديد حجم العمالة.

على خلاف ذلك فإن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة فإلى جانب البطالة الاختيارية فإن هناك نوع آخر لها وهو البطالة الإجبارية والتي تحدث نتيجة قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات كما ترى أن توازن سوق العمل يكون في حالة توازن كل من سوق الخدمات والنقد في آن واحد وأن للنقود دورا نشيطا في الحياة الاقتصادية وأن الطلب على العمل يتحدد بالأجر الحقيقي وأن العرض دالة في الأجر الاسمي، استبعدوا الأجور كسبب للبطالة، فتأكد هذه النظرية العلاقة بين البطالة والأسعار من خلال تحليل فيلبس على اعتبار أن وجود معدل منخفض للبطالة يتناسب مع ارتفاع الأجور الاسمية، بالإضافة إلى علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة وأثره عليها كما تم عرضه من خلال علاقة "أوكن" إلا أن الحقائق تكون أكثر تأييدا للتحليل الكينزي من وجهة نظر الكلاسيك.

مع تغير الظروف المحيطة بأسواق العمل نمت القوى العاملة وتغيرت تركيبة العمال وميولاتهم، فجاءت بذلك بعض الآراء والنظريات في محاولة تفسير ظاهرة البطالة ودوافع التعطل عن العمل مضيفة بذلك بعض الفرضيات الأكثر واقعية على سابقتها من النظريات ومعدلة لبعض الفروض فيها.

فشمل تفسيرهم للبطالة لكل من التحليل الجزئي والكلي، إذ ركز الأول على الوظيفة في حد ذاتها من خلال ما تقدمه للعامل من امتيازات، كما ميز بين مختلف الأسواق الداخلية للعمل من حيث الأجور

والاستقرار الوظيفي والمستوى التعليمي، أما الثاني فهدف إلى الكشف عن أسباب الركود الإنتاجي إذ أن نقصه يتفق مع البطالة في نظر الكلاسيك والفائض منه يتطابق مع البطالة الكينزية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للبطالة في الجزائر

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: إجراءات التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر

تمهيد

لم تكن ظاهرة البطالة في الجزائر بالمشكلة الجديدة، فقد امتدت جذورها إلى الفترة الاستعمارية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر آنذاك، إلا أنه مع بداية الثمانينيات فقد شهدت القوة العاملة في الجزائر ارتفاعا نتيجة تحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان فكان لذلك دور كبير في زيادة المعروض من هاته القوة مقابل انخفاض الطلب عليها في سوق العمل الجزائري، فزادت من شدتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط وكذا تقلص المداخيل من العملة الصعبة، فكان لهذه الأزمة دور كبير في تبني الدولة الجزائرية لإصلاحات اقتصادية في بداية التسعينيات والتحول إلى اقتصاد السوق، والتي سببت نتائج وخيمة على سوق العمل الجزائري من ضياع مناصب عمل وتسريح فردي وجماعي للعمال، هذا ما دفع الحكومة إلى وضع استراتيجيات وسياسات للحد والتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر وترقية سوق العمل.

فنظرا لتعقيد ظاهرة البطالة في الجزائر كان من المناسب البحث في محدداتها في الاقتصاد الجزائري ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يحدد أهم العوامل التي تحدد البطالة في الجزائر وتؤثر فيها، حيث تم إدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يفترض أن لها تأثير على معدل البطالة وذلك بهدف التوصل إلى أهم العوامل التي لها تحكم وتأثير بالغ في معدل البطالة.

وبناءا على ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: إجراءات التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

إن التشخيص الجيد لظاهرة البطالة في الجزائر له إسهاما كبيرا وفعالا في تحديد كيفية التخفيف منها ومن ثم علاجها، هذا التشخيص يتطلب التعرف على خصائص البطالة وأنواعها في الاقتصاد الجزائري، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم المعطاة عن القوى العاملة في الجزائر وتوزيعها حسب عدة تصنيفات من شأنها التمكين من معرفة أين تكمن وتتركز ظاهرة البطالة في الجزائر ومن ثم عرض تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

المطلب الأول: القوى العاملة في الجزائر وتوزيعها

تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصاديا من السكان، وهي ذلك القسم من السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصادي وتتراوح أعمارهم ما بين 16 و60 سنة، سواء كانوا مشتغلين فعلا أو عاطلين عن الشغل أو يبحثون عنه، وهذه الفئة هي جزء من إجمالي سكان الجزائر إلى جانب الفئة التي لم تبلغ هذا السن أو تجاوزته (16-60 سنة) وهو السن المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

حيث تتم مقارنة الفئة النشيطة بحجم السكان الإجمالي في الجزائر وذلك للحصول على معدل النشاط الذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، والذي يحسب كما يلي[1]:

معدل النشاط = حجم السكان الناشطين/حجم السكان الإجمالي*100

حيث أن: حجم السكان الإجمالي= عدد السكان الناشطين + عدد السكان غير الناشطين

السكان الناشطين (القوة العاملة) = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

والشكل التالي يوضح تطور حجم السكان الناشطين وإجمالي السكان في الجزائر للفترة 1980-2014.

الشكل رقم(1.3): تطور حجم السكان الناشطين وإجمالي السكان في الجزائر للفترة 1980-2014

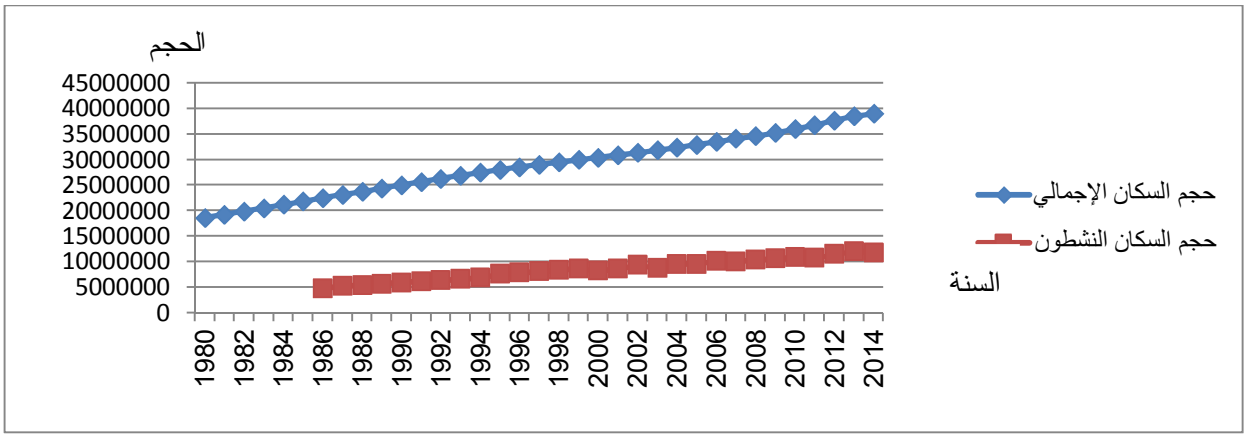

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(01).

(1) البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص2.

الشكل رقم(2.3): تطور معدلات النشاط في الجزائر للفترة 1986-2014

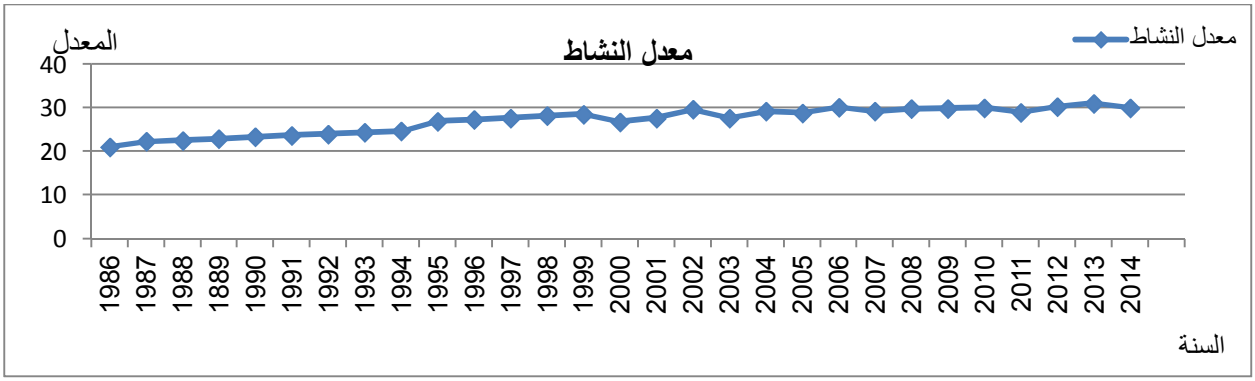

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(01).

من خلال الرسمين البيانيين يتضح أن حجم السكان الإجمالي والسكان الناشطين في الجزائر يرتفعان من سنة إلى أخرى، إلا أن نسبة الزيادة في حجم السكان الناشطين تبقى تفوق الزيادة في حجم السكان الإجمالي من سنة إلى أخرى، هذا ما ينعكس في تزايد معدل النشاط خلال الفترة 1986-2014 والذي ارتفع من 21.06% سنة1986 إلى 28.6% سنة 1999 ثم انخفض معدل النشاط سنة 2000 إلى 26.8% وذلك نتيجة انخفاض حجم السكان الناشطين الذي انتقل من 8589000 إلى8153000 فرد ناشط سنة 2002 ثم عاود معدل النشاط الارتفاع فيها ليصل إلى29.67% 30.04% سنة 2014، إلا أن معدلات النشاط في الجزائر تبدو منخفضة إجمالا مقارنة بالدول المتقدمة وذلك لكون الفئة النشيطة تمثل ربع إجمالي السكان في الجزائر، أي أن حوالي ربع السكان يقوم بنشاط اقتصادي والباقي لا يقومون بأي بنشاط اقتصادي وذلك راجع للتركيب العمري لسكان الجزائر[2].

تنقسم القوى العاملة إلى قسمين بارزين وهما الأفراد المشتغلين فعلا أي العمالة والباحثين عن العمل(البطالين) وذلك كما يلي:

أولا. توزيع القوى العاملة المشتغلة: هم الأشخاص الذين صرحوا خلال عملية المسح أنهم حاجزون لمناصب عمل مهما كان جنسهم وسنهم (16 سنة فما فوق)، أي يزاولون عمل مقابل أجر ولو لساعة خلال الفترة المرجعية إذ أن توزيع القوى العاملة المشتغلة يساعد بشكل أفضل في إعداد البرامج الاقتصادية التي من شأنها التحكم في ارتفاع معدلات البطالة، بحيث توجد عدة تصنيفات للقوى العاملة المشتغلة كما يلي[3]:

([2]) أنظر الملحق رقم(01).

([3]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص164.

1. **توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:** يعتبر هذا التصنيف من أهم التصنيفات التي تعتمدها الحكومة في توزيع اليد العاملة، ذلك لأن الحكومة تتبعها في تقييم برامجها التنموية على مختلف القطاعات الاقتصادية وفي نفس الوقت متابعة نمو العمالة في كل القطاعات الاقتصادية من سنة إلى أخرى والشكل أدناه يوضح توزيع العمالة على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(3.3): تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2011

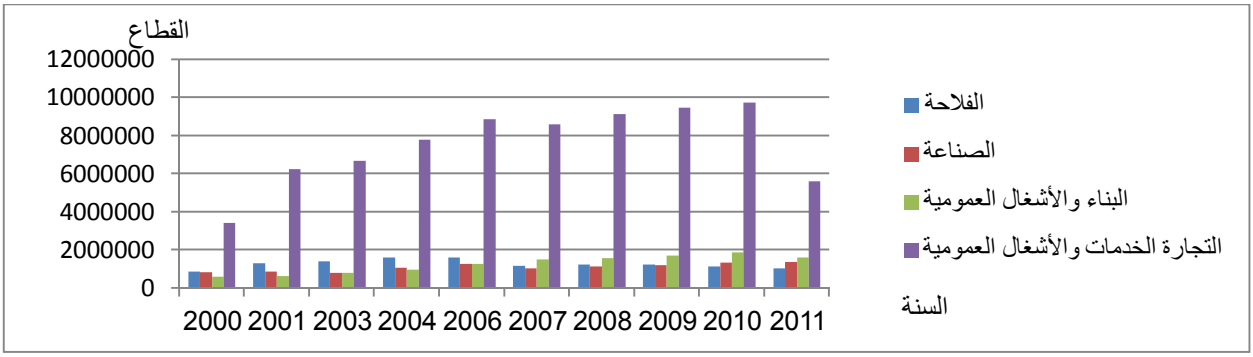

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(02).

من خلال الرسم البياني يتضح أن[4] :

- ✓ اليد العاملة في الجزائر تشهد تركزا بنسبة أكبر في قطاع الخدمات، التجارة والإدارة وذلك على طول الفترة الممتدة من(2000-2011) بنسب متذبذبة من سنة لأخرى محققة بذلك أعلى النسب على طول الفترة حيث انتقلت من 59.5% سنة 2000 لتنخفض مسجلة نسبة 53.3% سنة 2004 ثم تواصل الارتفاع لتبلغ نسبة 58.37% سنة 2011 ، أي تجاوزت نصف اليد العاملة الكلية وذلك راجع إلى سهولة الربح دون عناء في هذه الوظائف وكذا دعم الدولة وفتح المجال أمام النشاطات الخدماتية والتجارية وإعادة التوظيفات الإدارية تزامنا مع برامج الإنعاش الاقتصادي مع بداية سنة 2000 بعد التسريحات الفردية والجماعية للعمال في السنوات السابقة؛
- ✓ سجلت اليد العاملة في قطاع الصناعة نسب منخفضة على طول الفترة 2000–2011 لم تتجاوز نسبة 14.5% متذبذبة من سنة إلى أخرى حيث انخفضت من 14.4% سنة 2000 إلى 11.96% سنة 2007 ثم عاودت نسبة العمالة في قطاع الصناعة الارتفاع لتبلغ 14.24% سنة 2011، فهذا القطاع

(4) أنظر الملحق رقم(02).

ذو حجم عمالة منخفضة عموما رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في ترقية النشاط الصناعي وانتهاج سياسة التصنيع، فهذا القطاع يتطلب مهارات وتقنيات تفقدها سوق العمل الجزائرية العاملة فيه.

- ✓ عرف قطاع البناء والأشغال العمومية نسبا منخفضة خلال الفترة 2000-2011، إلا أنها متزايدة من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 10.8% سنة 2000 إلى 19.37% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 16.62% سنة 2011 ويعود الانخفاض النسبي في استقطاب هذا القطاع لليد العاملة إلى سياسة التعديل الهيكلي التي أدت إلى غلق عديد من مؤسسات الأشغال العمومية والبناء؛
- ✓ سجل ارتفاعا لليد العاملة في قطاع الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى باستثناء التجارة، الخدمات والإدارة، حيث بلغت 15.3% سنة 2000 ثم ارتفعت إلى 20.7% سنة 2004، إلا أنه ابتداء من سنة 2006 حيث سجلت اليد العاملة في قطاع الفلاحة نسبة 18.15% ومنذ هذه السنة بدأت النسبة تشهد تراجعا خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 10.75% سنة 2011 وذلك رغم برامج التنمية الفلاحية التي اعتمدتها الحكومة والإجراءات التحفيزية في هذا الميدان.

من خلال ما سبق يتضح أن قطاع الخدمات والتجارة والإدارة تساهم في الإنتاج الداخلي أكبر من كل القطاعات وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري.

2. **توزيع العمالة حسب فئات العمر:** حسب هذا التوزيع سيتم التعرف على الفئات التي تستحوذ على العمل وعلى نوعية العمالة في الجزائر وأي الفئات العمرية لها استحوذا على العمل، حيث يعتبر السن في بعض الأحيان شرطا ضروريا للحصول على مناصب العمل في السوق والشكل الموالي يوضح توزيع العمالة حسب فئات العمر.

الشكل رقم(4.3): تطور حجم العمالة في الجزائر حسب فئات العمر للفترة 2000-2011

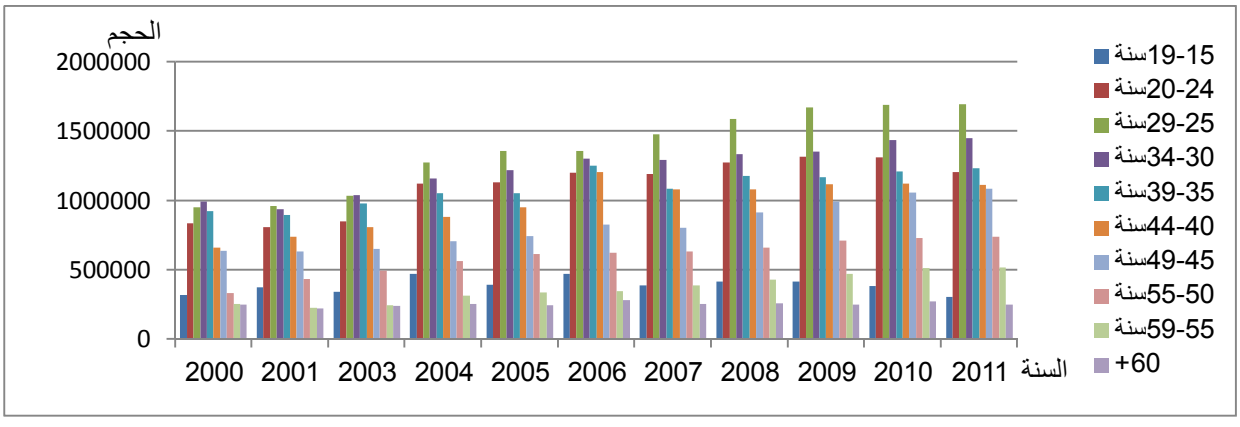

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(03).

من خلال الشكل البياني يتضح أن الفئة التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هي فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين25-29 سنة بنسب تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت من 15.41% سنة 2000 إلى 16.87% سنة 2005 ثم انخفضت سنة 2006 إلى 15.34% لتعاود الارتفاع حتى تصل إلى 17.66% سنة2011، ثم تأتي بعد ذلك الفئة العمرية 30-34 سنة والتي تراوحت نسبة العمالة فيها ما بين 16.09% سنة 2000 و15.13% سنة 2011 هذه الفئة التي تتميز بالخبرة في العمل، كما انتقلت نسبة العمالة لدى الفئة العمرية 35-39 سنة من 14.96% سنة 2000 إلى 12.86%سنة2011، أما فيما يخص باقي الفئات العمرية فقد تميزت نسب العمالة فيها بالانخفاض من فئة إلى أخرى لتصل نسبة العمالة لدى الأفراد أكبر من 60 سنة إلى حدود 2.57% سنة 2011 وهذا ما يؤكد اعتماد العمالة الجزائرية على الفئات الشابة.

3. **توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:** إن توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس لها أثر كبير في توزيع العمالة، حيث تقسم هذه الأخيرة إلى تجمعين حضري وآخر ريفي وما لذلك من أهمية في وضع البرامج الاقتصادية الخاصة بهاتين التجمعين وخصوصية كل منهما وانطلاقا من هذا التقسيم تتم معرفة توزيع العمالة من حيث الجنس على هذه المناطق، والشكل التالي يوضح توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس.

الشكل رقم(5.3): توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة 2000-2011

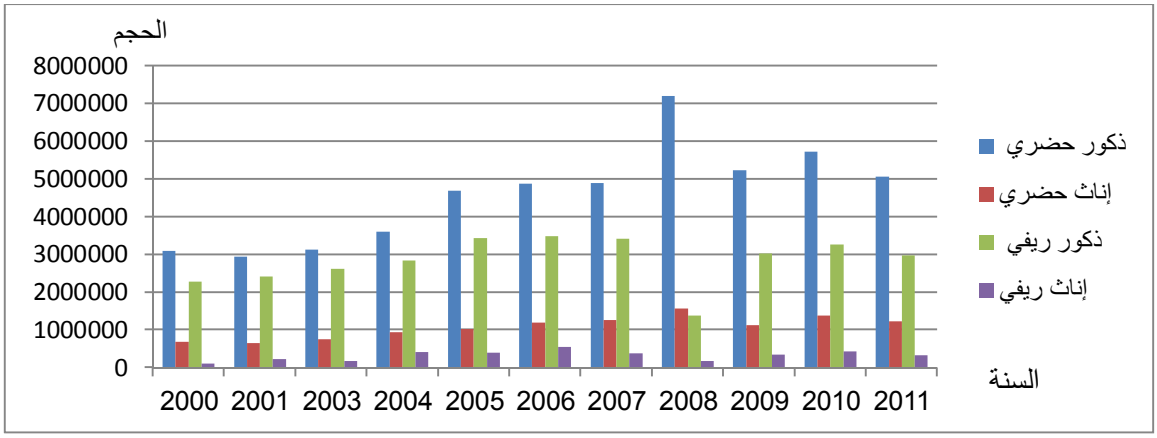

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(04).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن:

- ✓ حجم العمالة للذكور أكثر منه ارتفاعا عند الإناث على طول الفترة 2000-2011 في كل من التجمعين الحضري والريفي، حيث ارتفع حجم العمالة لدى الذكور الحضري من 3098380عامل سنة 2000 ليفوق ضعفه سنة 2008 حيث سجل 7201000 عامل، لينخفض إلى 5062000 عامل سنة

2011، من جهة أخرى فقد شهدت حجم العمالة لدى الذكور الريفيين ارتفاعا من2284529 عامل سنة 2000 إلى 3421886 عامل سنة 2007 لتنخفض إلى 2976000 عامل سنة 2011.

- ✓ تشهد العمالة لدى الإناث خلال الفترة (2000-2011) حيث بلغ حجمها في المدينة 685068 عاملة سنة 2000 ليرتفع إلى 1560000 عاملة سنة 2008 ثم ينخفض إلى 1235000عاملة سنة 2011 وفي الريف انتقل من 112015عاملة سنة 2000 إلى 326000عاملة سنة 2011.
- ✓ يشهد إجمالي العمالة الحضرية تزايدا مستمرا مند سنة 2000 حيث بلغ 3783448 عامل، ليصل إلى 8761000 عامل سنة 2008، لكن ابتداء من هذه السنة فقد سجل انخفاضا ملحوظا ليصل إلى 6297000 عامل سنة 2011، من جهة أخرى فإن إجمالي العمالة الريفية يتزايد من سنة لأخرى، حيث ارتفع هذا الأخير من 2396544 عامل سنة 2000 ليبلغ 4041684 عامل سنة 2006 ثم ينخفض مسجلا 3302000 عامل سنة 2011، إلا أن حجم العمالة الريفية يكون منخفض أمام حجم العمالة الحضرية وذلك راجع لتركز السكان الجزائريين في المدن وظاهرة النزوح الريفي التي تشهدها الجزائر[5].

ثانيا. توزيع القوى العاملة غير المشتغلة: تعتمد الحكومة لنجاحها في التحكم في معدل البطالة على تجميع معلومات إحصائية خاصة بحجم البطالة وتصنيفاتها وعليه يتم تقسيم القوى العاملة البطالة إلى عدة توزيعات أهمها ما يلي [6]:

1. **توزيع البطالة حسب فئات العمر:** حسب هذا التوزيع سيتم التعرف على الفئات العمرية المحرومة من العمل البطالة في الجزائر والشكل التالي يوضح توزيع البطالة في الجزائر حسب فئات العمر.

الشكل رقم(6.3): توزيع البطالة حسب فئات العمر للفترة 2000- 2011

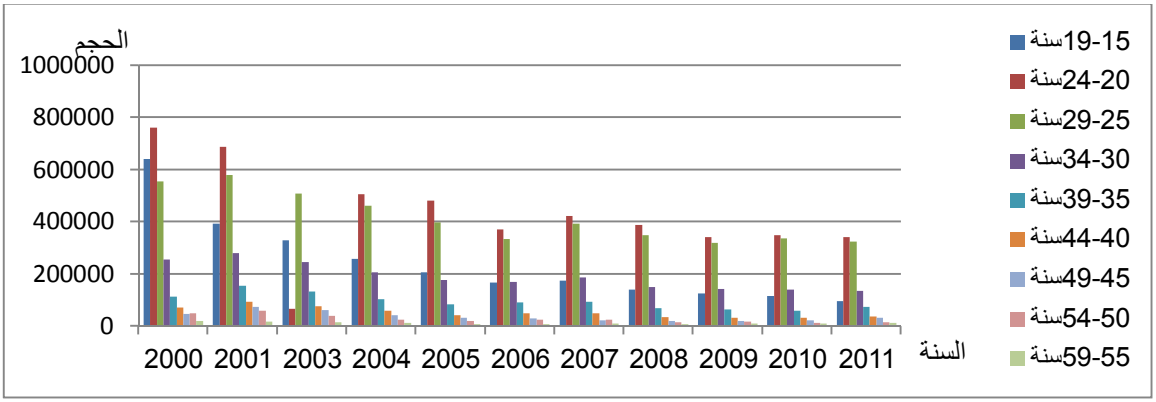

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(05).

(5) أنظر الملحق رقم(04).

(6) شلالي فارس، مرجع سبق، ذكره، ص57.

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل البطالة يرتفع لدى الفئة العمرية من20-24 سنة خلال الفترة(2000-2011)، حيث ارتفعت من 29.82% سنة 2000 وهي تعد أكبر نسبة بطالة لدى جميع الفئات العمرية إلى33.19% سنة 2003 ثم 33.22% سنة 2011، تليها فئة 25-29 سنة والتي شهدت معدل بطالة قدر ب22.10% سنة 2000 ليرتفع إلى 30.41% سنة 2011، هذه الفئة التي تشهد أكبر عمالة في الجزائر وهذا دليل واضح على أن فئة الشباب تطغى على التركيبة السكانية للجزائر، ثم تأتي الفئات الأخرى الأكبر من 30 سنة بمعدلات بطالة منخفضة نظرا لأن هذه الفئات يكون لها نوع من الخبرة التي تحتاجها المؤسسات وهو الأمر الذي يخفض من بطالتها[7].

2. **توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:** لهذا النوع من التوزيع أهمية بالغة في وضع برامج التشغيل وذلك بمعرفة حجم البطالة حسب المناطق سواء حضرية أو ريفية فتوضع أولويات للحد من نسبها المرتفعة في أي منطقة كانت، علاوة على ذلك معرفة مصدر ارتفاعها سواء كان بين الذكور أم الإناث.

الشكل رقم(7.3): توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة 2000-2011

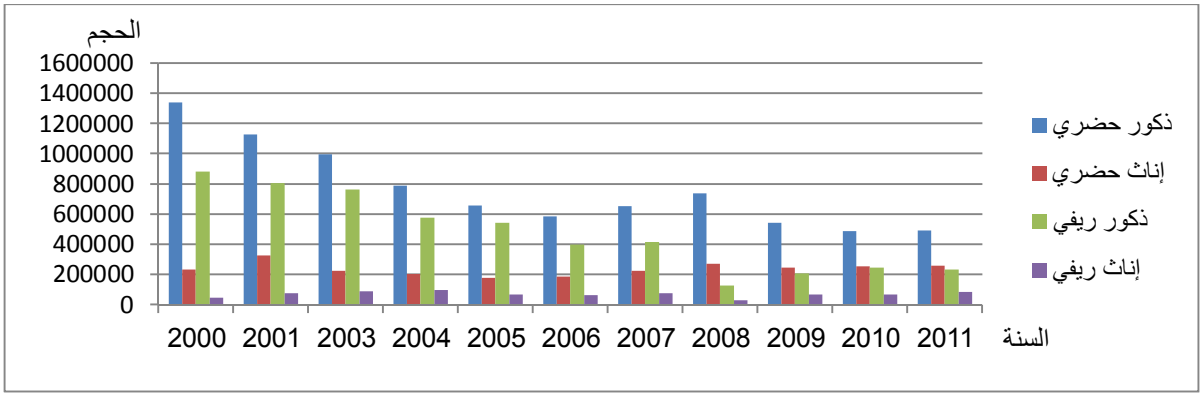

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(06).

من خلال الشكل البياني يتضح أن [8]:

- ✓ نسبة البطالة في المدينة تكون أكبر من نسبة البطالة في الريف؛
- ✓ البطالة تمس فئة الذكور أكثر من فئة الإناث حيث بلغت 65%سنة 2011 لدى الذكور الحضر و72.7% لدى الذكور في الريف؛

(7) أنظر الملحق رقم(05).

(8) الديوان الوطني للإحصاء، تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، الثلاثي الرابع، 2011، ص2.

- ✓ تتميز البطالة لدى الإناث سواء في المدينة أو في الريف بالارتفاع من سنة إلى أخرى حيث انتقلت في المدينة من 15% سنة 2000 إلى 24.3% سنة 2006 ثم 34.5% سنة 2011 وكذا تطورت نسبة البطالة في الريف من 5.28% سنة 2000 إلى25.45% سنة 2009 لتبلغ 27.3% سنة 2011 وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض النسبي لمعدل البطالة على طول المدة يعود إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري وقلة بحث المرأة الريفية عن العمل [9].

3. **توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:** لمعرفة المدة الزمنية التي يستغرقها الفرد في بطالته قبل حصوله على منصب عمل لابد وأن يتم توزيع البطالين حسب المدة الزمنية وذلك له دور كبير في رسم سياسات التشغيل الحكومية الموجهة للقضاء على ظاهرة البطالة والجدول التالي يوضح توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر خلال السنوات 2003، 2009، 2010.

الجدول رقم(1.3): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر للسنوات2003.2009.2010

السنوات / مدة البحث	2003	2009	2010
اقل من سنة	807870	267000	383000
من سنة إلى سنتين	425540	181000	207000
أكثر من سنتين	844860	531000	485000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم(8.3): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية للسنوات 2003.2009.2010

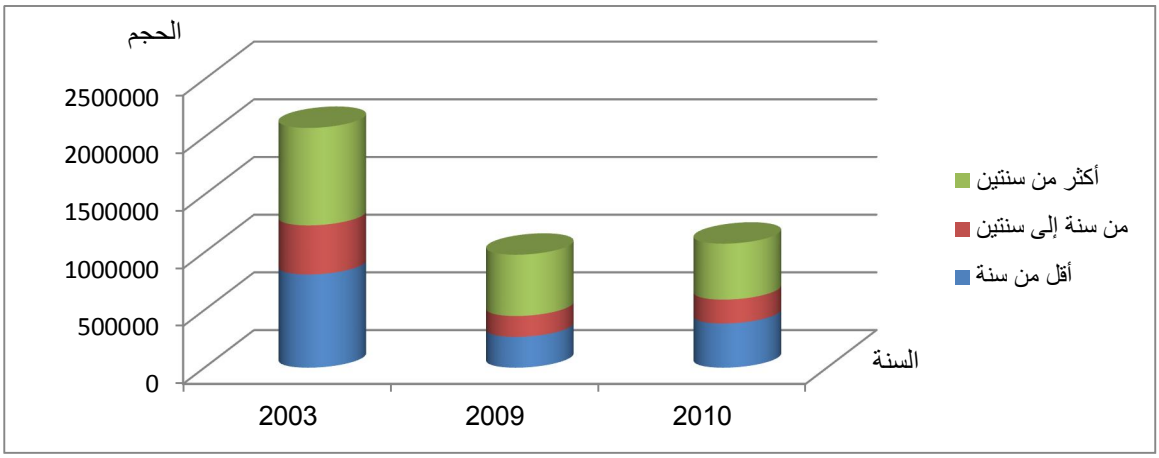

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(1.3).

[9] أنظر الملحق رقم(06).

من خلال الشكل البياني يتضح أن البطالة التي تفوق مدتها الزمنية السنتين فأكثر هي التي تسجل أكبر حجم للبطالين في كل من سنة 2003، 2009، 2010، لكن بمقارنة حجم البطالين سنة 2003 الذين استغرقت بطالتهم أقل من سنة والذي كان يقدرب 807870 عاطل فإن هذا العدد تراجع إلى 383000 عاطل سنة2011، كما تراجع حجم البطالين الذين استغرقت بطالتهم من سنة إلى سنتين وأكثر من سنتين خلال الفترة وهذا دلالة على النتائج الإيجابية التي سجلتها سياسة التشغيل التي اتبعتها الحكومة من خلال أجهزة التشغيل المستحدثة.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب البطالة في الجزائر

لذكر أنواع وأسباب البطالة لابد من الإشارة لتعريف البطالة في الجزائر، هذه الأخيرة التي تأخذ بتعريف الديوان الوطني للإحصاء للبطالة والمشار إليه في الفصل الأول، حيث تتمثل الفئة العاطلة في الذين يبحثون عن عمل مأجور (STR) هؤلاء ينقسمون إلى قسمين، قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR_1) وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR_2) أي: $STR=STR_1+STR_2$

تشكل النسبة بين عدد البطالين وعدد السكان الناشطين (PA) معدل البطالة U أي [10]:

$$U=STR/PA*100$$

أولا. أنواع البطالة في الجزائر: لا تختلف أنواع البطالة في الجزائر عن غيرها من أنواع البطالة المتواجدة عند مختلف الدول إلا أن الجزائر تمتاز ببعض الأنواع من البطالة أهمها [11]:

1. **بطالة غير منسقة:** ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبي العمل وهذا راجع لنقص الكفاءات.
2. **بطالة ظرفية (دورية):** تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي خلال الفترة، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد وهي تتعلق خاصة بالأزمات كحال الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق؛
3. **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج، كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة؛

([10]) رابح بلعباس مرجع سبق ذكره، ص15.

([11]) محمد براق، تسعديت بوسبعين، **أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/11/20، ص5.

4. **بطالة موسمية:** تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة مثل القطاع الزراعي، حيث تعاني الجزائر بطالة كبيرة ناتجة عن توقف النشاطات الموسمية كالزراعة أو الصيد البحري؛
5. **بطالة إرادية:** يظهر هذا الشكل من البطالة عندما تكون مناصب الشغل متوفرة في حين أن الأفراد لا يريدون العمل، وهذا النوع موجود في المجتمع الجزائري وخاصة لدى الشباب ذو العائلات الغنية لأن العمل بالنسبة إليهم يتعلق بالمال فقط وهو لديهم ما يكفل لهم ذلك؛
6. **بطالة غير إرادية:** تنتج عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثا عن العمل.

ثانيا. أسباب البطالة في الجزائر: لكل ظاهرة مسببات ومخلفات تترك آثار إيجابية وأخرى سلبية على جميع المستويات والبطالة في الجزائر اختلفت أسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها، فلعل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وتعميق ظاهرة البطالة في الجزائر ما يلي:

1. **قوانين العمل وتشريعاته:** إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة، فتغيير سياسة التوظيف حيث أصبح انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية غير المهارات والكفاءات بالإضافة إلى تحديد الأجور وفقا للتشريعات بدل الكفاءة في الإنتاجية أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية وبروز ظاهرة البحث عن أعمال في القطاع الخاص وغير الرسمي وبروز ظاهرة البطالة [12]؛
2. **انخفاض الاستثمارات المولدة للشغل:** بعد التذبذبات التي شهدتها الإيرادات الجزائرية المتأتية من قطاع المحروقات تأثر سوق العمل ودالة الطلب عليه، فباعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط كليا ببرميل البترول فكانت نتيجة انخفاض الإيرادات كبح معدلات النمو من جهة وتوقيف الاستثمارات من جهة أخرى، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة [13]؛

([12]) بلقاسم ماضي، أمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/09/20، ص9.

([13]) سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص95.

3. **قلة المؤسسات البحثية:** إن تطور أساليب الإنتاج والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث ووضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثره على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية للبحث لديها [14]؛
4. **عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل:** إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية، حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة المعروض منهم عن حاجة سوق العمل، مع عدم وجود طلب مماثل عليهم وعدم مواكبة تخصصاتهم العلمية لمتطلبات سوق العمل [15]؛
5. **التوزيع الجغرافي للسكان:** تعاني الجزائر من اختلال كبير في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، فالتباين في التوزيع أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة [16].
6. **النمو السكاني:** يعتبر تزايد ونمو السكان أحد العوامل الأساسية التي تساعد على زيادة الطلب على العمل، فالتطور الملحوظ في عدد السكان، يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة خاصة زيادة عدد السكان في سن التشغيل [17]؛
7. **قصور عمل المصالح العمومية للتشغيل:** حتى تتمكن السلطات الوصية من تجسيد سياستها التشغيلية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق نجد الجزائر تعاني من نقص كبير في مجال مؤسسات سوق العمل التي تلعب دور الوسيط بين الطالبين والعارضين للعمل [18].
8. **أسباب أخرى لظاهرة البطالة في الجزائر:** وتتمثل في [19]:

([14]) نفس المرجع، ص96.

([15]) بلقاسم ماضي ، أمال خدادمية، مرجع سبق ذكره، ص8.

([16]) مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص258.

([17]) محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، مرجع سبق ذكره، ص12.

([18]) سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص85.

([19]) حياة براهيمي، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011/09/21، ص65.

- ✓ نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، هذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات؛
- ✓ أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر وذلك لمدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية والدولية بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي والتي تميزت بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال، وعليه فإن مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص مستمر؛
- ✓ تباطؤ المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها مما أدى إلى غلق المؤسسات المعنية وما نتج عنها من تسريح جماعي أو فردي للعمال.

المطلب الثالث: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبير ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014).

الجدول رقم(2.3): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
المعدل%	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22
السنة	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
المعدل%	17.18	19.66	20.59	23.42	23.15	24.3	28.1	28.2	28.6
السنة	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
المعدل%	28	29.2	30	28.4	27.7	23.7	17.7	15.3	12.3
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	-
المعدل%	11.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

فمن خلال تتبع تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، يمكن ملاحظة أن هذا الأخير اتخذ اتجاهين صعودا ثم نزولا ومنه يمكن تقسيم تطوره إلى فترتين متباينتين.

أولا. تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2000: لقد شهد معدل البطالة ارتفاعا ملحوظا كما يبنه الشكل التالي:

الشكل رقم(9.3): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1980-2000

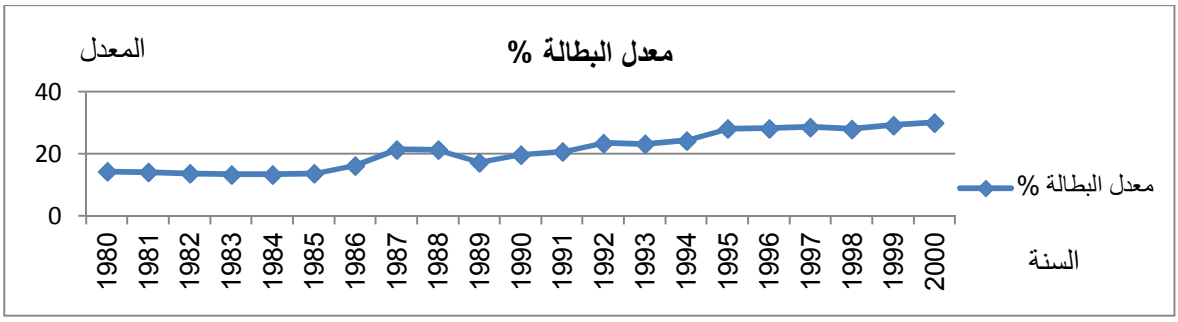

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2.3).

من خلال المنحنى السابق يتضح أن معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة اتخذ منحى تصاعدي حيث أن هذه الفترة عرفت في بدايتها نوعا من الاستقرار في معدل البطالة إلا أن هذا المعدل امتاز بالتقلبات من سنة إلى أخرى، فقد بلغ 14.19% سنة 1980 ثم انتقل إلى 13.29% سنة 1984 وهي نفس النسبة التي شهدها السنة السابقة، ففي بداية الثمانينات تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللامركزي وإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي، كما تميزت الفترة(1980-1984) بكثافة حجم الاستثمارات العمومية التي بلغت خلال المخطط الخماسي الأول حوالي 15.86مليار دج، نتيجة ارتفاع أسعار البترول من28.64 مليار دج سنة 1980 إلى32.38 مليار دج سنة1982، فتم خلق 561000 منصب شغل سنويا أدى إلى التخفيض الملحوظ في معدل البطالة.

انطلاقا من سنة 1985 الذي شهدت معدل بطالة 13.59% فإن هذه الأخيرة بدأت في الارتفاع حيث كانت هذه السنة بداية المخطط الخماسي الثاني كتكملة للمخطط السابق، ثم ارتفع إلى 16.14% سنة 1986 وذلك بسبب حدوث الأزمة النفطية وتزايد المطالب الاجتماعية ، حيث انخفض سعر البترول إلى 13.57 مليار دج هذه السنة، فانخفاض أسعار البترول أدى إلى صعوبة تحصيل العملة الصعبة ما أدى بدوره إلى تدهور ميزان المدفوعات الخارجية، مما أدى إلى تزايد المديونية، فكان سبب في حدوث البطالة ثم واصل معدل البطالة الارتفاع ليصل إلى 21.22% سنة 1988 هذا الارتفاع ناجم عن مخلفات الأزمة النفطية لسنة

1986، حيث تراجعت فيه حجم الاستثمارات العمومية مقارنة بسابقه ما انعكس بصفة سلبية على معدل التشغيل والبطالة.

في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، فارتفع معدل البطالة من 17.18% سنة 1989 إلى 24.30% سنة 1994 وذلك لارتفاع حجم المديونية الخارجية وتضخم خدمات الدين وكذا ارتفاع حجم الفئة النشيطة في المجتمع الجزائري، واستمر معدل البطالة في الارتفاع ليصل إلى نسبة 28.10% سنة1995 وذلك نتيجة القرارات الملزمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي لا تهدف إلى البحث عن التشغيل الاجتماعي التام وإنما البحث عن التشغيل الاقتصادي التام والذي يعني قبول مستوى من البطالة ونقص في التشغيل بالإضافة انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 6% ما أدى إلى عجز المؤسسات العمومية وبالتالي غلقها وكذا تصفية العاجزة منها بأمر من مؤسستي بريتن وودز، واستمر الأمر إلى غاية سنة 1997 أين ارتفع معدل البطالة إلى 28.6% نتيجة التقشف المطبق من هاتين الهيئتين.

أما في سنة 1998 فقد سجلت الجزائر انخفاضا محسوسا لمعدل البطالة فقد بلغ 28%، هذه السنة تمثل نهاية برنامج الإصلاح كما عرفت بداية انتعاش أسعار البترول التي ارتفعت إلى 17.3مليار دج، ثم عاود معدل البطالة الارتفاع ليصل إلى 29.2% سنة 1999 بسبب مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع الاقتصادي العمومي، ثم انتقل إلى 30% سنة 2000 وهو أعلى معدل بطالة شهدت الجزائر خلال الفترة من 1980-2000.

ثانيا. تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة من2001-2014 : لقد شهد معدل البطالة خلال هذه الفترة انخفاضا ملحوظا كما هو موضح في الشكل البياني التالي.

الشكل رقم(10.3): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2001-2014

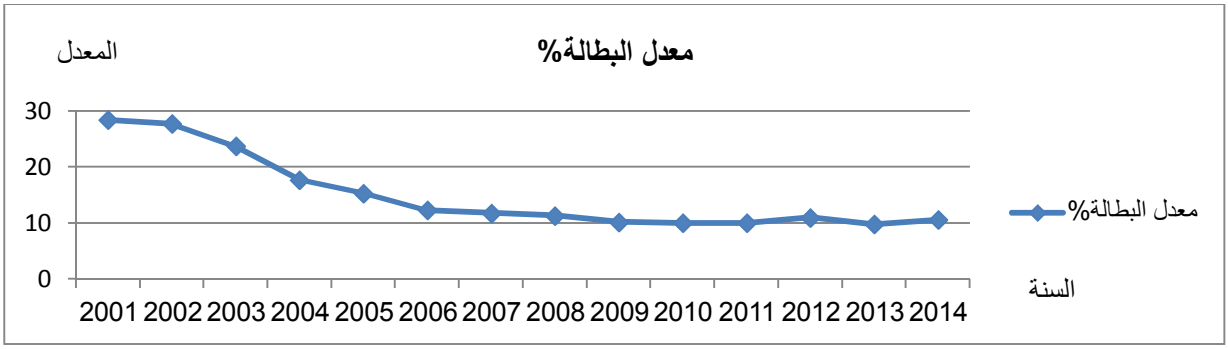

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2.3).

من خلال المنحنى البياني يتضح أن معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 سجلت تراجعا محسوسا من سنة لأخرى وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة، حيث تمثل سنة 2001 منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر من خلال الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي كمخطط تنموي يمتد إلى غاية 2004 تعطى الأولوية فيه إلى خفض معدل البطالة ليصل إلى17.70% سنة 2004 وذلك بسبب قيام الحكومة بتوفير مناصب الشغل في الوظيف العمومي وكذا المنحى الذي سلكته السلطات العمومية فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدره 6.9 مليار دولار نهاية سنة 2004 أدى إلى امتصاص نسبي لمعدل البطالة، كما تم في تلك السنة إضافة مهمة أخرى للصندوق الوطني للتأمين على البطالة تتمثل في تأسيس جهاز لتشغيل الشباب ومساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، كما خصص لهذه السنة حوالي 40 ألف عقد توظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل.

ثم انخفض معدل البطالة سنة 2005 إلى 15.3% وذلك نتيجة المخطط الخماسي الثاني لدعم النمو الممتد إلى غاية 2009والمقدر ب 150 مليار دولار مما أدى إلى زيادة مناصب الشغل وانخفاض معدل البطالة الذي انخفض إلى 12.3% سنة 2006 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى 66.6 مليار دج هذه السنة.

إلا أن معدل البطالة شهد ارتفاع طفيف سنة 2007 إلى 13.80% بسبب ارتفاع عدد السكان الناشطين في سوق العمل الجزائري بحيث انتقل عددهم إلى أكثر من 9 ملايين فرد ناشط.

في سنة 2008 تم استحداث نحو 10آلاف مشروع والاستمرار في ضخ ملايير الدولارات لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود باستغلال فرصة تضاعف مخزون الجزائر من العملة الصعبة وعدم تأثرها كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، فاستمر معدل البطالة في الانخفاض ليسجل 11.3% خلال السنة، ثم واصل الانخفاض خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 10% سنة 2010 وهو مؤشر إيجابي في سوق العمل لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ثم واصل الانخفاض في معدل البطالة في سنوات 2012،2011 و2013، ليصل في إلى 9.8% في هذه الأخيرة وذلك نتيجة الارتفاع المشهود في أسعار البترول الذي وصل إلى 109.38 مليار دج سنة 2013 ، إلا أنه تراجع في سنة 2014 إلى 99.68 مليار دج مخلفا ارتفاع في معدل البطالة إلى 10.60%وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

المبحث الثاني: إجراءات التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر

أمام تفاقم ظاهرة البطالة التي تشمل المقبلين عن العمل لأول مرة وكذا العمال المسرحين من عملهم لأسباب اقتصادية، تم إعداد جملة من البرامج الهادفة وأجهزة لترقية سياسة التشغيل في الجزائر تدخل ضمن مساعي الدولة في مكافحتها للبطالة التي عرفت في بداية الثمانينات معدلات مرتفعة، حيث أن هذه الأجهزة كثيرة ولعل أهمها تلك المرتبطة بوزارة العمل والتي يمكن من خلالها معرفة فعالية سياسات التشغيل في تخفيض معدل البطالة في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرض إلى الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا سياسات وبرامج التشغيل الحكومية وتقييمها.

المطلب الأول: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة تحمل حجم المهام الموكلة إليها، ولعل أهم هذه الهيئات ما يلي:

أولا. الوكالة الوطنية للتشغيل: هي مؤسسة عمومية تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-259 بتاريخ 8 سبتمبر 1990 وجاءت هذه الهيئة عوضا عن الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها في[20]:

1. التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل والطلب عليه؛
2. تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل؛
3. لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه وتسيير ملفات العمال الأجانب.

نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة لكل طالبي العمل وكذا من أجل تعزيز الخدمة العمومية حول سوق العمل، ثم تأهيل تحديث هذه الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-2008) والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسع شبكة الوكالات علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.

ثانيا. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشأت الوكالة في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم مرافقة الشباب البطالين الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، حيث يستفادون من

([20]) ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص72.

مساعدات مجانية، بامتيازات جبائية وكذلك الإعانات المالية كالقروض بدون فائدة أو تخفيض الفوائد البنكية، حيث تضطلع الوكالة بالمهام الرئيسية التالية [21]:

1. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
2. تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
3. تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لتدعيم الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
4. تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
5. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

من أهداف جهاز دعم التشغيل كونه أحد الحلول الملائمة ضمن الإجراءات المتخذة للتخفيف من ظاهرة البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، كما أنه يهدف إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

ثالثا. مديرية التشغيل بالولاية: أنشأت مديرية التشغيل الولائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 50/02 المؤرخ في 21 جانفي 2002، الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى الولائي وموجودة في كل ولاية حسب التقسيم الإداري للجزائر، فتتمثل مهامها في[22]:

1. **في مجال ترقية التشغيل:** حيث تعمل مديرية التشغيل على:

- ✓ تنظيم تنفيذ برامج التشغيل وتنشيطها ومراقبتها، كما تقوم بتنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي ومساعدة الجماعات المحلية على إنشاء برامجها الهادفة إلى تنمية إمكانات التشغيل بها وكذا تقييم برامج التشغيل وإثراءها وتعزيزها؛
- ✓ تطوير هندسة التشغيل ووضع معطيات محلية تساعد على تنمية التشغيل؛

([21]) هلال درحمون، علي تزير، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودوره في معالجة البطالة**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/11/16، ص10.

([22]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص121.

- ✓ القيام بأي تحقيق أو دراسة ضرورية لتنمية البرامج البديلة الخاصة بترقية التشغيل وتكييف من يقوم بذلك، كما تقوم باقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل وتوجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل.

2. **في مجال تنظيم التشغيل:** في هذا الإطار تكلف المديرية الولائية للتشغيل بالمهام التالية:

- ✓ تشجيع تنمية التشغيل عن طريق أعمال واقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركاء المعنيين؛
- ✓ المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل والتكوين؛
- ✓ وضع آليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية ومعرفة توجهات التشغيل على المستوى المحلي وتحديد القطاعات التي قد توفره؛
- ✓ جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها، فبهذه الصفة تجمع مديرية التشغيل كل المعلومات الضرورية لأداء مهامها.

3. **في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة:** في هذا المجال تعمل على:

- ✓ السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة على التشغيل والحث على جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل وتشجيعه؛
- ✓ تأطير التحرك الجغرافي والمهني لليد العاملة ومتابعة وتشجيع التعويض ما بين القطاعات في نشاطات التوظيف قصد رفع مستوى تحقيق عروض التشغيل إلى أقصى حد؛
- ✓ السهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم في مجال توظيف الأجانب وإعداد حصائل دورية مرتبطة.

رابعا. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحاسبهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين، لذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد منخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر[23].

([23]) هاجر رماش، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013، ص92.

خامسا. هيئات أخرى: وتتمثل في:

1. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة للعمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية [24]:
   - ✓ دفع تأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا؛
   - ✓ الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل؛
   - ✓ المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي، أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500ألف ومليون دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998.
2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 ، تعتبر الوكالة أداة في يد الحكومة لتوفير مناصب العمل عن طريق تشجيع الاستثمارات بنوعيها المحلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار خلال الفترة من 1993- 2001 بلغت 3623 مليار دج، مع إمكانية توفير 1718874منصب عمل، أما خلال السنة 2002 فإن المشاريع المصرح بها تقدر ب3109 مشروع بتكلفة تقدر ب490 مليار دج عام 2003، هذه الزيادة في المشاريع تساهم بدورها في زيادة مناصب الشغل وبالتالي القضاء على جزء من البطالة[25].

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث تقوم بالمهام التالية[26]:

- ✓ تطلع المستثمرين خاصة من خلال موقعها على الأنترنث وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بالمناسبات والتظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج؛
- ✓ تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف المؤسسات المعنية؛

([24]) هلال درحمون، علي تزير، مرجع سبق ذكره، ص12.

([25]) حيزية قاسم، كلثوم البز، **محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/11/16.

([26]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص126.

- ✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- ✓ تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية.

المطلب الثاني: سياسات وبرامج التشغيل الحكومية

تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني والعالمي، سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لإدماج بعض فئات البطالين التي لها وزن وتأثير في سوق العمل خاصة فئة البطالين الشباب وخريجي الجامعات.

أولا. برنامج عقود ما قبل التشغيل: بدأت هذه العملية في السداسي الثاني لسنة 1998 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، المتضمن الإدماج المهني للشباب البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين الساميين البالغين من العمر بين 19إلى 35 سنة، كما يتوجه إلى البطالين الذين سبق لهم العمل وتبلغ مدة العقد سنة يمكن تجديدها مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من صاحب العمل، ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، مسير بطريقة مشتركة بين الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية منذ جوان 1998، يهدف البرنامج إلى النقاط التالية[27]:

1. معالجة بطالة خريجي الجامعات عن طريق إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية وتمكينهم من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في مناصب دائمة؛
2. زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل.

ثانيا. جهاز المساعدة على الإدماج المهني: ظهر جهاز المساعدة عل الإدماج المهني بموجب المرسوم التنفيذي رقم126/08 المؤرخ 2008/04/19 حيث يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، ما يميز هذا الجهاز هو كونه موجه لعدة فئات من طالبي العمل المبتدئين حسب مستوياتهم التعليمية والتكوينية وهي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب، حيث أن الفئة الأولى هم الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، أما الفئة الثانية هم خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا، أما الفئة الثالثة فهم الشباب بدون تكوين أو تأهيل[28].

([27]) ليلى بن عاشور، مرجع سبق ذكره، ص78.

([28]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص123.

وتتحدد مدة عقد الإدماج حسب المرسوم رقم 126/08 كما يلي [29]:

1. سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة إلى الحرفيين المعلمين وكذلك في القطاع الاقتصادي؛
2. سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات خلال 2011 تم تعديل مدة العقد الإدماج لتصبح 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية، سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي وغير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين؛

أما فيما يخص عقود إدماج حاملي الشهادات فهم يتقاضون أجرة شهرية تقدر ب 15000 دج بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، أجرة شهرية تقدر ب 10000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين، أما بالنسبة لعقود الإدماج المهني فيتقاضى المستفيدون أجرة شهرية تقدر ب 12000دج، كما يستفيد الشباب المدمجون في إطار الجهاز من أداءات التأمينات الاجتماعية في مجال المرض والأمومة وحوادث العمل، كما يمكنهم الاستفادة من تكوين تكميلي من أجل تحسين مستواهم وتكييفهم لمنصب العمل.

ثالثا. برنامج دعم النمو الاقتصادي: اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينيات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين لكن ابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة تدعمت الأجهزة السابقة بهذا البرنامج والمسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، فخصصت الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2001 غلافا ماليا قدره 525 مليار دج على امتداد أربع سنوات انطلق سنة 2000 وامتد إلى غاية 2004، مدعما ببرنامج آخر مكمل لدعم النمو من 2005-2009 ورصد له 50 مليار دولار، الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي هو تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية[30]:

1. مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل؛

([29]) نفس المرجع، ص124.

([30]) محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.

2. التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق.

رابعا. برامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية: منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب، تتمثل في تشغيل الشباب في صورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية بداية من سنة 1997م وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين 3 أشهر و12 شهرا، تتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية مقابل تلقيها مساعدة مالية من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ويكون هذا التشغيل مرفقا بشرط منح الشغل الدائم لجزء من الشباب المندمجين في المؤسسات[31].

المطلب الثالث: تقييم بعض الهيئات المكلفة بتسيير سوق العمل وبرامج التشغيل

بعض عرض الهيئات الحكومية المكلفة بمراقبة وتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا محتوى برامج وسياسات التشغيل الحكومية التي سطرتها الحكومة من أجل مواجهة ظاهرة البطالة خاصة في أواسط فئات الشباب التي تعاني ارتفاع معدلات البطالة ويصعب إدماجها مهنا، سيتم تقديم تقييم بعض الإجراءات الموجهة لمجابهة ظاهرة البطالة في الجزائر.

أولا. تقييم الهيئات المكلفة بتسيير سوق العمل في الجزائر: فيما يلي يتم تقييم بعض الهيئات ذات الأهمية البالغة في تسيير سوق العمل في الجزائر والوقوف عند سلبياتها.

1. **تقييم الوكالة الوطنية للتشغيل:** لقد عرفت الوكالة الوطنية للتشغيل قفزة نوعية من حيث الهياكل والأهمية والأداء وذلك من ما جاء به برنامج إعادة هيكلة الوكالة إلا أنها مازالت تعاني من عدة نقائص متمثلة فيما يلي [32]:

- ✓ بالنسبة لعصرنة الوكالة، كان هذا الهدف من بين الأهداف الأساسية التي سعى القانون رقم 19/04 إلى تحقيقه إلا أن الوكالة طبقت مفهوم العصرنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون ولا تمتلك شبكة اتصال داخلية بين الوكالات؛
- ✓ أنها مجرد مصلحة إحصائيات فقط وأنها لا تقوم بدراسات سوق العمل لأن هذا الأخير يعتبر مجالا بحثيا جد غني وثري نظرا لمرونته العالية وارتباطه البالغ الأهمية بكل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ ضعف التكوين والتأطير لدى أعوان الوكالة وربما جهلهم لأبسط المفاهيم التي تحلل سوق العمل؛

([31]) بلقاسم ماضي ، أمال خدادمية، مرجع سبق ذكره، ص15.

([32]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص137.

- ✓ نظام المعلومات للوكالة مازال بحاجة إلى الكثير من الإصلاحات والترميمات التي تمكنه من مواكبة التطورات الحالية التي تعيشها النظم المعلوماتية المتطورة في عصر المعلومات.

2. **تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** رغم أن برنامج دعم تشغيل الشباب الذي تنفذه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حقق انجازات مستحقة فيما يتعلق بعلاج ظاهرة البطالة من خلال دعم الدولة للشباب البطال ومساعدته على تكوين مؤسسته الخاصة إلا أن تسيير هذا البرنامج يعاني من العديد من النقائص ويواجه بعض التحديات المتمثلة في [33]:

- ✓ مدة الاستجابة ومعالجة الملفات غالبا ما تكون طويلة وغير محددة عكس ما تحدده اللوائح؛
- ✓ البيروقراطية في توزيع المشاريع والاستجابة للطلبات والتعسف الإداري في تسيير هذا الجهاز الذي يلقى طلبا واستجابة كبيرين من قبل الشباب البطالين وضعف مستوى التعليم والتكوين لمستخدمي الوكالة؛
- ✓ صعوبات إدارية غالبا ما تعرقل مسار الشباب نحو خلق مؤسسته الخاصة وتؤخره؛
- ✓ لا توجه الاستثمارات التي تمولها الوكالة نحو قطاعات إنتاجية يمكنها خلق الثروة والتوظف وإنما توجه بشكل تلقائي اتجاه قطاعات خدماتية غالبا ما يكون مآل مؤسساتها إلى الإفلاس.
- ✓ رغم تخفيض معدل الفائدة في بعض الحالات إلى نسب تكاد تكون معدومة إلا أنه لم يتم الاستغناء عنه بصفة نهائية، ما جعل بعض الشباب يصرفون عن طلب الاستفادة من هذا الجهاز لأنه قرض ربوي وهذا ما يخالف تعاليم وعقيدة المسلمين.

ثانيا. تقييم سياسات وبرامج التشغيل الحكومية: رغم الجهود التي قامت بها الحكومة من خلال قيامها بعدة سياسات وبرامج التشغيل إلا أن هذه الأخيرة لم ترقى إلى المستوى المرجو منها، فسوف يتم التطرق لتقييم أهم البرامج والسياسات المعتمدة من طرف الحكومة للتشغيل في الجزائر.

1. **تقييم برامج عقود ما قبل التشغيل:** رغم أهمية هذا البرنامج واعتباره المستقبل المهني لفئة الطلبة الجامعيين وفئة الشباب ككل إلا أنهم لا يزالون يواجهوا عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن تم الحصول عليه فإنهم يواجهون صعوبات كثيرة في التوظيف بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وتضؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد [34].

([33]) نفس المرجع، ص138.

([34]) سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص62.

2. بالإضافة إلى [35]:

- ✓ تدني مستوى الأجر، فلطالما كان مستوى الأجر المتدني الذي يتقاضاه المستفيدون من برنامج عقود ما قبل التشغيل لخريجي الجامعات ومراكز التكوين بمثابة النقطة السوداء في هذا البرنامج؛
- ✓ التثبيت، فمشكلة هذا البرنامج هي أن فترة العقد المؤقتة هي أن فترة العقد المؤقتة المقدرة بسنة واحدة قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر، فلو كان هذا العقد ينتهي بتثبيت البطال المستفيد في المؤسسة التي وظف لديها أو بالحصول على عقد عمل مؤقت لكان أفضل لهذا الجهاز حتى لو كان معدل الأجر المتدني في فترة العقد الابتدائية؛
- ✓ عدم استفادة المستفيدين من تكوين رغم أن قوانين هذا البرنامج تنص على أن البطال يمكنه الاستفادة من عقد عمل كما يمكنه الاستفادة من مزاولة التكوين، إلا أنه يعرف على أنه برنامج إدماج مهني فقط ذلك لأنه لا يهتم بالتكوين لا قبل التوظف ولا أثناء فترة العقد.

3. **تقييم جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** رغم أهمية جهاز المساعدة على الإدماج المهني ومساهمته في معالجة بطالة الشباب نظرا لتميزه ببعض الخصائص التي تكاد تخلو في غيره من البرامج والأجهزة كمرونة الأجور والتكوين إلا أنه لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك للاعتبارات التالية [36]:

- ✓ اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات التأهيل الناقص؛
- ✓ ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني لسنة 1990 الذي حدد ب 2500دج كل شهر وبالتالي يعتبر إعانة وليس أجرا؛
- ✓ غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين؛
- ✓ الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل.

([35]) رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، 139.

([36]) مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص280.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر

بعد تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ودراسة أنواعها وأسبابها وكذا تطورها في الاقتصاد الجزائري، سيتم في هذا المبحث القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة بالاعتماد على النماذج الديناميكية (نماذج الأشعة الذاتية ونماذج تصحيح الخطأ) والتي تسمح بتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على معدل البطالة في الجزائر، وفي هذا السياق سيتم أولا دراسة تطور وإستقرارية المتغيرات الاقتصادية والتكامل المشترك بينها وذلك للتمكن من اختيار النموذج المناسب لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة ثم يتم تحليل الصدمات وتحليل التباين.

المطلب الأول: دراسة تطور وإستقرارية المتغيرات المفسرة للبطالة

فيما يلي سوف يتم التطرق إلى تطور المتغيرات الاقتصادية التي يفترض أن لها تأثير على معدل البطالة في الجزائر والتي يتم من خلالها بناء النموذج ومن تم يقتضي دراسة إستقراريتها.

أولا. دراسة تطور المتغيرات: لدراسة ظاهرة البطالة ومعرفة علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر وذلك وصولا إلى محددات البطالة في الجزائر، تم حصر عدد من المتغيرات والمتمثلة في معدل التضخم (INF)، معدل النمو الاقتصادي(GPIB)، نسبة النفقات العامة (DEP) إلى الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، نسبة إجمالي السكان إلى الناتج المحلي الإجمالي (HAB)، أسعار النفط (PPT) في حين أنه تم التطرق سابقا إلى تطور معدل البطالة (CHO) كونه المتغير الأساسي للدراسة، والشكل التالي يوضح تطور المتغيرات المفسرة للبطالة.

الشكل رقم(11.3): تطور المتغيرات المفسرة للبطالة خلال الفترة 1980-2014

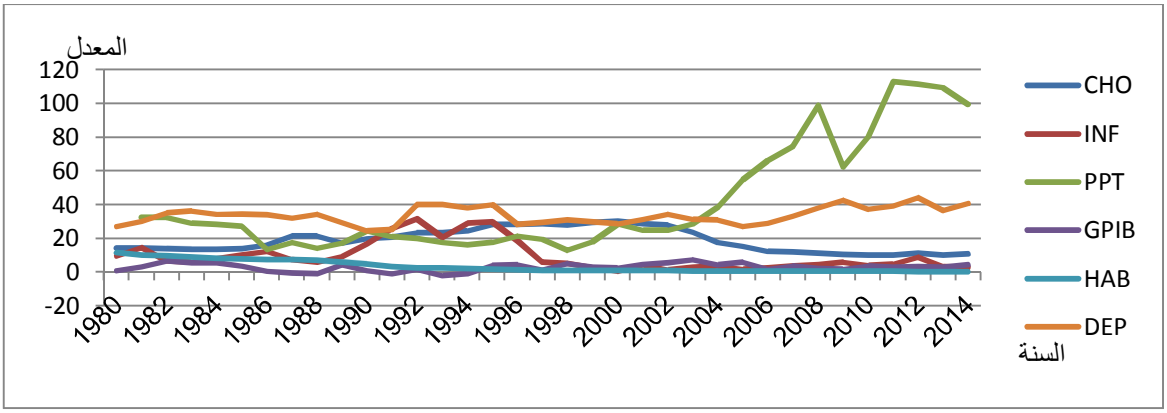

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم(7).

من خلال الشكل البياني يتضح أن أسعار النفط خلال الفترة 1980-2014 عرفت استقرارا في بدايتها حيث تراوحت أسعاره ما بين 28.64 مليار دج سنة 1980 و27.01 مليار دج سنة 1985، هذا ما

انعكس في شكل استقرار نسبي في معدل البطالة خلال هذه الفترة، إلا أنه ابتداء من سنة 1986والتي شهدت انهيار أسعار البترول حيث انخفض إلى 13.57 مليار دج ما انعكس مباشرة على سوق العمل في شكل ارتفاع لمعدل البطالة، ثم واصلت الأسعار في التذبذب من سنة إلى أخرى منذ سنة 1990 إلى سنة 1999نحو الانخفاض مخلفة ارتفاعا في معدل البطالة، منذ تلك الفترة فقد شهدت الأسعار انتعاشا لتبلغ ارتفاعا من سنة إلى أخرى لتنتقل من 54.64 مليار دج سنة 2004 إلى 99.68 مليار دج سنة2014 ما انعكس إيجابا على معدل البطالة التي شهدت تراجعا ملحوظا خلال تلك الفترة.

كما يتضح من خلال الشكل أن معدل التضخم شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة 1980– 2014، فقد عرف ارتفاعا في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، حيث انتقل معدل التضخم من 9.52% سنة 1980 إلى 18.67% سنة 1996، إلا أنه إبتدء من نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى 0.34% سنة 2000 وهو أصغر معدل تضخم عرفته الجزائر خلال الفترة، ومن جهة أخرى فإن معدل البطالة شهد أكبر معدل له خلال تلك السنة حيث بلغ30%، واستمرت العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم خلال السنوات اللاحقة وذلك كما وضحه الشكل البياني السابق.

أما بالنسبة للنفقات العامة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإنه يتضح أنها عرفت تزايدا من سنة إلى أخرى على طول الفترة 1980-2014 حيث انتقلت من27.09% سنة 1980 إلى 34.26% سنة 1984ذلك لأن الفترة شهدت كثافة الاستثمارات العمومية كنتيجة للمخطط الخماسي الأول الذي تزامن معه، فكان لذلك الدور الكبير في امتصاص الفائض من اليد العاملة وهو ما انعكس في استقرار معدل البطالة خلال تلك الفترة، إلا أن هذه النسبة واصلت التذبذب من سنة إلى أخرى حيث انخفضت إلى 29.45% سنة1981 أين طبقت الجزائر لسياسة التقشف بأمر من مؤسستي بريتن وودز، إلا أن معدل النفقات عاد للارتفاع من سنة إلى أخرى ليصل إلى 40.57% سنة 2014 وذلك نتيجة لارتفاع مداخيل الدولة البترولية بعد ارتفاع أسعاره في السنوات 2011 ، 2012،2013 ، انعكس ذلك في انخفاض معدل البطالة.

كما يتضح من الشكل البياني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر شهد ارتفاعا ملحوظا وذلك بمعدلات إيجابية خلال الفترة 1980– 1985 لتنتقل من 0.79% سنة 1980 إلى 3.7%سنة 1985 خلال السنتين صاحب ذلك استقرار في معدل البطالة، إلا أنه انطلاقا من سنة 1986 والتي شهدت معدل نمو 0.4% فإن هذه المعدلات شهدت انهيارا لتسجل أغلب سنوات الفترة 1987-1994 معدلات نمو اقتصادي سالبة نتج عنها ارتفاع في معدل البطالة، ومنذ نهاية التسعينيات سجلت الجزائر معدلات نمو موجبة متزايدة من سنة إلى أخرى منذ سنة 2000 إلى سنة 2014 فكان لذلك دور كبير في تخفيض معدل البطالة.

أما بالنسبة لإجمالي السكان كنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد عرف استقرارا نسبيا خلال الفترة 1980-1985 في حدود 13%، إلا أنه انطلاقا من سنة 1986 والذي سجل فيها نسبة 16.14% فقد عرف ارتفاعا محققا نسبة 30% سنة 2000، ومنذ هذه السنة فقد بدأ التراجع ليسجل نسبة 10.6% سنة 2014.

ثانيا. دراسة الإستقرارية: كما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، كون اغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار، أي احتوائها على جذور الوحدة، حيث يؤدي تواجد هذه الجذور في أي سلسلة زمنية إلى عدم ثبات المتوسط وتباين المتغيرات أي انه مرتبط بالزمن، وتؤدي نمذجة هذا النوع من المتغيرات إلى وجود ارتباط زائف بينها، وهذا ما يطرح مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.

1. **اختبار ديكي فولر:** تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، وسيتم الاعتماد في اختبار إستقرارية المتغيرات المشمولة بالتحليل على اختبار ديكي فولر سواء البسيط أو المطور Augmented Dickey-Fuller) للجذور الوحدوية.

✓ **اختبار ديكي فولر DF(1979):** تعتمد هذه الاختبارات على ثلاثة نماذج وهي[37] :

➢ نموذج انحدار ذاتي *AR(1)* :

$$X_t = \phi X_{t-1} + e_t$$

➢ نموذج انحدار ذاتي *AR(1)* مع وجود ثابت:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + e_t$$

➢ نموذج انحدار ذاتي *AR(1)* مع وجود ثابت ومركبة اتجاه العام:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + \beta_t + e_t$$

ويتم اختبار الفرضية:

$$(H_0 : \phi = 1)$$

ويعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسة غير مستقرة وهذا بالنسبة لجميع النماذج.

وقد وضع "ديكي فولر" قيم مجدولة لهذا الاختبار والذي يعتمد أساسا على القيمة $(\phi_1 - 1)$ عوضا عن ϕ_1 وهذا بالحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي:

(37) Régis Bourbonnais**, Econométrie**, Dunod , 4ème Edition, Paris , 2002, P233.

$$H0: \ \phi_1 - 1 = 0$$

بحيث يتم كتابة النموذج (1) كما يلي:

$$X_t - X_{t-1} = \phi_1 X_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\phi_1 - 1) X_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونفس الشيء بالنسبة للنماذج (2) و (3).

وبالتالي يتم تقدير ϕ للنماذج الثلاث بواسطة المربعات الصغرى ثم تحسب الإحصاءة :

$$t_{\hat{\phi}} = \frac{\hat{\phi}_1}{\delta_{\hat{\phi}_1}}$$

وتقارن بالقيم المجدولة لـ *DF*.

إذا كان $t < t_{\hat{\phi}_1}$ المجدولة نقبل *H0* أي هناك جذر أحادي وبالتالي السلسة غير مستقرة.

✓ **اختبار ديكي فولر المطور ADF (1981):** في الاختبار السابق*DF* يفترض أن ε_t تشويش أبيض، في حين هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية ولهذا تم تطوير هذا الاختبار سنة 1981 فأصبح يسمى بـ *(*Augmented Dickey-Fuller*)* ويطبق بنفس طريقة اختبار*DF* ولكن على النماذج التالية[38]:

$$(4): \Delta X_t = \rho X_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$(5): \Delta X_t = \rho X_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \alpha + \varepsilon_t$$

$$(6): \Delta X_t = \rho X_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t$$

حيث أن p : عدد التأخرات في النماذج والتي تحدد باستعمال معامل (AkaikeوSchwarz) من أجل نموذج يحتوي على k من المعلمات و n من المشاهدات ، يعطى معيار Akcaike (AIC) و Schwarz (SC) بالصيغة التالية: $Aic(P) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2K^2P}{n}$ $Sc(P) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2K^2PLn(n)}{n}$ حيث تمثلΩ: مقدر تباين الأخطاء.

([38]) ibide, P234.

✓ **تطبيق اختبارDF:** قبل تطبيق اختبارات ديكي فولر الموسعة، يجب تحديد عدد التأخرات لكل سلسلة والتي تصاحب اقل قيمة لمعياري (Akaike وSchwarz) وبالاستعانة ببرنامج Eviews7.0 قمنا بتقدير نماذج ديكي فولر الموسع حسب التأخرات المقترحة من 1 الى3 وسجلنا قيم (Akaike و Schwarz) لكل تأخر، والنتائج المتحصل عليها معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.3): تحديد درجة تأخر اختبارات ديكي فولر الموسعة

درجة التأخر / المتغيرات		0	1	2	3
DEP	*Akaike*	5.78	5.84	5.91	5.94
	Schwarz	5.91	6.02	6.14	6.22
INF	*Akaike*	6.17	6.21	6.17	6.22
	Schwarz	6.30	6.39	6.40	6.49
CHO	*Akaike*	4.42	4.37	4.45	4.49
	Schwarz	4.56	4.55	4.68	4.77
HAB	*Akaike*	0.59	0.34	0.16	0.19
	Schwarz	0.72	0.52	0.39	0.47
PPT	*Akaike*	7.73	7.78	7.76	7.84
	Schwarz	7.86	7.96	7.99	8.12
GPIB	*Akaike*	4.47	4.55	4.52	4.50
	Schwarz	4.60	4.73	4.75	4.78

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eveiws7.0

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم(3.3) نستنتج أن درجات التأخر معدومة عند السلاسل التالية: (سلسلة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة معدل التضخم، سلسلة أسعار النفط، سلسلة معدل النمو الاقتصادي) وتساوي1 في معدل البطالة، بينما تساوي 2 في سلسلة نسبة إجمالي السكان إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما درجة التأخر 3 فلم تصاحب أي سلسلة.

2. **نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر:** بعد حساب عدد التأخرات لكل سلسلة زمنية بناء على أساس أصغر قيمة يأخذها المعامل Schwarz وAkcaike، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة من خلال مقارنة القيم الحرجة مع القيم المحسوبة عن عدم استقرار هذه السلاسل عند كل المستويات الأصلية للمتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم لابد من القيام باختبار استقرار السلاسل ذات درجة تأخر0 وهي(INF،DEP ، PPT ، GPIB) وذلك بتطبيق عليها اختبار ديكي

فولر البسيط كما يوضحه الجدول رقم(4.3)، أما بالنسبة للمتغيرات ذات درجة تأخر 1 أو 2 فسوف يتم تطبيق عليها اختبار ديكي فولر الموسع وذلك كما يوضحه الجدول رقم(5.3).

الجدول رقم (4.3): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر البسيط

	السلسلة الأصلية			الفروقات من الدرجة الأولى			الفروقات من الدرجة الثانية		
المتغيرات	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01
DEP	-3.04	-2.9	0.11	-5.95	-6.06	-6.12			
GPIB	-3.56	-3.58	-1.89	-7.50	-7.64	-7.76			
PPT	-1.73	-0.25	0.67	-6.54	-6.21	-6.09			
INF	-1.99	-1.68	-1.28	-5.18	-5.28	-5.34			
القيم الحرجة 5 %	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eveiws7.0 .

الجدول رقم(5.3): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع

	السلسة الأصلية			الفروقات من الدرجة الأولى			الفروقات من الدرجة الثانية		
المتغيرات	النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04	النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04	النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04
CHO	-1.44	-1.24	-0.54	-3.20	-2.93	-2.97	-5.85	-5.96	-6.06
HAB	-1.55	-2.92	-3.2	-3.21	-2.29	-2.16	-4.03	-4.07	-4.05
القيم الحرجة 5%	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eveiws7.0

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

قبل اختيار النموذج الذي سوف نطبقه لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة لابد من اختبار إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلاسل التي سندرجها في النموذج، وهذا لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل، توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هو اختبار Johansen.S(1988)[39]، الذي يعتبر من أهم الاختبارات في الكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، بحيث يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[40] :

([39]) Johansen, S., **Statistical Analysis of Cointegration Vectors**, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12,1998, P231-254.

([40])Régis Bourbonnais., **Econométrie**, Dunod, 5ème Edition. Paris.2002, P291.

$$\Delta Yt = A0 + A1\Delta Yt\text{-}1 + A2\Delta Yt\text{-}2 + \ldots\ldots\ldots\ldots + Ap\Delta Yt\text{-}p+1 + \pi\, yt\text{-}1 + e$$

حيث أن : المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$

P:عدد التأخرات في النموذج، $R_g\ (\pi_p) = r$: رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل حيث:

1. إذا كانت رتبة المصفوفة π معدومة أي :$(r = 0)$ أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء، هنا يمكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي؛

2. إذا كانت رتبة المصفوفة (r =K) وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن المتغيرات مستقرة عند المستوى K هنا يمكن استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى؛

3. إذا كانت رتبة المصفوفة π فإنه يوجد $(1 \le r \le \mathrm{K} - 1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

وبما أن كل من سلسلة (DEP،GPIB،PPT،INF) مستقرة عند نفس الدرجة 1 كما بينتها اختبارات الجذور الوحدوية لديكي فولر فهناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين هاته المتغيرات، والجدول التالي يبين نتائج اختبار Johansen.S للتكامل المشترك.

الجدول رقم(6.3): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات(DEP،GPIB،PPT،INF)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.424072	37.04796	47.85613	0.3453
At most 1	0.350001	18.83018	29.79707	0.5045
At most 2	0.127516	4.623575	15.49471	0.8474
At most 3	0.003691	0.122029	3.841463	0.7260

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رتبة المصفوفة (π) تساوي الصفر، حيث أن قيم λ_{trace} (37.04، 18.83، 4.62، 0.12) اصغر من جميع القيم الحرجة (47.85، 29.79، 15.49، 3.84) عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات(DEP،GPIB،PPT،INF).

وبما أن سلسلة (HAB،CHO) مستقرة عند نفس الدرجة 2 كما بينتها اختبارات الجذور الوحدوية لديكي فولر فيمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين هاتين المتغيرين، والجدول التالي يبين نتائج اختبار Johansen.S للتكامل المشترك بين المتغيرين.

الجدول رقم(7.3): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرين(HAB،CHO)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.140489	6.485587	15.49471	0.6381
At most 1	0.044138	1.489674	3.841466	0.2223

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

من خلال الجدول السابق يتضح أن رتبة المصفوفة(π)تساوي الصفر حيث أن قيمλ_{trace} (6.48، 1.48) أصغر من القيم الحرجة (15.49، 3.84) عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة و إجمالي السكان كنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها من اختبار Johansen.S والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه سوف يتم تطبيق نموذج الارتباط الذاتي (**VAR**).

المطلب الثالث: تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR

تعد منهجية "جوهانسن" بديلة لطريقة "أنجل وغرانجر" حتى في حالة وجود نموذج بمتغيرين، وتعتمد طريقة "جوهانسن" على تقديرات المعقولية العظمى، لنظام شعاع الانحدار الذاتي (**VAR**).

نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة P ويرمز له ب**VAR**(P) مع متغير K في شكل مصفوفة[41]:

$$Yt = A0 + A1Y_{t-1} + A2Y_{t-2} + \cdots + ApY_{t-p} + \varepsilon t$$

حيث أن:Yt : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$ يضم k متغير $(y1t, y2t,\ldots, ykt)$

A0: شعاع ذو بعد (k*1)

([41]) Régis Bourbonnais, op.cit, p 307.

Ai: مصفوفة ذات بعد (k × k)

εt : شعاع الأخطاء العشوائية ذو بعد $(k \times 1)$ يمثل سيرورة خطأ أبيض ذات وسط حسابي يساوي صفر، مع مصفوفة التباين المشترك $\Sigma\varepsilon = (\varepsilon t \varepsilon t')$ باختصار، $\varepsilon t \sim i.i.d.(0,\Sigma\varepsilon)$.

أولا. تحديد درجة التأخر لنموذج VAR: قبل تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike. وSchwarz)، حيث تحدد درجة التأخر (P) ، ويكون عدد التأخرات الأمثل ذلك الذي يعطي أصغر قيمة لمعايير الإعلام، نشير إلى أن زيادة فترات الإبطاء t^2 بفترة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع عدد المعلمات المقدرة ب n^2، مما قد يؤدي إلى خطر الانخفاض السريع لدرجات الحرية عند كل دمج لمتغير تفسيري جديد، ومن أجل ذلك سوف نقترح التأخرات من (0−3) والنتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول رقم(8.3): تحديد درجة تأخر نموذج **VAR**

Date: 04/25/16 Time: 11:35
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-582.0831	NA	3.70e+08	36.75520	37.03002	36.84629
1	-401.1007	282.7851*	44785.74	27.69379	29.61757*	28.33147
2	-366.9870	40.51000	65040.53	27.81169	31.38442	28.99595
3	-307.0038	48.73632	31626.00*	26.31274*	31.53442	28.04358*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج *Eviws7.0*

إن أقل قيمة لمعيار (Akaike.وSchwarz) تصاحب تأخر P=3 مما يعني أن عدد التأخرات في النموذج VAR هو 3.

ثانيا. عرض نتائج تقدير نموذج VAR: بعد اختيار درجة التأخير، تأتي مرحلة التقدير للشعاع VAR(3) والتي يمكن القيام بها بطريقتين:

1. تطبيق طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة على حدي.
2. تطبيق طريقة المربعات الصغرى على جملة المعدلات وهذا باستعمال برمجية *Eviws7.0*.

وهذه الطريقتين تعطي نفس النتائج للمعدلات المقدرة، وفي هذه الحالة تم اختيار الطريقة الثانية ذلك أنها تعطي معلومة أكثر مثل مصفوفة التباينات للبواقي وتسمح بالدراسة الديناميكية للنموذج، حيث أنه سيتم أخذ نتائج التقدير لكل معادلة على حدي[42]، وسوف نكتفي بمعادلة معدل البطالة.

معادلة معدل البطالة

$$CHO = 1.12CHO(-1)-0.25CHO(-2)+0.07CHO(-3)-0.03DEP(-1)+0.12DEP(-2)-0.05DEP(-3)-0.17GPIB(-1)+0.06GPIB(-2)-0.08GPIB(-3)+2.88HAB(-1)-2.85HAB(-2)+0.29HAB(-3)+0.28INF(-1)-0.21INF(-2)+0.13INF(-3)-0.01PPT(-1)+0.02PPT(-2)+0.03PPT(-3)$$

$R^2 = 0.95$ $R^2\ Adj = 0.89$ $F.st = 15.49$ N=35 $R = 0.97$

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم(10).

ثالثا. تفسير نتائج تقدير نموذج VAR: من خلال معادلة البطالة الموضحة أعلاه نلاحظ أن:

معامل الارتباط $R=0.97$ وهو يقترب من الواحد أي أن العلاقة قوية بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة له(معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل النمو السكاني، نسبة النفقات العامة، أسعار النفط)، كما نلاحظ أن: $R^2=0.95$ مما يعني أن القدرة التفسيرية للنموذج قوية، حيث أن 95% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة (CHO) في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 هي تغيرات ناجمة عن التقلب في المتغيرات المدرجة في النموذج (DEP . HAB. INF.GPIB.PPT)، أما النسبة المتبقية 5% فهي راجعة إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن F.tab=2.56، أي أن $F.st>F.tab$، مما يدل على أن النموذج له معنوية اقتصادية إحصائية عالية.

كما يتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

1. معدل البطالة يرتبط طرديا مع معدل البطالة في كلا من الفترتين (t-1) و (t-3) أي أن أي زيادة في معدل البطالة ب1% سوف يظهر مباشرة في شكل ارتفاع لمعدل البطالة في الفترة (t-1) ب1.12%، وب0.07% في الفترة(t-3)، أما في الفترة (t-2) فإنهما يرتبطان عكسيا أي أن الارتفاع في معدل البطالة ب1% يؤدي إلى انخفاضها في هذه الفترة في0.25%.
2. يرتبط معدل البطالة ارتباطا عكسيا مع معدل النفقات العامة في الفترة(t-1)، حيث أن زيادة معدل النفقات العامة ب 1% يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة ب0.30 %، أما في الفترة الثانية(t-2) فإن

(42) أنظر الملحق رقم(10).

العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النفقات العامة تصبح طردية، أي أن ارتفاع معدل النفقات العامة لا يساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة في الفترة الثانية أي أنه عند زيادة معدل النفقات العامة ب 1% قد يؤدي إلى رفع معدل البطالة بنسبة 0.12%، إلا أن زيادة معدل النفقات العامة ب1% يظهر في شكل تخفيض لمعدل البطالة ب0.05% في الفترة(t-3).

3. يرتبط معدل البطالة مع معدل إجمالي السكان خلال السنة (t) بعلاقة طردية في الفترة (t-1) مما يعني أن زيادة معدل إجمالي السكان بنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل البطالة بنسبة 2.88% إلا أن هذه العلاقة تصبح عكسية في الفترة الثانية (t-2)، حيث أن زيادة معدل إجمالي السكان ب 1% قد يؤدي إلى خفض معدل البطالة ب 2.85% ثم تعود العلاقة الطردية بين المتغيرين في الفترة الثالثة أين يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني ب 1 % إلى رفع معدل البطالة ب 0.29 %.
4. يرتبط معدل النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدل البطالة خلال الفترتين(t-1) و(t-3)، أي أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يساهم في خفض معدل البطالة إذ أنه عند زيادة معدل النمو الاقتصادي ب1 % يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الفترة الأولى من السنة (t) 0.17% ويمتد تأثير الزيادة في معدل النمو الاقتصادي إلى تخفيض معدل البطالة ب0.08% في الفترة الثالثة من السنة (t)، إلا أن أثر زيادة معدل النمو الاقتصادي ب1% لا يظهر في شكل تخفيض لمعدل البطالة في الفترة(t-2) بل كان في شكل ارتفاعها ب0.06%.
5. يرتبط معدل البطالة بعلاقة طردية مع معدل التضخم وذلك في الفترة(t-1)، حيث أن زيادة معدل التضخم ب 1% تؤدي إلى رفع معدل البطالة ب0.28%، إلا أن العلاقة الطردية بين المتغيرين يزول أثرها في الفترة الثانية (t-2) فتصبح علاقة عكسية بين معدلي البطالة والتضخم مما يجعل ارتفاع هذا الأخير ب1% يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة ب0.21% في الفترة الثانية من السنة، ثم تعود العلاقة الطردية بين المتغيرين في الفترة الثالثة أين يؤدي الرفع في معدل التضخم ب1% إلى زيادة معدل البطالة ب0.29%.
6. يتضح أن الزيادة في أسعار النفط ب 1% يظهر أثرها في شكل انخفاض لمعدل البطالة بنسبة0.01% مباشرة خلال الفترة(t-1) من السنة، أما في الفترتين اللاحقتين فإن أثر ارتفاع أسعار النفط يصبح في شكل رفع لمعدل البطالة ب0.02% في الفترة(t-2) وب0.03% في الفترة(t-3).

رابعا.اختبار جودة نموذج أشعة الانحدار الذاتي: إن اختبار جودة نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR لابد من دراسة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وتحليل البواقي.

1. **دراسة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:** من خلال الشكل أدناه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (12.3): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

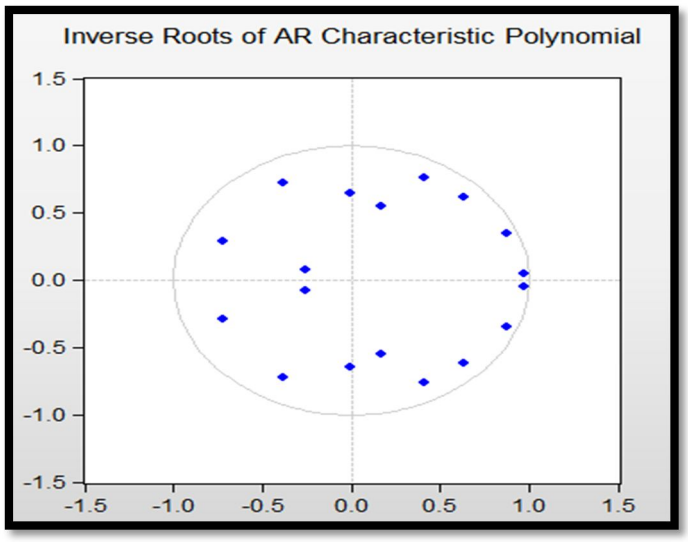

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

2. **تحليل البواقي:** يتمثل اختبار صلاحية نموذج أشعة الانحدار الذاتيVAR في دراسة الإستقرارية والارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقي معادلات النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي.

✓ **بواقي معادلة البطالة:** من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن إحصائية (Ljung - Box) المحسوبة (Q-Stat) تساوي(4.43) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob >0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الجدول رقم(9.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة البطالة

Date: 05/02/16 Time: 13:46
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.169	-0.169	1.0025	0.317
		2	0.089	0.063	1.2925	0.524
		3	-0.151	-0.131	2.1535	0.541
		4	-0.034	-0.087	2.1990	0.699
		5	-0.138	-0.147	2.9687	0.705
		6	-0.132	-0.207	3.7012	0.717
		7	0.019	-0.054	3.7178	0.812
		8	-0.086	-0.145	4.0506	0.853
		9	0.047	-0.084	4.1569	0.901
		10	-0.027	-0.101	4.1917	0.938
		11	-0.068	-0.225	4.4306	0.956
		12	-0.011	-0.176	4.4373	0.974

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

✓ **بواقي معادلة النفقات العامة:** من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن إحصائية (Ljung - Box) المحسوبة(Q-Stat) تساوي(13.51) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob > 0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الجدول رقم(10.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة النفقات العامة

Date: 05/02/16 Time: 14:12
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

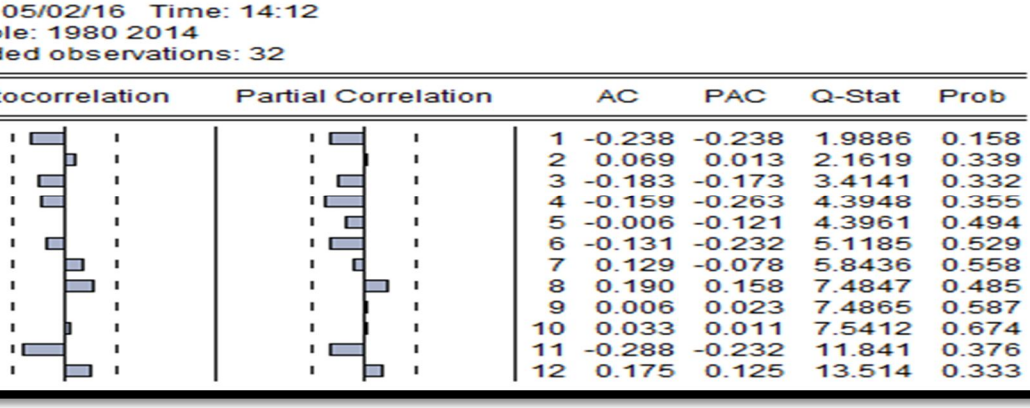

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.238	-0.238	1.9886	0.158
		2	0.069	0.013	2.1619	0.339
		3	-0.183	-0.173	3.4141	0.332
		4	-0.159	-0.263	4.3948	0.355
		5	-0.006	-0.121	4.3961	0.494
		6	-0.131	-0.232	5.1185	0.529
		7	0.129	-0.078	5.8436	0.558
		8	0.190	0.158	7.4847	0.485
		9	0.006	0.023	7.4865	0.587
		10	0.033	0.011	7.5412	0.674
		11	-0.288	-0.232	11.841	0.376
		12	0.175	0.125	13.514	0.333

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

✓ **بواقي معادلة النمو الاقتصادي:** من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن إحصائية (Ljung - Box) المحسوبة(Q-Stat) تساوي(8.76) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob >0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الجدول رقم(11.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة النمو الاقتصادي

Date: 05/02/16 Time: 14:16
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

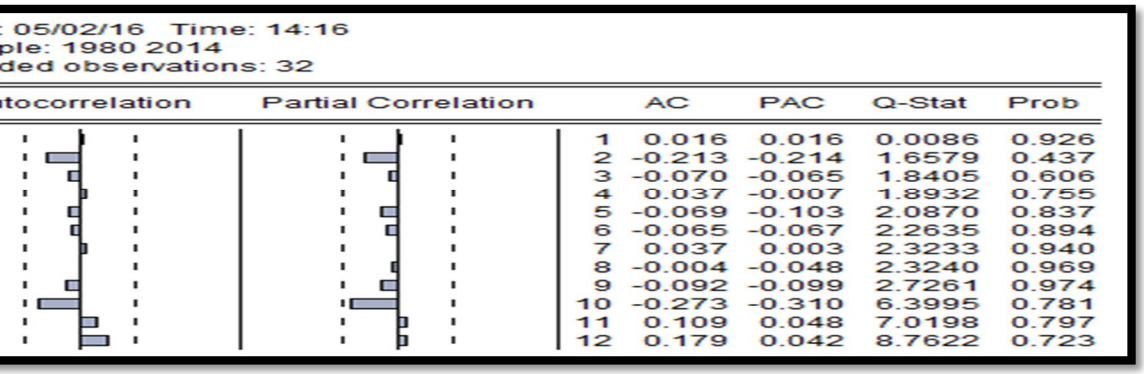

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.016	0.016	0.0086	0.926
		2	-0.213	-0.214	1.6579	0.437
		3	-0.070	-0.065	1.8405	0.606
		4	0.037	-0.007	1.8932	0.755
		5	-0.069	-0.103	2.0870	0.837
		6	-0.065	-0.067	2.2635	0.894
		7	0.037	0.003	2.3233	0.940
		8	-0.004	-0.048	2.3240	0.969
		9	-0.092	-0.099	2.7261	0.974
		10	-0.273	-0.310	6.3995	0.781
		11	0.109	0.048	7.0198	0.797
		12	0.179	0.042	8.7622	0.723

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

✓ **بواقي معادلة إجمالي السكان:** من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن إحصائية (Box - Ljung) المحسوبة(Q-Stat) تساوي(23.66) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob >0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12.3) .

الجدول رقم(12.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة النمو السكاني

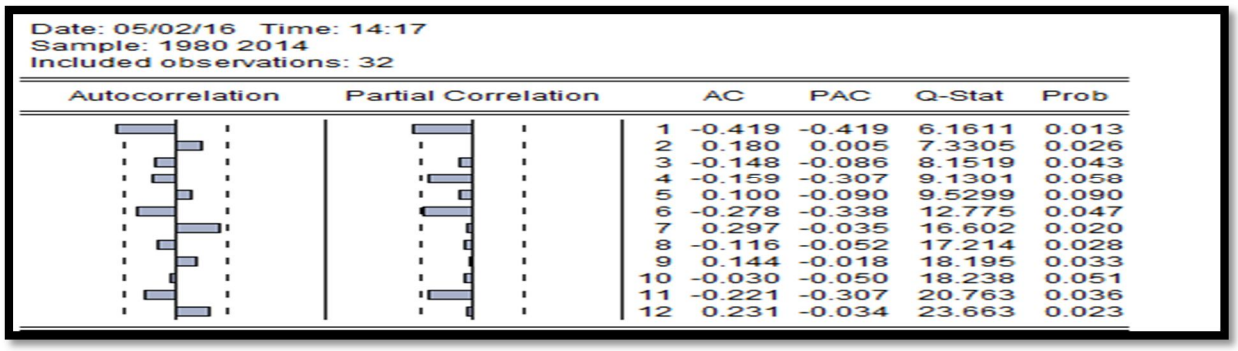
Date: 05/02/16 Time: 14:17
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	-0.419	-0.419	6.1611	0.013
			2	0.180	0.005	7.3305	0.026
			3	-0.148	-0.086	8.1519	0.043
			4	-0.159	-0.307	9.1301	0.058
			5	0.100	-0.090	9.5299	0.090
			6	-0.278	-0.338	12.775	0.047
			7	0.297	-0.035	16.602	0.020
			8	-0.116	-0.052	17.214	0.028
			9	0.144	-0.018	18.195	0.033
			10	-0.030	-0.050	18.238	0.051
			11	-0.221	-0.307	20.763	0.036
			12	0.231	-0.034	23.663	0.023

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

✓ **بواقي معادلة التضخم:** من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن إحصائية (Ljung - Box) المحسوبة(Q-Stat) تساوي(34.91) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob >0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الجدول رقم(13.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة التضخم

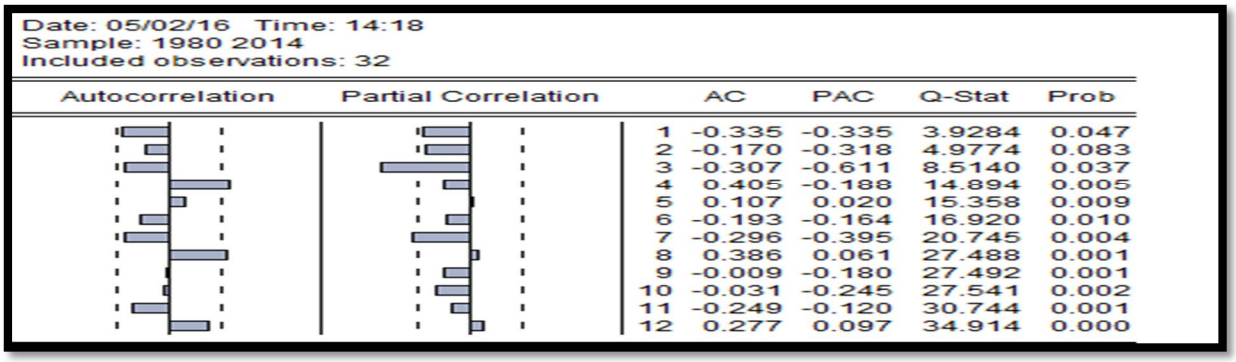
Date: 05/02/16 Time: 14:18
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	-0.335	-0.335	3.9284	0.047
			2	-0.170	-0.318	4.9774	0.083
			3	-0.307	-0.611	8.5140	0.037
			4	0.405	-0.188	14.894	0.005
			5	0.107	0.020	15.358	0.009
			6	-0.193	-0.164	16.920	0.010
			7	-0.296	-0.395	20.745	0.004
			8	0.386	0.061	27.488	0.001
			9	-0.009	-0.180	27.492	0.001
			10	-0.031	-0.245	27.541	0.002
			11	-0.249	-0.120	30.744	0.001
			12	0.277	0.097	34.914	0.000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

بواقي معادلة أسعار النفط: من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن إحصائية (Ljung - Box) المحسوبة(Q-Stat) تساوي(10.08) فهي غير معرفة إحصائيا إذ أن (prob >0.05) عند التأخر h=12، ومن ثم فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء ومنه فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الجدول رقم(14.3): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة أسعار النفط

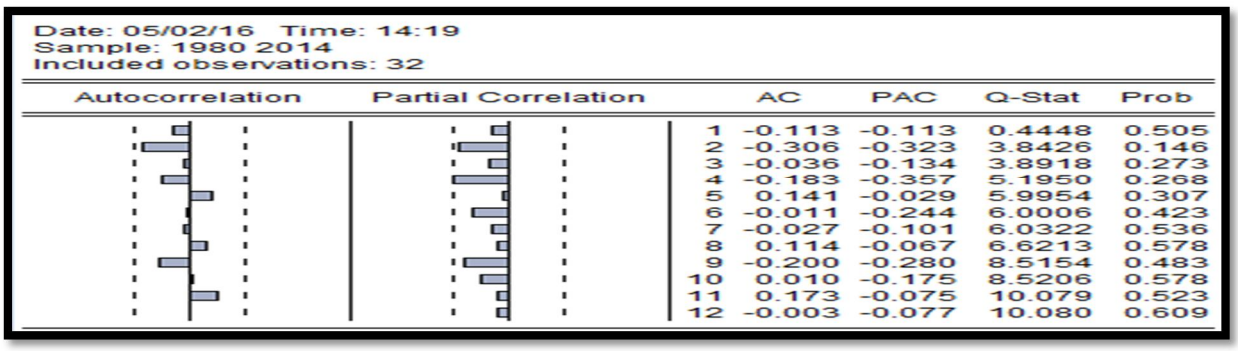
Date: 05/02/16 Time: 14:19
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
			1	-0.113	-0.113	0.4448	0.505
			2	-0.306	-0.323	3.8426	0.146
			3	-0.036	-0.134	3.8918	0.273
			4	-0.183	-0.357	5.1950	0.268
			5	0.141	-0.029	5.9954	0.307
			6	-0.011	-0.244	6.0006	0.423
			7	-0.027	-0.101	6.0322	0.536
			8	0.114	-0.067	6.6213	0.578
			9	-0.200	-0.280	8.5154	0.483
			10	0.010	-0.175	8.5206	0.578
			11	0.173	-0.075	10.079	0.523
			12	-0.003	-0.077	10.080	0.609

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.0.

المطلب الرابع: تحليل دوال الاستجابة لردود الصدمات وتحليل التباين

إن نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بتحليل الصدمات العشوائية، وهذا من خلال قياس اثر مفاجئ (صدمة) في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى، خلال الفترة الممتدة على مدى 10سنوات، ومن خلال دراستنا لدالة معدل البطالة سوف يتم القيام بتطبيق صدمة في الفترة الأولى على المتغيرات الاقتصادية (DEP،HAB،GPIB،INF،PIB) ثم القيام بدراسة الأثر على معدل البطالة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (13.3): دوال الاستجابة لردود الصدمات

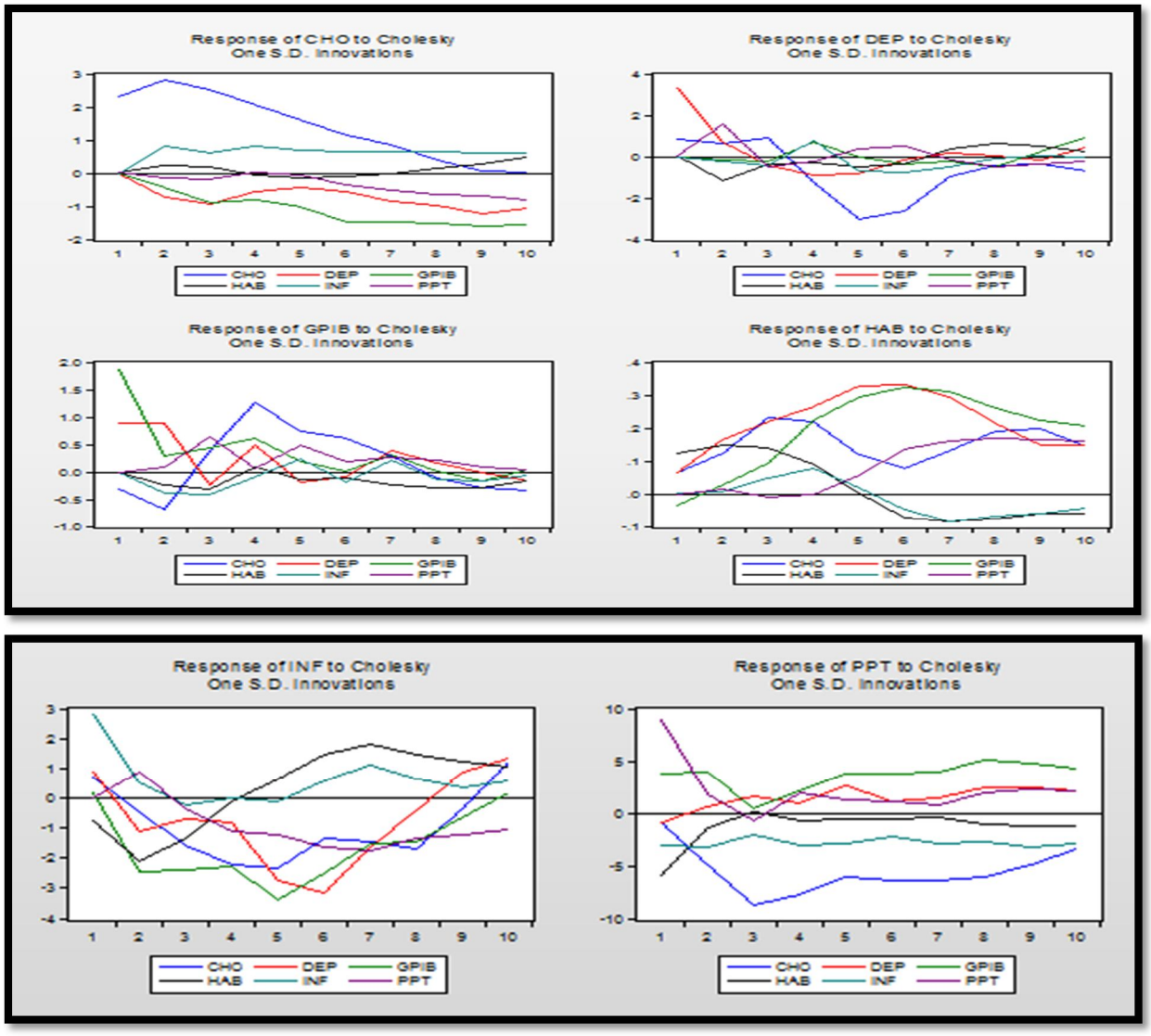

المصدر: مخرجات Eviews7.0 .

من خلال تحليل المنحنيات الممثلة لدوال الاستجابة لردود الفعل نستنتج ما يلي [43]:

([43]) أنظر الملحق رقم(11).

1. حدوث صدمة هيكلية في معدل النفقات العامة مقدرة ب 1% تؤدي إلى رفع معدل البطالة خلال الثلاث سنوات الأولى، حيث يرتفع معدل البطالة ب0.87% في السنة الثالثة، إلا أنه ابتداء من السنة الرابعة فإن الزيادة في معدل النفقات العامة تؤدي إلى خفض معدل البطالة، حيث ترتفع شدة التخفيض في السنة الخامسة أين ينخفض هذا الأخير ب3.002%، ويمتد أثر التخفيض إلى السنة العاشرة أين ينخفض معدل البطالة ب0.72%.
2. حدوث صدمة هيكلية في معدل النمو الاقتصادي مقدرة ب 1 % تؤدي إلى ظهور انخفاض في معدل البطالة حيث انخفض في السنة الأولى ب0.31 % في السنة الثانية ب0.67%، ثم يزول أثر التخفيض حتى يعاود الظهور في السنة الثامنة ويتواصل معدل البطالة في الانخفاض حتى السنة العاشرة أين ينخفض ب0.3%.
3. حدوث صدمة هيكلية في معدل السكان الإجمالي مقدرة ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة على طول السنوات العشر الموالية.
4. حدوث صدمة هيكلية في معدل التضخم ب1 % تؤدي إلى رفع معدل البطالة في السنة الأولى ب0.72%، ثم تؤدي إلى خفضها طيلة السنوات اللاحقة، إلا أنه في السنة العاشرة تؤدي الصدمة في معدل التضخم إلى رفع معدل البطالة ب1.19%.
5. صدمة في أسعار النفط تؤدي إلى خفض معدل البطالة على طول الفترة الممتدة إلى عشر سنوات، حيث يبلغ التخفيض شدته في السنة الثالثة أين ينخفض معدل البطالة ب8.82%، ثم يتواصل الانخفاض في معدل البطالة إلى السنة العاشرة أين ينخفض هذا الأخير ب3.4%.

من خلال تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل نستخلص أن معدل البطالة يستجيب بعلاقة عكسية مباشرة وقوية للصدمة في معدل النمو الاقتصادي والصدمة في أسعار النفط، حيث تم استخلاص أن لمعدل البطالة مرونة عالية اتجاه هذين المتغيرين، إذ أن للصدمة التي تعني الزيادة في إحدى المتغيرين تأثير سلبي يعمل على خفض معدل البطالة طيلة السنوات العشر الموالية.

ثانيا. تحليل التباين: يبين تحليل التباين دور كل الصدمات التي تمس المتغيرات في تفسير التقلبات الظرفية للمتغير التابع، و الجدول التالي يوضح نتائج تباين الأخطاء لمتغير معدل البطالة.

الجدول رقم (15.3): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of CHO:

Period	S.E.	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	2.315860	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.845723	90.17408	3.471771	1.188998	0.364753	4.692116	0.108284
3	4.827416	84.51425	6.124300	4.098409	0.406784	4.631073	0.225183
4	5.399652	81.92244	5.967739	5.524070	0.334529	6.070095	0.181124
5	5.782037	79.10155	5.735474	7.931659	0.344900	6.708066	0.178347
6	6.144965	73.49915	5.913167	12.73925	0.346477	7.019668	0.482295
7	6.483118	67.74467	7.045613	16.53119	0.311294	7.323936	1.043302
8	6.811519	61.71125	8.520337	20.04363	0.326269	7.522759	1.875757
9	7.169597	55.70484	10.54273	23.16870	0.447447	7.528978	2.607313
10	7.500529	50.89835	11.57793	25.54292	0.851465	7.519615	3.609724

المصدر: مخرجات Eviews7.0 .

من خلال الجدول يتضح أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدل البطالة تتعلق بصدمات في المتغير نفسه وذلك بنسبة قدرها 100% في السنة الأولى إلا أنه ابتداء من الفترة الثانية يلاحظ تناقص في تفسير التغير في معدل البطالة نتيجة الصدمة في المتغير نفسه ليصل إلى نسبة 73.49% في السنة السادسة مواصلا الانخفاض ليصل إلى 50.89% في السنة العاشرة.

ومن جهة أخرى يتضح تزايد تفسير الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى للتقلبات الظرفية الحاصلة في معدل البطالة خاصة الصدمة في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن 16.53% من تباين معدل البطالة يعود إلى الصدمة في معدل النمو الاقتصادي وذلك في الفترة السابعة، ثم ارتفع تفسير هذه الصدمة للتقلبات الظرفية في معدل البطالة محققا أعلى نسبة في تفسير تباين معدل البطالة تقدر ب25.54% في السنة العاشرة، في حين يرتفع تفسير الصدمة في معدل النفقات العامة للتغيرات الظرفية في معدل البطالة من 3.47% في السنة الثانية إلى 6.12% في السنة الثالثة، ثم تنخفض هذه النسبة في السنتين الرابعة والخامسة ليصل في هذه الأخيرة إلى 5.77% ثم ترتفع لتحقق نسبة11.57% في السنة العاشرة.

في حين نلاحظ انخفاض تفسير الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى (معدل التضخم، معدل النفقات العامة، معدل السكان الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط) للتغيرات الظرفية في معدل البطالة، حيث بلغت أكبر نسبة في تفسير التقلبات الظرفية في معدل البطالة الراجعة لمعدل التضخم بنسبة 7.52% في السنتين الثامنة والتاسعة ثم انخفضت هذه النسبة إلى 7.51% في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتفسير الصدمة في أسعار النفط للتقلبات الظرفية الحاصلة في معدل البطالة فقد تميزت عموما بالانخفاض لكن بنسب متزايدة، حيث انتقل من 0.10% في السنة الثانية إلى 1.04% السابعة و3.6% في السنة العاشرة، وفيما يخص تفسير الصدمة في معدل السكان الإجمالي للتقلبات الظرفية في معدل البطالة فقد تراوحت بين نسبتي 0.36% في السنة الثانية و0.85% في السنة العاشرة.

خلاصة

تعرف القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 ارتفاعا من سنة إلى أخرى مسجلة تغيرا في معدل البطالة حسب الظروف الاقتصادية التي يشهدها البلد وذلك بصفة كبيرة في فئة الشباب من القوة العاملة تحديدا الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة، ما جعل الحكومة الجزائرية تقوم بعدة إجراءات وسياسات للتخفيف منها خاصة عند هذه الفئة من السكان، إلا أن هذه المحاولات من طرف الحكومة خيمت عليها مجموعة من النقائص والسلبيات في عملها ما أدى إلى خفض أو إزالة فعاليتها.

فمن من خلال تقدير نموذج VAR نستخلص أن معدل البطالة له علاقة قوية بالمتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل النفقات العامة، معدل إجمالي السكان، أسعار النفط) حيث أن للتغير فيها أثر كبير في حدوث التقلبات الظرفية في معدل البطالة خلال الفترة 1980-2014 وأن لهذه المتغيرات تأثيرات مختلفة ومتفاوتة على معدل البطالة، فالأثر الناتج عن التغير في معدل إجمالي السكان يختلف عن الأثر الناجم عن باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه يترتب عن الزيادة في هذا الأخير ارتفاع معدل البطالة في حين أن للزيادة في باقي المتغيرات أثر تخفيض معدل البطالة، هذا التخفيض الذي ترتفع شدته نتيجة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع أسعار النفط.

الخاتمة

تعتبر ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم بلدان العالم على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تمتد آثارها لتشمل كل هذه الجوانب وباعتبارها موضوع يفرض نفسه وملح على الساحة الدولية، فقد اعتبرت البطالة من أكبر المواضيع استحواذا على دراسات واهتمامات الاقتصاديين والحكومات وبرامجهم الهادفة لمكافحتها والحد منها، فقد شكلت البطالة تحديا اقتصاديا واجتماعيا في الجزائر وذلك راجع إلى النسيج العمراني الذي يتشكل منه المجتمع الجزائري والذي يغلب عليه طابع الشباب المندفع بقوة إلى سوق العمل، وتزايد هذا التحدي في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وأمام ذلك الوضع كان من الضروري على الحكومة الجزائرية وضع استراتيجيات وآليات فعالة من أجل مواجهة الظاهرة.

ونظرا لأن التشخيص الجيد لظاهرة البطالة في الجزائر أمر ضروري للتخفيف منها وعلاجها، فمن هذا المنطلق تم المحاولة في هذا البحث إلى التوصل لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 محاولين في ذلك الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال تلك الفترة.

فقد قمنا في هذا البحث بعرض ظاهرة البطالة بشكل عام والتي تعبر عن توقف الشخص عن العمل أو عدم توفر العمل لمن هو راغب فيه وقادر عليه وباحث عنه، حيث اختلف تفسير البطالة عبر مدارس الفكر الاقتصادي والتي نظرت إليها من وجهات نظر متعددة ومتباينة، حيث اعترفت النظرية الكلاسيكية بوجود بطالة اختيارية فقط في الاقتصاد رابطة ظهورها بالزيادة السكانية والنمو الاقتصادي معتبرة أن الأجور النقدية متغيرا أساسيا في تحديد حجم العمالة ومنه البطالة في الاقتصاد، إلا أن التحليل الكلاسيكي للبطالة تميز بقصور واضح تجلى في تلك الفروض التي غالبا ما لا تتوفر عليها أسواق العمل وتكون بعيدة عن الواقع الاقتصادي والتي كان لتطبيقها انهيار جل اقتصاديات العالم في أزمة الكساد الكبير لعام 1929، كما تم التطرق إلى النظرية الكينزية في تفسير البطالة والتي جاءت كانتقاد للنظرية السابقة، حيث أقرت بوجود نوعين من البطالة، فبالإضافة إلى البطالة الاختيارية هناك نوع آخر وهو البطالة الإجبارية والتي تحدث نتيجة قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات مستبعدة في ذلك الأجور كسبب للبطالة، حيث أثارت هذه النظرية ردات فعل كثيرة للاقتصاديين وذلك راجع لكونها فسرت ظاهرة البطالة في الدول الرأسمالية فقط، كما أنها تصدق للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دون المتخلفة منها، كما تم التعرض إلى النظريات الحديثة في

تفسير البطالة والتي جاءت لتعديل وتطوير النظريات السابقة لها من خلال إدخال فروض أكثر واقعية عليها والتمكن من الوصول إلى تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة لم تشهدها النظريات السابقة.

كما تم من خلال هذا البحث عرض تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 والذي تبين أنه شهد تقلبات تبعا للظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني، كما تم إبراز الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من قبل الحكومة الجزائرية لتطوير التشغيل ومحاربة البطالة خاصة لدى الشباب بشكل عام والمتعلمين منهم بشكل خاص، لكن هذه الإجراءات والتدابير كان لها دور محدود كونها سعت لتوفير مناصب عمل مؤقتة وبأجور لا تشجع أصحابها على الدوام، ثم محاولة التعرف على مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر باستخدام طرق القياس الاقتصادي، والتي أوضحت أن هناك علاقة قوية بين معدل البطالة وباقي متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل التضخم، معدل النفقات العامة، معدل إجمالي السكان، أسعار النفط، معدل النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** بعد عرض مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة تبين أن هناك تضارب واختلاف فكري كبيرين بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي في تفسير وتحليل البطالة، سواء من حيث الرؤية أو الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى البطالة والتعطل عن العمل، أو من حيث السبل والآليات المقترحة للخروج من ظاهرة البطالة، وتحديد الدور المرتبط بالدولة في معالجة الظاهرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة "هناك اختلاف وتباين كبير في وجهات نظر المدارس الاقتصادية المفسرة للبطالة".
- ✓ **الفرضية الثانية:** لقد عرف معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 اتجاهين، صعودا في الفترة 1980-2000 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة بسبب أزمة 1986 وانهيار أسعار النفط، ونزولا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 وذلك راجع لتطبيق الجزائر لبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي التي ميزت تلك الفترة وما ترتب عنها من زيادة المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة "يشهد معدل البطالة في الجزائر تذبذبات تبعا للظروف الاقتصادية التي يشهدها البلد خلال الفترة 1980–2014.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** لقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة إجراءات وتدابير للتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر، إلا أن هذه الإجراءات خيمت عليها مجموعة من النقائص والسلبيات المرتبطة بصعوبة التحكم

في تسييرها من جهة ومن جهة أخرى أن المناصب التي تم توفيرها هي مناصب غير دائمة وبالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال، ذلك ما أدى إلى تخفيض أو إزالة فعالية الهيئات أو السياسات المنتهجة من طرف الحكومة للتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر، وهذا ما ينفي الفرضية القائلة " تتعدد الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر، ولهذه الإجراءات دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر".

- ✓ **الفرضية الرابعة:** يعتبر النمو الاقتصادي أهم متغير يؤثر على معدل البطالة في الجزائر بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية التي تقل أهمية منه في التأثير على معدل البطالة في الجزائر وهي معدل النمو السكاني، معدل النفقات العامة، معدل التضخم، أسعار النفط، وهذا ما ينفي الفرضية القائلة "تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر في معدل النفقات العامة وأسعار النفط".

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يرجع اختلاف وجهات النظر بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات التي تحدث في سوق العمل باستمرار وكذا كون تحاليل هذه النظريات خاصة بالفترات الزمنية والظروف الاقتصادية التي ميزت الفترات التي جاءت فيها دون شمول، بالإضافة إلى عدم انطباق هذه النظريات مع أوضاع الدول النامية والتي تعتبر الجزائر إحدى هذه الدول؛
- ✓ تتميز البطالة في الجزائر بكونها بطالة شباب أعمارهم ما بين 20 و24 سنة، أنها بطالة طويلة الأجل حيث يقدر معدل التعطل بأكثر من سنتين، كما أنها بطالة رجال وليست بطالة نساء حيث ترتفع معدلات البطالة في فئة الذكور على طول فترة الدراسة (1980-2014)، وهذا لا يعني أن النساء يمتلكن أكبر نسبة من مناصب العمل المتاحة ولكن أكبر نسبة من الجزائريات هن ماكثات بالبيوت وبالتالي يعتبرن غير ناشطات وخارج القوى العاملة؛
- ✓ يؤدي التغير في معدلات (النمو الاقتصادي، التضخم، النفقات العامة، أسعار النفط) إلى التغير عكسيا في معدل البطالة إذ أن ارتفاع معدلات هذه المتغيرات يؤدي إلى موجة تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؛
- ✓ يؤدي التغير في معدل إجمالي السكان إلى حدوث تغير طردي في معدل البطالة تابعا له، أي أن الزيادة فيه تؤدي إلى رفع معدل البطالة في الجزائر؛

- ✓ بالنسبة لمحددات البطالة في الجزائر فقد توصلنا إلى أن معدل البطالة في الجزائر يعرف بدلالة كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل إجمالي السكان، معدل التضخم، معدل النفقات العامة، أسعار النفط حيث أن معظم التقلبات الظرفية الحاصلة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 راجعة وبشكل كبير للتغير في هذه المتغيرات؛
- ✓ يعتبر معدل النمو الاقتصادي أهم متغير اقتصادي يحدد البطالة في الجزائر ويتحكم فيها.

الاقتراحات:

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج يمكننا أن نصيغ مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ✓ إعادة النظر في برامج التشغيل الحكومية خاصة تلك الهادفة إلى إدماج الشباب وخريجي الجامعات وإعادة صياغة هذه البرامج لتحقيق أهداف اقتصادية بحتة بعيدة عن الأهداف الاجتماعية والسياسية ووضع إستراتيجية فعالة لمعالجة ظاهرة البطالة في الجزائر؛
- ✓ التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل؛
- ✓ تنمية ودعم القطاع الخاص وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهما باعتبارهما الأكثر استقطابا للأيدي العاملة كما يعتبران من أكثر القطاعات حيوية في اقتصاديات البلدان المتقدمة؛
- ✓ ضرورة السيطرة على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر وتجنب حدوث صدمات فيها قد تؤدي إلى رفع معدل البطالة مستقبلا وذلك من خلال دراسة تطورها والتنبؤ بقيمها؛
- ✓ العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير فرص التوظيف التي من شأنها تخفيض معدلات البطالة؛
- ✓ العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة على سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع والتقليل من التشوهات في سوق العمل الجزائري.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر وذلك من أجل الوصول إلى محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2014، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة والتي تستدعي آفاق علمية جديدة من بينها:

- ✓ إشكالية البطالة لدى الشباب عامة وخريجي الجامعات خاصة في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دراسة إشكالية توافد العمالة الجزائرية على السوق الموازي ومحاولة تكييف هذا القطاع الرائج مع القطاع الرسمي.

قائمة

المراجع

أولا. باللغة العربية:

أ. الكتب

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الجزء الأول، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
3. أحمد ماهر، **تقليل العمالة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
4. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
5. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
6. إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
7. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
8. إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
9. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
10. حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
12. حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
13. حسين عمر، **الاقتصاد لكل قارئ**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ،1997.
14. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
15. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، 2002.
16. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

17.زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

18.زينب صالح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

19.سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

20.السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

21.سكينة بن حمودة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الملكية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

22.سمير حسون، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

23.السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

24.السيد محمد أحمد السريتي، **النظرية الاقتصادية المتقدمة**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

25.شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

26.ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

27.ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

28.ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

29.عاصم بن طاهر عرب، **اقتصاديات العمل**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994.

30.عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

31.عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

32.عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

33.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

34.علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

35.فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،2007.

36.مجدي عبد الفتاح سليمان، **عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة،2003.

37.مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

38.محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

39.محمد الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

40.محمد دويدار، مبادئ **الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

41.محمد طاقة، حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

42.محمدى فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

43.محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

44.محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009.

45.محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

46.مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007.

47.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

48.ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

49.نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

50.نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

ب. الرسائل الجامعية:

51. ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

52. رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.

53. محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

54.جيلالي شرفي، **دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

55.سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010.

56.مهدي كلو، **الخرروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

57.نوال بن فايزة، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

58.هاجر رماش، **اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013.

ت. المجلات والملتقيات

59. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر.

60. سعاد عطا الله فرج، **البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22، 2008.

61.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

62. بلقاسم ماضي، أمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/09/20م.

63. حياة براهيمي، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011/09/21.

64. حيزية قاسم، كلثوم البز، **محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/11/16.

65. محمد براق، تسعديت بوسبعين، **أسباب انتشار البطالة ولجراءات مواجهتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/11/28.

66. محمد يعقوبي، **عنتر بوتيارة، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على ظاهرة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،2011.

67. هلال درحمون، علي ترير، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودوره في معالجة البطالة**، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16 /2011/11، الجزائر.

ث. التقارير

68. التقارير الإحصائية للبنك المركزي.

69. تقارير منظمة الأوبك.

70. التقارير الإحصائية للبنك الدولي.

71. الديوان الوطني للإحصاء.

72. الديوان الوطني للإحصاء، تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع، 2011.

ثانيا. المراجع باللغة الفرنسية:

أ. الكتب:

73.Régis Bourbonnais**, Econométrie**, Dunod , 4ème Edition, Paris , 2002.
74.Johansen.S, **Statistical Analysis of Cointegration Vectors**, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12,1998.
75. Régis Bourbonnais., **Econométrie**, Dunod, 5ème Edition. Paris.2002.
76.Tremblay.R, **macroéconomique modernes**, théories et réalite , edidtion etudes vivantes, Quèbec ,1992.
77.Bernard Bernier, Yves Simon**, initiation à la macro économie**,8ème édition, Dinod, 2001.
78.Thierry.T,**lessentiel de la macro économie**,Gualino.Paris,2000.
79.Gregory.N.M **, macro economie** , 3emè édition, De Boeck, Paris,2006.

ثالثا. المواقع الإلكترونية:

80. www.ons.dz.

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور حجم السكان الإجمالي والسكان النشطون في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

السنة	حجم السكان الإجمالي	حجم السكان النشطون	معدل النشاط %
1980	18666000	-	-
1981	19262000	-	-
1982	19883000	-	-
1983	20522000	-	-
1984	21185000	-	-
1985	21863000	-	-
1986	22542000	4749000	21.06
1987	23139000	5164000	22.31
1988	23723000	5360000	22.53
1989	24403000	5588000	22.89
1990	25022000	5851000	23.38
1991	25643000	6085000	23.7
1992	26271000	6318000	24.04
1993	26894000	6561000	24.4
1994	27496000	6814000	24.7
1995	28060000	7561000	26.94
1996	28566000	7811000	27.3
1997	29045000	8072000	27.7
1998	29507000	8326000	28.2
1999	29965000	8589000	28.6
2000	30416000	8153000	26.8
2001	30879000	8568000	27.7
2002	31357000	9303622	29.67
2003	31848000	8762326	27.7
2004	32364000	9469946	29.26
2005	32906000	9493381	28.85
2006	33481000	10111262	30.2
2007	34096000	9969670	29.24
2008	34591000	10315000	29.81
2009	35268000	10544000	29.9
2010	35978000	10812000	30.05
2011	36717000	10661000	29.03
2012	37666000	11423000	30.32
2013	38528000	11964000	31.05
2014	38988000	11716000	30.04

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم(2): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2011

القطاعات / السنوات	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة، الخدمات والإدارة		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2000	872880	15.3	826060	14.4	617357	10.8	3409692	59.5	5725998
2001	1311641	21	861119	13.9	650012	10.4	6228772	54.7	6228772
2003	1412340	21.1	804152	12.1	799914	11.9	6684056	54.9	6684056
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	7798412	53.3	7798412
2006	1609633	18.15	1263591	14.25	1257703	14.18	8868804	53.42	8868804
2007	1170898	13.62	1027817	11.96	1523610	17.73	8594243	56.69	8594243
2008	1252000	13.69	1141000	12.48	1575000	17.22	9146000	56.61	9146000
2009	1242000	13.11	1194000	12.61	1718000	18.14	9472000	56.14	9472000
2010	1136000	11.67	1337000	13.73	1886000	19.37	9736000	55.23	9736000
2011	1034000	10.75	1367000	14.24	1595000	16.62	5603000	58.77	5603000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم(3): توزيع العمالة حسب الفئات العمرية للفترة 2000-2011

الوحدة للسنوات(2008.2009.2010.2011):1ألف

السنوات / الفئة العمرية	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
19-15	316810	372728	341538	469538	393147	469379	385352	415	414	383	304
%	5.12	5.98	5.10	6.02	4.88	5.29	4.48	4.54	4.37	3.93	3.16
24--20	835333	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1194515	1276	1317	1311	1207
%	13.51	13	12.73	14.41	14.04	13.55	13.9	13.95	13.9	13.46	12.57
29-25	952547	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470	1591	1673	1694	1696
%	15.41	15.45	15.5	16.35	16.87	15.34	17.19	17.4	17.66	17.39	17.66
34-30	994678	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775	1337	1355	1438	1453
%	16.09	15.04	15.57	14.84	15.14	14.72	15.04	14.62	14.3	14.76	15.13
39-35	924616	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086317	1178	1169	1211	1235
%	14.96	14.12	14.62	15.52	13.12	14.13	12.64	12.88	12.34	12.43	12.86
44-40	659964	738611	807590	880621	950859	1205074	1080505	1082	1116	1124	1113
%	10.67	11.85	12.08	11.29	11.82	13.59	12.57	11.83	11.78	10.88	11.59
49-45	638205	630472	651461	704841	743339	825347	804121	916	995	106	1085
%	10.32	10.12	9.75	9.03	9.24	9.31	9.36	10.02	10.5	10.88	11.3
55-50	333607	435283	495958	562296	615927	622754	630888	662	709	728	740
%	5.39	6.98	7.42	7.21	7.65	7.02	7.34	7.24	7.48	7.47	7.7
59-55	252513	223698	243577	315166	337505	346483	389470	429	473	513	519
%	4.04	5.59	3.64	4.04	4.19	3.91	4.53	4.69	4.29	5.26	5.4
60سنة فأكثر	246644	220264	237543	253866	242826	279364	252831	26	251	274	247
%	3.99	3.53	3.55	3.25	3.01	3.15	2.94	2.84	2.64	2.81	2.57
المجموع	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146	9472	9736	9599
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم(4):توزيع العمالة حسب المناطق وحسب الجنس للفترة من 2000-2011

المنطقة / السنة	حضري			ريفي			المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
2000	3098380	685068	3783448	2284529	112015	2396544	6179992
2001	2934016	656350	3590366	2411207	227199	2638406	6228772
2003	3131440	754848	3886288	2619591	178176	2797767	6684055
2004	3606996	941048	4548044	2832162	418206	3250368	7798412
2005	4682623	1032496	5661119	3440800	390589	381389	9492508
2006	4875915	1192046	6067961	3484314	557370	4041684	10109645
2007	4897484	1269413	6166879	3421886	380122	3802008	9968905
2008	7201000	1560000	8761000	1385000	169000	1554000	10315000
2009	5235000	1126000	6361000	3027000	348000	3375000	9736000
2010	5729000	1386000	7115000	3261000	436000	3697000	10812000
2011	5062000	1235000	6297000	2976000	326000	3302000	9599000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم(5): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية للفترة 2000-2011

الفئة / السنة	15-19سنة	النسبة%	20-24سنة	النسبة%	25-29سنة	النسبة %	30-34سنة	النسبة %	المجموع
2000	640136	25.49	761933	29.82	554975	22.10	254264	10.12	2510863
2001	393441	16.82	687958	30.66	578984	24.75	280890	12.01	2339450
2003	329136	15.84	66782	33.19	509289	24.51	245568	11.82	2078270
2004	256907	15.37	505378	31.9	462633	27.68	206447	12.35	1671535
2005	205417	14.18	481169	32.43	398779	27.53	176666	12.20	1448286
2006	166414	13.41	369982	32.20	333483	26.88	170394	13.41	1240481
2007	175245	12.75	421404	30.34	393024	28.59	187488	29.82	1374663
2008	140000	11.98	388000	29.41	348000	29.77	149000	26.88	1169000
2009	125000	11.66	342000	32.09	320000	29.85	142000	13.73	1072000
2010	116000	10.78	349000	30.23	336000	31.22	140000	7.34	1076000
2011	95000	8.94	342000	33.22	323000	30.41	134000	3.94	1062000

الفئة / السنة	35-39سنة	النسبة %	40-44سنة	النسبة %	45-49سنة	النسبة %	50-54سنة	النسبة %	55-59سنة	النسبة %	المجموع
2000	112245	4.47	70818	2.82	47976	1.91	49512	1.97	19004	0.75	2510863
2001	155896	6.66	93287	3.99	72662	3.11	58163	2.49	18169	0.78	2339450
2003	133532	6.43	75108	3.61	62516	3.01	40295	1.94	15954	0.77	2078270
2004	104297	6.24	58291	3.49	41583	2.49	24577	1.47	11422	0.68	1671535
2005	84257	5.82	43096	2.98	31613	2.18	19498	1.35	7791	0.54	1448286
2006	91115	7.34	48942	3.94	28415	2.29	25544	2.06	6563	0.53	12408441
2007	93151	6.78	48364	3.52	22192	1.61	24182	1.76	9613	0.7	1374663
2008	69000	5.9	34000	2.91	19000	1.63	15000	1.28	7000	0.6	1169000
2009	65000	6.06	32000	2.98	19000	1.77	17000	1.58	10000	0.93	1072000
2010	58000	5.39	32000	2.97	22000	2.04	13000	1.2	10000	0.92	1076000
2011	74000	6.96	36000	3.38	32000	3.01	14000	1.31	12000	1.12	1062000

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 6: توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة من2000-2011

المناطق الجغرافية / السنة	حضري			ريفي			المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
2000	1340788	236443	1577231	884357	49275	933632	2510863
%	85	15	62.8	94.72	5.28	38.2	100
2001	1127763	327578	1455341	807147	76961	884108	2339449
%	77.5	22.5	62.2	91.3	8.7	37.8	100
2003	995969	227150	1223119	763964	91187	855151	2078270
%	81.42	18.58	58.9	89.33	10.67	41.1	100
2004	790727	203644	994371	579688	97475	677163	1671534
%	79.52	20.48	59.5	85.6	14.4	40.5	100
2005	656378	178678	835056	542667	70535	613232	1448288
%	78.6	21.4	57.66	88.5	11.5	42.34	100
2006	588196	189170	777366	400093	63383	463476	1240841
%	75.7	24.3	62.65	86.32	13.68	37.35	100
2007	653238	225071	878309	418737	77588	496324	1374634
%	74.4	25.6	63.5	84.4	15.6	36.1	100
2008	741000	271000	1012000	127000	30000	157000	1169000
%	73.2	26.8	86.6	80.9	19.1	13.4	100
2009	544000	249000	793000	208000	71000	279000	1072000
%	68.6	31.4	74	74.55	25.45	26	100
2010	489000	257000	746000	249000	67000	316000	1062000
%	65.5	34.5	70.24	78.8	21.2	29.76	100
2011	494000	260000	754000	234000	88000	322000	1076000
%	65.5	34.5	70	72.7	27.3	30	100

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم(7):تطور متغيرات الدراسة للفترة من 1980-2014

DEP%	HAB%	PPT%	GPIB%	INF%	CHO%	السنة
27.09	11.5		0.79	9.52	14.19	**1980**
30.12	10.1	32.51	3	14.65	13.99	**1981**
34.9	9.6	32.38	6.4	6.54	13.64	**1982**
36.3	8.8	29.04	5.4	5.97	13.29	**1983**
34.24	7.92	28.24	5.6	8.12	13.29	**1984**
34.27	7.51	27.01	3.7	10.5	13.59	**1985**
34	7.5	13.57	0.4	12.37	16.14	**1986**
32.12	7.15	17.73	-0.7	7.44	21.35	**1987**
34.25	6.8	14.24	-1	5.91	21.22	**1988**
29.41	5.77	17.31	4.4	9.3	17.18	**1989**
24.56	4.5	24.34	0.8	16.65	19.66	**1990**
25.12	3.04	21.04	-1.2	25.9	20.59	**1991**
40.08	2.51	20.03	1.8	31.7	23.42	**1992**
40.11	2.31	17.5	-2.1	20.5	23.15	**1993**
37.97	1.84	16.19	-0.9	29.04	24.3	**1994**
39.97	1.48	17.4	3.8	29.77	28.1	**1995**
28.19	1.11	21.33	4.1	18.67	28.2	**1996**
29.45	1.01	19.62	1.1	5.73	28.6	**1997**
30.94	1.04	13.02	5.1	4.95	28	**1998**
29.7	0.93	18.12	3.2	2.64	29.2	**1999**
28.57	0.74	28.77	2.2	0.34	30	**2000**
31.25	0.73	24.74	4.61	4.22	28.4	**2001**
34.29	0.69	24.91	5.6	1.41	27.7	**2002**
31.21	0.61	28.73	7.2	2.58	23.7	**2003**
30.78	0.61	38.35	4.3	3.56	17.7	**2004**
27.13	0.53	54.64	5.9	1.64	15.3	**2005**
28.85	0.44	66.06	1.7	2.33	12.3	**2006**
33.24	0.39	74.66	3.4	3.56	11.8	**2007**
37.95	0.36	98.96	2	4.44	11.3	**2008**
42.62	0.31	62.35	1.6	5.74	10.2	**2009**
37.25	0.35	80.35	3.6	3.9	10	**2010**
39.29	0.3	112.92	2.8	4.52	10	**2011**
44.23	0.25	111.49	3.3	8.89	11	**2012**
36.6	0.23	109.38	2.8	3.33	9.8	**2013**
40.57	0.23	99.68	4.1	2.9	10.6	**2014**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

1. الديوان الوطني للإحصاء.
2. التقارير الإحصائية للبنك المركزي.
3. تقارير منظمة الأوبك.
4. التقارير الإحصائية للبنك الدولي.
5. www.ons.dz consulter le 04/04/2016.

الملحق رقم (08): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر البسيط

1. اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل النفقات العامة عند المستوى(1ère différence)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.957420	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.088216	0.182666	-5.957420	0.0000
C	0.056349	1.788342	0.031509	0.9751
@TREND("1980")	0.015874	0.087712	0.180984	0.8576

R-squared	0.543050	Mean dependent var	0.028485
Adjusted R-squared	0.512587	S.D. dependent var	6.867387
S.E. of regression	4.794464	Akaike info criterion	6.059309
Sum squared resid	689.6065	Schwarz criterion	6.195355
Log likelihood	-96.97860	Hannan-Quinn criter.	6.105084
F-statistic	17.82637	Durbin-Watson stat	2.034277
Prob(F-statistic)	0.000008		

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.063595	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.089442	0.179669	-6.063595	0.0000
C	0.342442	0.823115	0.416032	0.6803

R-squared	0.542551	Mean dependent var	0.028485
Adjusted R-squared	0.527795	S.D. dependent var	6.867387
S.E. of regression	4.719074	Akaike info criterion	5.999794
Sum squared resid	690.3594	Schwarz criterion	6.090491
Log likelihood	-96.99660	Hannan-Quinn criter.	6.030311
F-statistic	36.76718	Durbin-Watson stat	2.030103
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.129115	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-1.084740	0.176982	-6.129115	0.0000

R-squared	0.539997	Mean dependent var	0.028485
Adjusted R-squared	0.539997	S.D. dependent var	6.867387
S.E. of regression	4.657702	Akaike info criterion	5.944756
Sum squared resid	694.2139	Schwarz criterion	5.990104
Log likelihood	-97.08847	Hannan-Quinn criter.	5.960014
Durbin-Watson stat	2.025964		

2. اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل النمو الاقتصادي عند المستوى (1ère différence)

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.506970	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GPIB(-1))	-1.298056	0.172913	-7.506970	0.0000
C	-0.024642	0.921559	-0.026740	0.9788
@TREND("1980")	0.004229	0.045242	0.093484	0.9261

R-squared	0.653293	Mean dependent var	-0.027576
Adjusted R-squared	0.630179	S.D. dependent var	4.065624
S.E. of regression	2.472425	Akaike info criterion	4.734784
Sum squared resid	183.3866	Schwarz criterion	4.870830
Log likelihood	-75.12394	Hannan-Quinn criter.	4.780560
F-statistic	28.26414	Durbin-Watson stat	2.138808
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.641107	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GPIB(-1))	-1.298751	0.169969	-7.641107	0.0000
C	0.051530	0.423583	0.121652	0.9040

R-squared	0.653192	Mean dependent var	-0.027576
Adjusted R-squared	0.642004	S.D. dependent var	4.065624
S.E. of regression	2.432575	Akaike info criterion	4.674469
Sum squared resid	183.4400	Schwarz criterion	4.765167
Log likelihood	-75.12875	Hannan-Quinn criter.	4.704986
F-statistic	58.38651	Durbin-Watson stat	2.136923
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.760818	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GPIB(-1))	-1.298245	0.167282	-7.760818	0.0000

R-squared	0.653026	Mean dependent var	-0.027576
Adjusted R-squared	0.653026	S.D. dependent var	4.065624
S.E. of regression	2.394836	Akaike info criterion	4.614341
Sum squared resid	183.5276	Schwarz criterion	4.659689
Log likelihood	-75.13662	Hannan-Quinn criter.	4.629599
Durbin-Watson stat	2.136720		

3. اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل التضخم عند المستوى(1ère différence)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.188551	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:05
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.931579	0.179545	-5.188551	0.0000
C	-0.259130	2.007497	-0.129081	0.8982
@TREND("1980")	-0.004672	0.098712	-0.047330	0.9626

R-squared	0.473751	Mean dependent var	-0.168485
Adjusted R-squared	0.438668	S.D. dependent var	7.191276
S.E. of regression	5.387855	Akaike info criterion	6.292680
Sum squared resid	870.8694	Schwarz criterion	6.428726
Log likelihood	-100.8292	Hannan-Quinn criter.	6.338455
F-statistic	13.50362	Durbin-Watson stat	1.800302
Prob(F-statistic)	0.000066		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.282337	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.931021	0.176252	-5.282337	0.0000
C	-0.343122	0.923280	-0.371634	0.7127

R-squared	0.473712	Mean dependent var	-0.168485
Adjusted R-squared	0.456735	S.D. dependent var	7.191276
S.E. of regression	5.300440	Akaike info criterion	6.232148
Sum squared resid	870.9344	Schwarz criterion	6.322846
Log likelihood	-100.8304	Hannan-Quinn criter.	6.262665
F-statistic	27.90309	Durbin-Watson stat	1.800964
Prob(F-statistic)	0.000010		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.344882	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:07
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.928676	0.173750	-5.344882	0.0000

R-squared	0.471367	Mean dependent var	-0.168485
Adjusted R-squared	0.471367	S.D. dependent var	7.191276
S.E. of regression	5.228571	Akaike info criterion	6.175988
Sum squared resid	874.8146	Schwarz criterion	6.221336
Log likelihood	-100.9038	Hannan-Quinn criter.	6.191246
Durbin-Watson stat	1.796709		

4. اختبار ديكي فولر لسلسلة أسعار النفط عند المستوى (1ère différence)

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.548594	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPT,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPT(-1))	-1.207254	0.184353	-6.548594	0.0000
C	-3.702317	4.338009	-0.853460	0.4002
@TREND("1980")	0.346936	0.219402	1.581282	0.1243

R-squared	0.588799	Mean dependent var	-0.411212
Adjusted R-squared	0.561386	S.D. dependent var	17.39050
S.E. of regression	11.51738	Akaike info criterion	7.812099
Sum squared resid	3979.499	Schwarz criterion	7.948145
Log likelihood	-125.8996	Hannan-Quinn criter.	7.857874
F-statistic	21.47851	Durbin-Watson stat	2.068364
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.211989	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPT,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:12
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPT(-1))	-1.125324	0.181154	-6.211989	0.0000
C	2.342080	2.100167	1.115187	0.2733

R-squared	0.554526	Mean dependent var	-0.411212
Adjusted R-squared	0.540156	S.D. dependent var	17.39050
S.E. of regression	11.79281	Akaike info criterion	7.831549
Sum squared resid	4311.184	Schwarz criterion	7.922247
Log likelihood	-127.2206	Hannan-Quinn criter.	7.862066
F-statistic	38.58880	Durbin-Watson stat	2.016414
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.091206	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPT,2)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:13
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPT(-1))	-1.082689	0.177746	-6.091206	0.0000

R-squared	0.536655	Mean dependent var	-0.411212
Adjusted R-squared	0.536655	S.D. dependent var	17.39050
S.E. of regression	11.83762	Akaike info criterion	7.810277
Sum squared resid	4484.138	Schwarz criterion	7.855626
Log likelihood	-127.8696	Hannan-Quinn criter.	7.825536
Durbin-Watson stat	2.004981		

الملحق رقم(09): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع

1. اختبار ديكي فولر لسلسة معدل البطالة عند المستوى (2ème différence)

Null Hypothesis: D(CHO,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.852806	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1984 2014
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1),2)	-1.740176	0.297323	-5.852806	0.0000
D(CHO(-1),3)	0.324301	0.185537	1.747902	0.0918
C	0.010569	1.015904	0.010404	0.9918
@TREND("1980")	0.001754	0.048389	0.036254	0.9713

R-squared	0.690181	Mean dependent var	0.083871
Adjusted R-squared	0.655756	S.D. dependent var	4.105405
S.E. of regression	2.408734	Akaike info criterion	4.715994
Sum squared resid	156.6540	Schwarz criterion	4.901025
Log likelihood	-69.09791	Hannan-Quinn criter.	4.776309
F-statistic	20.04920	Durbin-Watson stat	2.106739
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(CHO,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.960039	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1984 2014
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1),2)	-1.740169	0.291973	-5.960039	0.0000
D(CHO(-1),3)	0.324183	0.182170	1.779559	0.0860
C	0.043891	0.424914	0.103295	0.9185

R-squared	0.690166	Mean dependent var	0.083871
Adjusted R-squared	0.668035	S.D. dependent var	4.105405
S.E. of regression	2.365388	Akaike info criterion	4.651527
Sum squared resid	156.6617	Schwarz criterion	4.790300
Log likelihood	-69.09866	Hannan-Quinn criter.	4.696763
F-statistic	31.18545	Durbin-Watson stat	2.106407
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(CHO,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.064296	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1984 2014
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1),2)	-1.740145	0.286949	-6.064296	0.0000
D(CHO(-1),3)	0.323960	0.179024	1.809593	0.0807

R-squared	0.690048	Mean dependent var	0.083871
Adjusted R-squared	0.679360	S.D. dependent var	4.105405
S.E. of regression	2.324690	Akaike info criterion	4.587392
Sum squared resid	156.7214	Schwarz criterion	4.679907
Log likelihood	-69.10457	Hannan-Quinn criter.	4.617549
Durbin-Watson stat	2.105151		

2. اختبار ديكي فولر لسلسلة معدل النمو السكاني عند المستوى(2ème différence)

Null Hypothesis: D(HAB,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.038033	0.0181
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HAB,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HAB(-1),2)	-1.340913	0.332071	-4.038033	0.0004
D(HAB(-1),3)	0.388975	0.250958	1.549963	0.1337
D(HAB(-2),3)	0.161173	0.165310	0.974976	0.3389
C	0.090743	0.132493	0.684887	0.4997
@TREND("1980")	-0.002690	0.006141	-0.437992	0.6652

R-squared	0.512715	Mean dependent var	0.002000
Adjusted R-squared	0.434749	S.D. dependent var	0.382347
S.E. of regression	0.287460	Akaike info criterion	0.495548
Sum squared resid	2.065836	Schwarz criterion	0.729081
Log likelihood	-2.433217	Hannan-Quinn criter.	0.570257
F-statistic	6.576166	Durbin-Watson stat	1.951767
Prob(F-statistic)	0.000927		

Null Hypothesis: D(HAB,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.078133	0.0036
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HAB,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HAB(-1),2)	-1.325804	0.325101	-4.078133	0.0004
D(HAB(-1),3)	0.380516	0.246294	1.544967	0.1344
D(HAB(-2),3)	0.150347	0.160891	0.934465	0.3587
C	0.037653	0.052660	0.715018	0.4810

R-squared	0.508976	Mean dependent var	0.002000
Adjusted R-squared	0.452319	S.D. dependent var	0.382347
S.E. of regression	0.282957	Akaike info criterion	0.436525
Sum squared resid	2.081688	Schwarz criterion	0.623352
Log likelihood	-2.547880	Hannan-Quinn criter.	0.496293
F-statistic	8.983512	Durbin-Watson stat	1.957565
Prob(F-statistic)	0.000298		

Null Hypothesis: D(HAB,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.051884	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HAB,3)
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 13:02
Sample (adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HAB(-1),2)	-1.283614	0.316794	-4.051884	0.0004
D(HAB(-1),3)	0.355375	0.241555	1.471198	0.1528
D(HAB(-2),3)	0.131583	0.157293	0.836545	0.4102

R-squared	0.499320	Mean dependent var	0.002000
Adjusted R-squared	0.462233	S.D. dependent var	0.382347
S.E. of regression	0.280385	Akaike info criterion	0.389331
Sum squared resid	2.122621	Schwarz criterion	0.529451
Log likelihood	-2.839969	Hannan-Quinn criter.	0.434157
Durbin-Watson stat	1.959994		

الملحق رقم(10): تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/02/16 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
CHO(-1)	1.127295	0.125124	-0.280674	0.016211	-0.300486	-1.362045
	(0.27378)	(0.39925)	(0.24650)	(0.01888)	(0.36749)	(1.40136)
	[4.11749]	[0.31339]	[-1.13864]	[0.85860]	[-0.81767]	[-0.97195]
CHO(-2)	-0.255962	0.546556	0.561213	0.037606	-0.430585	-1.478517
	(0.41145)	(0.60001)	(0.37045)	(0.02838)	(0.55228)	(2.10600)
	[-0.62210]	[0.91091]	[1.51496]	[1.32532]	[-0.77965]	[-0.70205]
CHO(-3)	0.071307	-0.656709	0.129215	-0.065201	0.815425	-0.351986
	(0.35741)	(0.52121)	(0.32180)	(0.02465)	(0.47975)	(1.82943)
	[0.19951]	[-1.25996]	[0.40154]	[-2.64520]	[1.69969]	[-0.19240]
DEP(-1)	-0.306361	0.360715	0.320057	0.014312	0.284935	0.191787
	(0.18451)	(0.26907)	(0.16612)	(0.01272)	(0.24766)	(0.94441)
	[-1.66042]	[1.34062]	[1.92663]	[1.12472]	[1.15050]	[0.20308]
DEP(-2)	0.120320	0.077363	-0.249467	-0.012545	0.866414	0.096803
	(0.23196)	(0.33826)	(0.20884)	(0.01600)	(0.31135)	(1.18728)
	[0.51871]	[0.22871]	[-1.19451]	[-0.78421]	[2.78274]	[0.08153]
DEP(-3)	-0.055823	-0.323877	0.230270	0.006546	-0.283342	0.492178
	(0.13532)	(0.19734)	(0.12184)	(0.00933)	(0.18164)	(0.69263)
	[-0.41253]	[-1.64126]	[1.89001]	[0.70146]	[-1.55994]	[0.71059]
GPIB(-1)	-0.170365	-0.468432	0.113816	0.035812	-1.745826	1.635991
	(0.27673)	(0.40356)	(0.24916)	(0.01908)	(0.37145)	(1.41646)
	[-0.61563]	[-1.16076]	[0.45680]	[1.87649]	[-4.70000]	[1.15499]

GPIB(-2)	0.062982	0.060828	0.034146	0.035805	-0.419678	-1.594539
	(0.27565)	(0.40198)	(0.24818)	(0.01901)	(0.37000)	(1.41093)
	[0.22848]	[0.15132]	[0.13758]	[1.88348]	[-1.13426]	[-1.13013]
GPIB(-3)	-0.088655	0.782315	0.119081	0.090349	0.218341	-0.289361
	(0.26510)	(0.38659)	(0.23868)	(0.01828)	(0.35584)	(1.35691)
	[-0.33442]	[2.02363]	[0.49891]	[4.94185]	[0.61360]	[-0.21325]
HAB(-1)	2.882096	-0.402702	-2.242279	1.286737	-10.38658	-8.180148
	(2.69694)	(3.93292)	(2.42820)	(0.18599)	(3.62005)	(13.8043)
	[1.06865]	[-0.10239]	[-0.92343]	[6.91819]	[-2.86918]	[-0.59258]
HAB(-2)	-2.857632	-4.906548	3.411684	-0.395452	0.974981	1.765368
	(4.39433)	(6.40821)	(3.95644)	(0.30305)	(5.89841)	(22.4924)
	[-0.65030]	[-0.76567]	[0.86231]	[-1.30489]	[0.16530]	[0.07849]
HAB(-3)	0.292464	5.026736	-0.802421	0.021869	8.767661	0.279292
	(2.92884)	(4.27109)	(2.63699)	(0.20199)	(3.93131)	(14.9913)
	[0.09986]	[1.17692]	[-0.30429]	[0.10827]	[2.23021]	[0.01863]
INF(-1)	0.281818	0.121335	-0.127748	0.003910	0.301572	-0.920271
	(0.17180)	(0.25053)	(0.15468)	(0.01185)	(0.23060)	(0.87934)
	[1.64042]	[0.48432]	[-0.82590]	[0.32998]	[1.30778]	[-1.04655]
INF(-2)	-0.213725	-0.238016	0.048159	0.010302	-0.258735	0.239878
	(0.17320)	(0.25257)	(0.15594)	(0.01194)	(0.23248)	(0.88651)
	[-1.23400]	[-0.94238]	[0.30884]	[0.86251]	[-1.11294]	[0.27059]
INF(-3)	0.131918	0.227166	0.010895	-0.002230	0.100462	-0.236041
	(0.10840)	(0.15808)	(0.09760)	(0.00748)	(0.14550)	(0.55485)
	[1.21694]	[1.43703]	[0.11163]	[-0.29832]	[0.69044]	[-0.42541]
PPT(-1)	-0.014191	0.177410	0.008663	0.001830	0.095909	0.189305
	(0.05799)	(0.08457)	(0.05221)	(0.00400)	(0.07784)	(0.29682)
	[-0.24472]	[2.09787]	[0.16591]	[0.45766]	[1.23215]	[0.63777]

PPT(-2)	0.020794	-0.157876	0.025605	-0.006823	-0.108474	-0.083157
	(0.05581)	(0.08139)	(0.05025)	(0.00385)	(0.07491)	(0.28566)
	[0.37259]	[-1.93981]	[0.50957]	[-1.77262]	[-1.44801]	[-0.29110]
PPT(-3)	0.031450	0.107980	0.040497	0.003576	-0.091315	0.009299
	(0.06152)	(0.08971)	(0.05539)	(0.00424)	(0.08258)	(0.31489)
	[0.51122]	[1.20362]	[0.73114]	[0.84286]	[-1.10583]	[0.02953]
C	6.339021	21.56201	-19.57628	-0.510593	-18.33854	98.18542
	(11.2508)	(16.4069)	(10.1297)	(0.77590)	(15.1016)	(57.5871)
	[0.56343]	[1.31421]	[-1.93257]	[-0.65806]	[-1.21434]	[1.70499]
R-squared	0.955479	0.818775	0.665660	0.998670	0.950137	0.946924
Adj. R-squared	0.893834	0.567847	0.202727	0.996828	0.881097	0.873435
Sum sq. resids	69.72170	148.2706	56.51872	0.331603	125.6180	1826.644
S.E. equation	2.315860	3.377193	2.085088	0.159712	3.108525	11.85374
F-statistic	15.49968	3.262993	1.437919	542.2985	13.76202	12.88520
Log likelihood	-57.86644	-69.93888	-54.50741	27.70681	-67.28619	-110.1180
Akaike AIC	4.804153	5.558680	4.594213	-0.544176	5.392887	8.069877
Schwarz SC	5.674433	6.428961	5.464494	0.326105	6.263168	8.940157
Mean dependent	19.03375	33.89094	2.769062	2.425313	9.328750	42.24125
S.D. dependent	7.107527	5.137326	2.335183	2.835967	9.014832	33.31952

Determinant resid covariance (dof adj.)	1929.848
Determinant resid covariance	8.675276
Log likelihood	-307.0038
Akaike information criterion	26.31274
Schwarz criterion	31.53442

الملحق رقم(11): تحليل دوال الاستجابة لردود الصدمات

Response of CHO: Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	2.315860	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.823680	-0.716562	-0.419342	0.232262	0.833033	-0.126549
3	2.521663	-0.955899	-0.882748	0.202117	0.620708	-0.190950
4	2.047034	-0.559254	-0.809642	-0.052338	0.831017	0.018232
5	1.599903	-0.421323	-1.020342	-0.133308	0.687623	-0.082560
6	1.143904	-0.561574	-1.469254	-0.124599	0.638773	-0.349989
7	0.848487	-0.853512	-1.462115	-0.002720	0.653944	-0.506351
8	0.397991	-0.995908	-1.533430	0.143314	0.641879	-0.657102
9	0.044608	-1.210838	-1.615498	0.280399	0.616288	-0.685529
10	0.018240	-1.046047	-1.568592	0.499014	0.600208	-0.830973

Response of DEP: Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	0.810078	3.278598	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.638056	0.671507	-0.154476	-1.189488	-0.215265	1.582030
3	0.872646	-0.423995	-0.231175	-0.360267	-0.463628	-0.492509
4	-1.209552	-0.899558	0.703043	-0.323935	0.751826	-0.205670
5	-3.007513	-0.825570	-0.002306	-0.510640	-0.728194	0.337898
6	-2.630330	-0.166535	-0.354501	-0.369648	-0.792425	0.476101
7	-0.999143	0.186492	-0.244172	0.382658	-0.496919	-0.134520
8	-0.432640	0.057664	-0.503234	0.644965	-0.096575	-0.523506
9	-0.351086	-0.188237	0.205605	0.506551	0.014489	-0.355164
10	-0.728823	0.460540	0.911441	0.229691	-0.020464	-0.217761

Response of GPIB: Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	-0.315961	0.890299	1.858798	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.675521	0.888214	0.299948	-0.235187	-0.384588	0.077249
3	0.399348	-0.249919	0.434323	-0.309357	-0.400414	0.647750
4	1.268284	0.482307	0.623634	0.085133	-0.094659	0.070366
5	0.737636	-0.197897	0.175055	-0.140698	0.242565	0.486772
6	0.606556	-0.083471	0.006973	-0.112745	-0.191446	0.199242
7	0.287881	0.377473	0.307908	-0.227260	0.203966	0.256179
8	-0.107267	0.168933	0.010997	-0.290206	-0.129829	0.222379
9	-0.289517	-0.012266	-0.165843	-0.280283	-0.153902	0.090244
10	-0.337600	-0.165930	0.033221	-0.153608	-0.070371	0.039237

Response of HAB: Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	0.066515	0.065254	-0.035605	0.124731	0.000000	0.000000
2	0.124656	0.164314	0.028507	0.146752	0.005217	0.016322
3	0.232959	0.218063	0.092456	0.139609	0.049859	-0.010049
4	0.220828	0.264034	0.222810	0.090401	0.076681	-0.001764
5	0.117815	0.328508	0.295147	0.002259	0.017517	0.054319
6	0.075249	0.329254	0.324603	-0.073845	-0.049863	0.136150
7	0.132852	0.294707	0.308653	-0.087215	-0.085349	0.159673
8	0.189303	0.212654	0.262168	-0.076129	-0.070054	0.169263
9	0.197925	0.149082	0.223590	-0.061365	-0.058688	0.165866
10	0.142656	0.146243	0.206325	-0.060923	-0.044666	0.160837

Response of INF:

Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	0.721915	0.844038	0.192419	-0.749017	2.798448	0.000000
2	-0.469180	-1.135373	-2.450464	-2.088171	0.543995	0.855259
3	-1.583566	-0.719880	-2.384183	-1.334724	-0.218960	-0.363063
4	-2.231754	-0.802330	-2.265582	-0.104442	-0.006058	-1.099959
5	-2.320125	-2.774220	-3.372165	0.618421	-0.097128	-1.230167
6	-1.374663	-3.156275	-2.492807	1.434657	0.567054	-1.617436
7	-1.487009	-1.636400	-1.506613	1.785154	1.124949	-1.757941
8	-1.722189	-0.399970	-1.439090	1.450604	0.635377	-1.350815
9	-0.346536	0.892026	-0.659425	1.231516	0.340176	-1.231273
10	1.199992	1.357611	0.195525	1.019598	0.592266	-1.047259

Response of PPT:

Period	CHO	DEP	GPIB	HAB	INF	PPT
1	-0.860914	-0.959486	3.824811	-5.909350	-3.127306	8.917378
2	-4.887291	0.593148	3.879205	-1.449688	-3.167344	1.688103
3	-8.821494	1.666120	0.489814	0.049484	-2.016641	-0.740404
4	-7.739072	0.848563	2.108109	-0.802970	-3.103330	1.895083
5	-6.062785	2.607029	3.667302	-0.643938	-2.916930	1.214008
6	-6.410260	1.071320	3.668582	-0.548890	-2.182420	1.020927
7	-6.477710	1.452282	3.981404	-0.451065	-2.987151	0.689192
8	-6.130468	2.438316	5.080479	-1.036868	-2.711219	1.909750
9	-4.905328	2.405866	4.705014	-1.209381	-3.330242	2.237639
10	-3.404744	2.058507	4.317339	-1.185384	-2.899906	2.099218

Cholesky Ordering: CHO DEP GPIB HAB INF PPT

الملخص

تناول البحث محددات البطالة في الجزائر، كون البطالة تمثل إحدى المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وذلك بعد معالجته من جانبين، الجانب النظري والخاص بالإطار المفاهيمي للبطالة وتفسيرها في النظريات الاقتصادية، أما الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري ثم استخدمنا نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في معدل التضخم، معدل النفقات العامة، معدل النمو السكاني، معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط على معدل البطالة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أن معدل البطالة في الجزائر يتأثر بشكل عكسي وكبير للتغير في معدل النمو الاقتصادي الجزائري حيث اعتبر هذا الأخير بمثابة المحدد الرئيسي للبطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النظريات الاقتصادية، المحدد الرئيسي، الاقتصاد الجزائري.

summary

The research had dealt with the reasons of unemployment in Algeria since unemployment is one of the problems that is faced by most countries around the world, regardless of thier levels of devlopment and systems. The research's ai mis find out the most important reasons behind unemployment's rate in Algeria between 1980-2014. After being dealt with the research from two sides ..the theoretical side which is concerned with conceptual field of unemployment and its interpretation in the economical theories, and the practical side in which we had dealt with the analysis of unemployment in the Algerian economy and then we used the model VAR in order to study the impact of some economical varieties such as inflation rate, public expenses rate, population growth rate, rate of economic growth and oil prices over unemployment rate.

As aresult yielded by ower study, there is a reversal relation between unemployment rate and economical growt Algeria which is considerd as a primary cause to unemployment in Algeria.

Key words

Unemployment, economical theories, Algerian economy, The primary cauce,.